شرح ابن عقيل

قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل

العقيلي ، المصري ، الهمداني

المولود فى سنة ٦٩٨ والمتوفى فى سنة ٧٦٩ من الهجرة

على ألفيـــة

الإمام الحجة الثبت : أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك

المولود فى سنة ٦٠٠ والمتوفى فى سنة ٦٧٢ من الهجرة

« ما تحت أديم السماء »
« أنحى من ابن عقيل »
أبو حيان

ومعه كتاب

منحه الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف

محمد محيي الدين عبد الحميد

غفر الله تعالى له ولوالديه !

وجميع حق الطبع محفوظ له

الجزء الأول

الطبعة الشرعية الوحيدة

والمتعاقد عليها

الطبعة العشرون

رمضان ١٤٠٠ هـ - يوليو ١٩٨٠ م

نشر وتوزيع

دار التراث

القاهرة

دار مصر للطباعة

سعيد جودة السحار وشركاه

مقدمة الطبعـــة الثانية :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنعوتِ بِجَمِيلِ الصفات ، وصلى الله على سيدنا محمد أشرفِ الـكائنات ، المبعوثِ بالهدى ودينِ الحق لِيُظْهِرَهُ على الدين كُلِّهِ ، وعلى آله وصحبه الذين نَصَبُوا أنفسهم للدفاع عن بَيْضَةِ الدين حتى رَفَعَ الله بهم مَنَارَهُ ، وأعلى كلمتهُ ، وجعله دِينَهُ المرضيَّ ، وَطَرِيقَهُ المستقيم .

وبعد ، فقد كان مما جَرَى به القضاء أنى كتبتُ منذ أربع سِنِينَ تعليقاتٍ على كتاب الخلاَصَة (الألفية) الذى صَنَّفه إمامُ النحاةِ ، أبو عبد الله جمالُ الدين محمدُ بنُ مالكٍ المولودُ بِجَيَّانَ سنةَ ستمائة من الهجرة ، والمتوفى فى دمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة ، وعلى شرحه الذى صَنَّفه قاضى القضاة بهاء الدين عبدُ الله بن عَقِيل ، المصرى ، الهاشمى ، المولود فى سنة ثمان وتسعين وستمائة ، والمتوفى فى سنة تسع وستين وسبعمائة من الهجرة ، ولم يكن يَدُور بخَلَدِى — علم الله — أن تعليقاتى هذه ستحوز قبولَ القَرَأَة ورضاهم ، وأنها سَتَحُلُّ من أنفسهم المحلَّ الذى حَلَّتْهُ ، بل كنت أقول فى نفسى : « إنه أثر يذكرنى به الإخوان والأبناء ، ولعله يجلب لى دعوة رجل صالح فأكون بذلك من الفائزين » .

ثم جَرَت الأيام بغير ما كنت أرتقب ؛ فإذا الـكتابُ يروق قُرَّاءهُ ، وينال منهم الإعجابَ كلَّ الإعجاب ، وإذا هم يطلبون إلىّ فى إلحاح أن أعيد طبعه ، ولم يكن قد مضى على ظهوره سنتان ، ولم أشأ أن أجيب هـذه الرغبة إلا بعد أن أعيد النظر فيه ، فأصلح ما عسى أن يكون قد فَرَطَ منِّى ، أو أتمم بحثاً ، أو أبْدِلَ عبارةً بعبارة أسْهَلَ منها وَأَدْنَى إلى القَصْدِ . أو أضبط مثالاً أو كلمة غفلتُ عن

ضَبْطها ، أو ما أشْبَهَ ذلك من وُجُوهِ التحسين التى أستطيع أن أكافىء بها هؤلاء الذين رَأَوْا فى عملى هذا ما يستحقُّ التشجيعَ والتنويه به والإشَادَةَ بذكره ، وما زالت العَوَائِقُ تدفعنى عن القيام بهذه الأُمْنِيَّةِ الشريفةِ وَتَذُودُنِى عن العمل لتحقيقها ، حتى أَذِنَ الله تعالى ، فَسَنَحَتْ لى الفرصة ، فلم أتأخر عن اُهْتِبَالِهَا ، وعمدت إلى الكتاب ، فأعملْتُ فى تعليقاتى يَدَ الإصلاح والزيادة والتهذيب ، كما أعملت فى أصله يَدَ التصحيح وَالضَّبْطِ والتحرير ، وسيجد كل قارىء أثر ذلك واضحاً إن شاء الله .

والله — سبحانه وتعالى ! — المسئول أن يوفقنى إلى مَرْضَاتِهِ ، وأن يجعل عملى خالصاً لوجهه ، وأن يكتبنى ويكتبه عندهُ من المقبولين ، آمين .

كتبه المعتز بالله تعالى

محمد محيى الدين عبد الحميد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على نَعْمَائِهِ، وصلاته وسلامُه على خاتم أنبيائه، وعلى آله وأصحابه وأوليائه .

اللهم إنى أحمدكَ أرْضَى الحمدِ لك، وأحَبَّ الحمد إليك، وأفْضَلَ الحمد عندك، حَمْداً لا ينقطع عَدَدُه، ولا يَفْنَى مَدَدُه .

وأسألك المَزِيدَ من صلواتك وسلامك على مَصْدَرِ الفضائل، الذى ظَلَّ ماضياً على نَفَاذِ أمرك، حتى أضاء الطريق للخابط، وهَدَى الله به القلوب، وأقام به مُوضِحَاتِ الأعلام : سيدنا محمد بن عبد الله أفضل خلق الله، وأكرمهم عليه، وأعلاهم منزلةً عنده، صلى الله عليه وعلى صحابته الأخيار، وآله الأبرار .

ثم أما بعد، فلعلك لا تجد مؤلفاً - ممن صنفوا فى قواعد العربية - قد نال من الحُظْوَةِ عند الناس، والإقبال على تصانيفه : قراءةً، وإقراء، وشرحاً، وتعليقاً، مثل أبى عبد الله محمدٍ جمالِ الدين بن عبد الله بن مالك، صَاحِبِ التآليف المفيدة، والتصنيفات المُمْتِعَةِ، وأفْضَلِ مَنْ كتب فى علوم العربية من أهل طبقته علماً، وأوسعهم اطِّلاَعاً، وأقدرهم على الاستشهاد لما يرَى من الآراء بكلام العرب، مع تَصَوُّن، وعفة، ودين، وكمال خلق .

فلابن مالك مؤلفاتٌ فى العربية كثيرة : متعددة المشارب، مختلفة المَنَاحى، وقَلَّ أن تجد من بينها كتاباً لم يتناوله العلماء منذ زَمَنِهِ إلى اليوم : بالقراءة، والبحث، وبيان معانيه : بوضع الشروح والتعليقات عليه .

ومن هذه المؤلفات كتابه « الخُلاَصَة » الذى اشتهر بين الناس باسم « الألفية »[1]

---

(١) تسمية الألفية مأخوذة من قوله فى أولها :

وأستعين الله فى ألفيــــه مقاصد النحو بها محويه

وتسمية الخلاصة مأخوذة من قوله فى آخرها :

حوى من الكافية الخلاصه كما اقتضى رضا بلا خصاصه

والذى جمع فيه خلاصة علمى النحو والتصريف ، فى أرجوزة ظريفة ، مع الإشارة إلى مذاهب العلماء ، وبيان ما يختاره من الآراء ، أحياناً .

وقد كثر إقبال العلماء على هذا الكتاب من بين كتبه بنوع خاص ، حتى طُويت مُصنَّفات أئمة النحو من قبله ، ولم ينتفع مَنْ جاء بعدهُ بأن يحاكوه أو يَدَّعُوا أنهم يزيدون عليه وينتصفون منه ، ولو لم يُشِرْ فى خطبته إلى ألفيـة الإمام العلامة يحيى زين الدين ابن عبد النور الزَّوَاوِى الجزائرى ، المتوفى بمصر فى يوم الأثنين آخر شهر ذى القعدة من سنة ٦٢٧ هـ ، والمعروف بابن مُعْطٍ — لما ذكرهُ الناسُ ، ولا عَرَفُوه .

* * *

وشروحُ هذا الكتاب أكثر من أن تَتَّسعَ هذه الكلمة الموجَزَةُ لتعدادها ، وبيان مزاياها ، وما انفرد به كل شرح منها ، وأكثرها لأكابر العلماء ومبرّزيهم : كالإمام أبى محمدٍ عبدِ الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى الشافعى الحنبلى ، المتوفى ليلةَ الجمعة ، الخامس من شهر ذى القعدة من سنة ٧٦١ هـ ، والذى يقول عنه ابن خلدون : « ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالمٌ بالعربية — يقال له ابن هشام — أنحى من سيبويه » اهـ .

وقد شرح ابنُ هشام الخلاصَةَ مرتين : إحداهما فى كتابه « أوضح المسالك ، إلى ألفيَّةِ ابن مالك[1] » ، والثانية فى كتاب سماه « دَفْع الخَصَاصة ، عن قُرّاء الخُلاَصة » ويقال : إنه أربع مجلدات ، ويقول السيوطى بعد ذكر هـذين الكتابين « وله عدة حواش على الألفية والتسهيل » اهـ .

وممن شرح الخلاصة العلامةُ محمدٌ بدرُ الدين بن محمد بن عبد الله بن مالك ، المتوفى بدمشق فى يوم الأحد ، الثامن من شهر المحرم ، سنة ٦٨٦ هـ ، وهو ابن الناظم .

(١) قد أخرجنا هذا الكتاب إخراجا جيداً ، وشرحناه ثلاثة شروح أخرجنا منها الوجيز والوسيط ، وقد شرعنا فى إخراج زبدة البسيط ، الذى أودعناه مالا يحتاج طالب علم العربية إلى ما وراءه .

ومنهم العلامة الحسن بدر الدين بن قاسم بن عبد الله بن عمر ، المرادى ، المصرى المتوفى فى يوم عيد الفطر سنة ٨٤٩ هـ .

ومنهم الشيخ عبدالرحمن زين الدين أبو بكر المعروف بابن العينى الحنفى المتوفى سنة ٨٤٩ هـ

ومنهم الشيخ عبد الرحمن بن على بن صالح المكودىُّ ، المتوفى بمدينة فاس سنة ٨٠١ هـ

ومنهم أبو عبد الله محمد شمس الدين بن أحمد بن على بن جابر ، الهوّارى ، الأندلسى ، المرسينى ، الضرير .

ومنهم أبو الحسن على نور الدين بن محمد المصرى ، الأشمونى ، المتوفى فى حدود سنة ٩٠٠ هـ[1] .

ومنهم الشيخ إبراهيم برهان الدين بن موسى بن أيوب ، الأبناسىُّ ، الشافعى ، المتوفى فى شهر المحرم من سنة ٨٠٢ هـ .

ومنهم الحافظ عبد الرحمن جلال الدين بن أبى بكر السّيُوطى ، المتوفى سنة ٩١١ هـ

ومنهم الشيخ محمد بن قاسم الغزّىُّ ، أحد علماء القرن التاسع الهجرى .

ومنهم أبو الخير محمد شمس الدين بن محمد ، الخطيب ، المعروف بابن الجَزَرِى ، المتوفى فى سنة ٨٣٣ هـ .

ومنهم قاضى القضاة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله ابن عَقيل ، القرشى ، الهاشمى ، العقيلى — نسبة إلى عَقيل بن أبى طالب — الهمدانى الأصل ، ثم البالسى ، المصرى ، المولود فى يوم الجمعة ، التاسع من شهر المحرم من سنة ٦٩٨ ، والمتوفى بالقاهرة فى ليلة الأربعاء الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول من سنة ٧٦٩ هـ ، وشَرْحُه هو الذى نعانى إخراجه للناس اليوم .

---

(١) قد أخرجنا هذا الكتاب إخراجا دقيقاً ، وشرحناه شرحا شاملا جامعاً لاشتات الفن وأدلة مسائله ، وظهر منه ـ منذ عهد بعيد ـ أربع مجلدات ضخام ، والله المسئول أن يوفق لإكمال إظهاره بمنه وفضله .

وقد شرح الكتابَ — غيرَ هؤلاء — الكثيرُ من العلماء ، ولَسْتَ تجد شرحاً من هذه الشروح لم يتناوله العلماء : بالكتابة عليه ، وبيان ما فيه من إشارات ، وإكمال ما عسى أن يشتمل عليه من نقص ، وكُلُّ ذلك ببركة صاحب الأصل المشروح ، وبما ذاع له بين أساطين العلم من شهرة بالفقه فى العربية وسَعَةِ الباع .

* * *

وهذه الشروح مختلفة ؛ فيها المختصر ، وفيها المطول ، فيها المتعقبُ صاحبُ للنَّاظم يتحامل عليه ، ويتلمسُ له المزَالق ، وفيها المتحيز له ، والمصحح لكل ما يَجِيء به ، وفيها الذى اتخذ صاحبه طريقاً وسطاً بين الإيجاز والإطناب ، والتحامل والتحيز .

ومن هؤلاء الذين سلكوا طريقاً بين الطريقين بهاء الدين بن عَقِيل ؛ فإنه لم يعمد إلى الإيجاز حتى يترك بعض القواعد الهامَّة ، ولم يقصد إلى الإطناب ؛ فيجمع من هنا ومن هنا ، ويبين جمع مذاهب العلماء ووجوه استدلالهم ، ولم يتعسف فى نقد الناظم : بحق ، وبغير حق ، كما لم يَنْحَزْ له بحيث يتقبل كل مايجيء به : وافق الصواب ، أو لم يوافقه .

ولصاحب هذا الشرح — من الشهرة فى الفن والبراعة فيه ، ومن البركة والإخلاص — مادفع علماء العربية إلى قراءة كتابه والاكتفاء به عن أكثر شروح الخلاصة .

* * *

وقد أردت أن أقوم لهذا الكتاب بعملٍ أتقرب به إلى الله تعالى ، فرأيت — فى أول الأمر — أن أتمِّم ما قصر فيه من البحث : فأبين اختلاف النحويين واستدلالاتهم ثم نظرت فإذا ذلك يخرج بالكتاب عن أصل الغرض منه ، وقد يكون الإطناب باعثاً على الأزورار عنه ، ونحن فى زمن أقلُّ مافيه من عَابٍ أنك لاتجد راغباً فى علوب العرب إلا فى القليل النادر ؛ لأنهم قوم ذهبت مدنيتهم ، ودالت دولتهم ، وأصبحت الغَلَبة لغيرهم .

فاكتفيت بما لا بد منه ، من إعراب أبيات الألفية ، وشرح الشواهد شرحاً وسطاً بين الاقتصار والإسهاب ، وبيان بعض المباحث التى أشار إليها الشارح أو أغفلها بتّةً فى عبارة واضحة وفى إيجاز دقيق ، والتذييلِ بخلاصة مختَصَرَة فى تصريف الأفعال ؛ فإن

ابن مالك قد أغفل ذلك فى «ألفيته» ، ووضع له لامية خاصة ، سماها «لامية الأفعال» .

* * *

وأريد أن أنبهك إلى أننى وُفِّقْتُ فى تصحيح هذه المطبوعة تصحيحاً دقيقاً ؛ فإنَّ نُسَخ الكتاب التى فى أيدى الناس — رغم كثرتها ، وتعدد طبعها — ليس فيها نسخة بلغت من الإتقان حداً ينفى عنك الريب والتوقف ؛ فإنك لتجد فى بعضها زيادة ليست فى بعضهما الآخر ، وتجد بينها تفاوُتاً فى التعبير ، وقد جمع الله تعالى لى بين اثنتى عشرة نسخة مختلفة ، فى زمان الطبع ، ومكانه ، ويَسَّرَ لى — سبحانه ! — مُعَارَضَة بعضها ببعض ، فاستخلَصْتُ لك من بينها أكملَهَا بياناً ، وأصَحَّهَا تعبيراً وأدناها إلى ما أُحِبُّ لك ، فجاءت — فيما أعتقد — خَيْرَ ما أخرج للناس من مطبوعات هذا الكتاب .

وقد وضعنا زيادات بعض النسخ بين علامتين هكذا [ ] .

والله — سبحانه ! — المسئول أن ينفع بهذا العمل على قدر العَنَاء فيه ، وأن يجعله فى سبيل الإخلاص فيه لوجهه ؛ إنه الرب المعين ، وعليه التكلان ؟

محمد محيى الدين عبد الحميد

بسم الله الرحمن الرحيم

١ – قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ : أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ(١)

٢ – مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا(٢)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده ، وصلاته وسلامه على من لا نبي بعده .

(١) « قال » فعل ماض « محمد » فاعل « هو » مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ « مالك » مضاف إليه ، وكان حق « ابن » أن يكون نعتا لمحمد ، ولكنه قطعه عنه ، وجعله خبراً لضميره ، والأصل أن ذلك إنما يجوز إذا كان المنعوت معلوما بدون النعت حقيقة أو ادعاء ، كما أن الأصل أنه إذا قطع النعت عن إتباعه لمنعوته فى إعرابه ينظر فى الداعى إليه ، فإن كان النعت لمدح أو ذم وجب حذف العامل ، وإن كان لغير ذلك جاز حذف العامل وذكره ، والجملة هنا – وهى قوله هو ابن مالك – ليست للمدح ولا للذم ، بل هى للبيان ، فيجوز ذكر العامل وهو المبتدأ ، وإذا فلا غبار على عبارة الناظم حيث ذكر العامل وهو المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين القول ومقوله « أحمد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « ربى » رب منصوب على التعظيم ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال آخر الكلمة بحركة المناسبة ، ورب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « الله » عطف بيان لرب ، أو بدل منه ، منصوب بالفتحة الظاهرة « خير » منصوب بعامل محذوف وجوبا تقديره أمدح ، وقيل : حال لازمة ، وخير مضاف و « مالك » مضاف إليه ، والجملة من أحمد وفاعله وما تعلق به من المعمولات فى محل نصب مفعول به لقال ، ويقال لها : مقول القول ،

(٢) « مصلياً » حال مقدرة ، ومعنى كونها مقدرة أنها تحدث فيما بعد ، وذلك لأنه لا يصلى على النبى صلوات الله عليه فى وقت حمده لله ، وإنما تقع منه الصلاة بعد الانتهاء من الحمد ، وصاحبها الضمير المستتر وجوبا فى أحمد « على النبى » جار ومجرور متعلق بالحال « المصطفى » نعت للنبى ، وهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وآله » الواو عاطفة ، آل : معطوف على النبى ، وآل مضاف ، والهاء مضاف إليه ، مبنى على =

٢ ـ وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّـــهْ مَقَاصِـــدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ (١)

٤ ـ تُقَرِّبُ الأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْـدٍ مُنْجَزِ (٢)

٥ ـ وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطِ فَائِقَةً أَلْفِيَّـــةَ ابْنِ مُعْطِ (٣)

= الكسر فى محل جر ، المستكلين ، نعت لآل ، مجرور بالياء المكسور ماقبلها المفتوح ما بعدها ، لأنه جمع مذكر سالم . وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، الشرفا ، بفتح الشين ـــ مفعول به للمستكلين ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، أو بضم الشين نعت ثان للآل مجرور بكسرة مقدرة على الألف ، إذ هو مقصور من الممدود ـ وأصله ، الشرفاء ، جمع شريف ككرماء وظرفاء وعلماء وبخلاء ونجباء فى جمع كريم وظريف وعليم وبخيل ونجيب ـ وعلى هذا الوجه يكون مفعول قوله المستكلين محذوفا ، وكأنه قد قال : مصلياً على الرسول المصطفى وعلى آله المستكلين أنواع الفضائل الشرفاء .

(١) ، وأستعين ، الواو حرف عطف ، أستعين : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، الله ، منصوب على التعظيم ، وجملة الفعل وفاعله وما تعلق به من المعمولات فى محل نصب معطوفة على الجملة السابقة الواقعة مفعولا به لقال ، فى ألفيه ، جار ومجرور متعلق بأستعين ، مقاصد ، مبتدأ ، ومقاصد مضاف و ، النحو ، مضاف إليه ، بها ، جار ومجرور متعلق بمحويه ، محويه ، خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر نعت أول لألفية .

(٢) ، تقرب ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى ألفية ، الأقصى ، مفعول به لتقرب ، بلفظ ، جار ومجرور متعلق بتقرب ، موجز ، نعت للفظ ، وتبسط ، الواو حرف عطف ، تبسط : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى ألفية أيضاً ، البذل ، مفعول به لتبسط ، بوعد ، جار ومجرور متعلق بتبسط ، منجز ، نعت لوعد ، وجملنا الفعلين المضارعين اللذين هما ، تقرب ، و ، تبذل ، مع فاعليهما الضميرين المستترين . وما يتعلق بكل منهما فى محل جر عطف على الجملة الواقعة نعتاً لألفية ، والجملتان نعتان ثان وثالث لألفية .

(٣) ، وتقتضى ، الواو حرف عطف ، تقتضى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى ألفية ، رضا ، مفعول به لتقتضى ، بغير ، جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لرضا ، وغير مضاف و ، سخط ، مضاف إليه ، فائقة ، حال من الضمير =

٦ - وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلاَ مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الْجَمِيلاَ[1]

٧ - وَاللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الآخِرَهْ[2]

= المستتر فى تقتضى ، وفاعل فائقة ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « ألفية » مفعول به لاسم الفاعل ، الذى هو فائقة وألفية مضاف و « ابن » مضاف إليه ، وابن مضاف و « معط » مضاف إليه ، وجملة « تقتضى » مع فاعله وما تعلق به من المعمولات فى محل جر عطف على الجملة الواقعة نعتا لألفية أيضاً .

(١) « وهو » الواو للاستئناف ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ « بسبق » جار ومجرور متعلق بحائز الآتى بعد ، والباء للسببية « حائز » خبر المبتدأ « تفضيلا » مفعول به لحائز ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مستوجب » خبر ثان لهو ، وفاعله ضمير مستتر فيه « ثنائى » ثناء : مفعول به لمستوجب ، وثناء مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « الجميلا » نعت لثناء ، والألف للإطلاق .

(٢) « والله » الواو للاستئناف ، ولفظ الجلالة مبتدأ « يقضى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الله ، والجملة من الفعل الذى هو يقضى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « بهبات » جار ومجرور متعلق بيقضى « وافره » نعت لهبات « لى ، وله ، فى درجات » كل واحد منهن جار ومجرور وكلهن متعلقات بيقضى ، ودرجات مضاف و « الآخره » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف ، وكان من حق المسلمين عليه أن يعمهم بالدعاء ، ليكون ذلك أقرب إلى الإجابة .

تنبيه : ابن معط هو الشيخ زين الدين ، أبو الحسين ، يحيى بن عبد المعطى بن عبد النور الزواوى - نسبة إلى زواوة ، وهى قبيلة كبيرة كانت تسكن بظاهر بجاية من أعمال إفريقيا الشمالية - الفقيه الحنفى .

ولد فى سنة ٥٦٤ ، وأقرأ العربية مدة بمصر ودمشق ، وروى عن القاسم بن عساكر وغيره ، وهو أجل تلامذة الجزولى ، وكان من المتفردين بعلم العربية ، وهو صاحب الألفية المشهورة وغيرها من الكتب الممتعة ، وقد طبعت ألفيته فى أوربا ، وللعلماء عليها عدة شروح .

وتوفى فى شهر ذى القعدة من سنة ٦٢٨ بمصر ، وقبره قريب من تربة الإمام الشافعى رضى الله عنهم جميعاً (انظر ترجمته فى شذرات الذهب لابن العماد ١٢٩/٥ ، وفى بغية الوعاة للسيوطى ص ٤١٦ ، وانظر النجوم الزاهرة ٢٧٨/٦) .

الـكلامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ(١)

٨ ـ كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ : كَاسْتَقِمْ ، وَاسْمٌ ، وَفِعْلٌ ، ثُمَّ حَرْفٌ ـ الْـكَلِمْ(٢)

٩ ـ وَاحِـــدُهُ كَلِمَةٌ ، وَالْقَوْلُ عَمّْ وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمّْ(٣)

---

(١) « الـكلام » خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضافين ، وأصل نظم الـكلام « هذا باب شرح الـكلام وشرح مايتألف الـكلام منه » فحذف المبتدأ ـــ وهو اسم الإشارة ـــ ثم حذف الخبر ـــ وهو الباب ، فأقيم « شرح » مقامه ، فارتفع ارتفاعه ، ثم حذف « شرح » أيضاً وأقيم « الـكلام » مقامه ، فارتفع كما كان الذى قبله « وما » الواو عاطفة و « ما » اسم موصول معطوف على الـكلام بتقدير مضاف : أى شرح مايتألف ، و « يتألف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الـكلام ، و « منه » جار ومجرور متعلق بيتألف ، والجملة من الفعل الذى هو يتألف والفاعل لامحل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) « كلامنا » كلام : مبتدأ ، وهو مضاف ونا مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر ، « لفظ » خبر المبتدأ ، « مفيد » نعت للفظ ، وليس خبراً ثانياً « كاستقم » إن كان مثالا فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كاستقم وإن كان من تمام تعريف الـكلام فهو جار ومجرور أيضاً متعلق بمحذوف نعت لمفيد « واسم » خبر مقدم « وفعل ، ثم حرف » معطوفان عليه الأول بالواو والثانى بثم « الكلم » مبتدأ مؤخر ، وكأنه قال : كلام النحاة هو اللفظ الموصوف بوصفين أحدهما الإفادة والثانى التركيب المماثل لتركيب استقم ، والـكلم ثلاثة أنواع أحدها الاسم وثانيها الفعل وثالثها الحرف ، وإنما عطف الفعل على الاسم بالواو لقرب منزلته منه حيث يدل كل منهما على معنى فى نفسه ، وعطف الحرف بثم لبعد رتبته .

(٣) « واحده كلمة » مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة لامحل لها من الإعراب « والقول » مبتدأ « عم » يجوز أن يكون فعلا ماضياً ، وعلى هذا يكون فاعله ضميراً مستتراً فيه جوازا تقديره هو يعود إلى القول ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون « عم » اسم تفضيل ـــ وأصله أعم ـ حذفت همزته كما =

الكلامُ المُصْطَلَحُ عليه عند النحاة عبارة عن « اللفظِ المفيدِ فائدةً يَحْسُنُ السكوتُ عليها » فاللفظُ :جنس يشمل الكلامَ ، والكلمةَ ، والكَلِمَ ، ويشمل المُهْمَلَ كـ « دَيْزٍ » والمستعمَلَ كـ « عَمْرٍو » ، ومفيد : أخرج المهمَلَ ، و « فائدة يحسنُ السكوتُ عليها » أخرج الكلمةَ ، وبعضَ الكلم — وهو ما تركبَ من ثلاثِ كلماتٍ فأكثر ولم يَحْسُنِ السكوتُ عليه — نحو « إنْ قَامَ زَيْدٌ » .

ولا يتركب الكلام إلا من اسمين ، نحو « زيد قائم » ، أو من فعل واسم كـ « قَامَ زَيْدٌ » وكقول المصنف « اسْتَقِمْ » فإنه كلام مركبٌ من فعل أمرٍ وفاعلٍ مستتر ، والتقدير : استقم أنت ؛ فاستغنى بالمثال عن أن يقول « فائدة يحسن السكوت عليها » فكأنه قال : « الكلام هو اللفظ المفيد فائِدَةً كفائدة استقم » .

= حذفت من خير وشر لكثرة استعمالها وأصلهما أخير وأشر ، بدليل مجيئهما على الأصل أحيانا ، كما فى قول الراجز :

* بِلَالُ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الأَخْيَرِ *

وقد قرىء (سيعلمون غدا من الكذاب الأشر) بفتح الشين وتشديد الراء ، وعلى هذا يكون أصل « عم » أعم كما قلنا ، وهو على هذا الوجه خبر للمبتدأ « وكلة » مبتدأ أول « بها » جار ومجرور متعلق بيؤم الآتى « كلام » مبتدأ ثان « قد » حرف تقليل « يؤم » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على كلام ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ومعنى « يؤم » يقصد ، وتقدير البيت : ولفظ كلة معنى الكلام قد يقصد بها ، يعنى أن لفظ الكلمة قد يطلق ويقصد بها المعنى الذى يدل عليه لفظ الكلام ، ومثال ذلك ماذكر الشارح من أنهم قالوا « كلمة الإخلاص » وقالوا « كلمة التوحيد » وأرادوا بهذين قولنا : « لا إله إلا الله » وكذلك قال عليه الصلاة والسلام : « أفضل كلمة قالها شاعر كلمة لبيد » وهو يريد قصيدة لبيد بن ربيعة العامرى التى أولها :

أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ ما خَلاَ اللهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ

وإنما قال المصنف « كلامنا » ليعلم أن التعريف إنما هو للكلام فى اصطلاح النحويين ؛ لا فى اصطلاح اللغويين ، وهو فى اللغة : اسمٌ لكل ما يُتكلّمُ به ، مفيداً كان أو غير مفيد .

والكَلِمُ : اسمُ جِنْسٍ[1] واحدُه كلمةٌ ، وهى : إما اسم ، وإما فعل ، وإما حرف ؛ لأنها إن دَلّتْ على مَعْنًى فى نفسها غير مقترنة بزمان فهى الاسم ، وإن اقترنت بزمان فهى الفعل ، وإن لم تدل على معنًى فى نفسها — بل فى غيرها — فهى الحرف .

والكَلِمُ : ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ، كقولك : إنْ قَامَ زَيْدٌ .

(١) اسم الجنس على نوعين : أحدهما يقال له اسم جنس جمعى ، والثانى يقال له اسم جنس إفرادى ؛ فأما اسم الجنس الجمعى فهو « ما يدل على أكثر من اثنين ، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء » ، والتاء غالبا تكون فى المفرد كبقرة وبقر وشجرة وشجر ، ومنه كلم وكلمة ، وربما كانت زيادة التاء فى الدال على الجمع مثل كم للواحد وكأة للكثير ، وهو نادر . وقد يكون الفرق بين الواحد والكثير بالياء ، كزنج وزنجى ، وروم ورومى ، فأما اسم الجنس الإفرادى فهو « ما يصدق على الكثير والقليل واللفظ واحد » كماء وذهب وخل وزيت .

فإن قلت : فإنى أجد كثيرا من جموع التكسير يفرق بينها وبين مفردها بالتاء كما يفرق بين اسم الجنس الجمعى وواحده ، نحو قرى وواحدة قرية ، ومدى وواحدة مدية ، فبماذا أفرق بين اسم الجنس الجمعى وما كان على هذا الوجه من الجموع ؟ .

فالجواب على ذلك أن تعلم أن بين النوعين اختلافا من وجهين ؛ الوجه الأول : أن الجمع لا بد أن يكون على زنة معينة من زنات الجموع المحفوظة المعروفة ، فأما اسم الجنس الجمعى فلا يلزم فيه ذلك ، أفلا ترى أن بقرا وشجرا وثمرا لا يوافق زنة من زنات الجمع ! والوجه الثانى : أن الاستعمال العربى جرى على أن الضمير وما أشبهه يرجع إلى اسم الجنس الجمعى مذكرا كقول الله تعالى : (إن البقر تشابه علينا) وقوله جل شأنه : (إليه يصعد الكلم الطيب) فأما الجمع فإن الاستعمال العربى جرى على أن يعود الضمير إليه مؤنثا ، كما تجد فى قوله تعالى : (لهم غرف من فوقها غرف مبنية) وقوله سبحانه : (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم من الجنة غرفا تجرى من تحتها الأنهار) ، وكقول الشاعر :

فِى غُرَفِ الجَنَّةِ العُلْيَا الَّتِى وَجَبَتْ لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيٍ ، كَانَ ، مَشْكُورِ

والكلمة : هي اللفظ الموضوعُ لمعنًى مفرد؛ فقولنا « الموضوع لمعنى » أخرج المهمَلَ كديْز ، وقولنا « مفرد » أخرج الكلام ؛ فإنه موضوع لمعنى غير مفرد .

ثم ذكر المصنف — رحمه الله تعالى ! — أن القول يَعُمُّ الجميعَ ، والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول ، ويقع أيضاً على الكَلِم والكلمة أنه قول ، وزَعم بعضُهم أن الأصْلَ استعمالُه فى المفرد .

ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يُقْصَد بها الكلامُ ، كقولهم فى « لاَ إِلَهَ إِلاَّ الله»: « كلمة الإخلاص » .

وقد يجتمع الكلامُ والكلمُ فى الصِّدْقِ ، وقد ينفرد أحدهما .

فمثال اجتماعهما « قد قام زَيْدٌ » فإنه كلام ؛ لإفادته مَعْنًى يحسنُ السكوتُ عليه ، وكَلِمٌ ؛ لأنه مركب من ثلاث كلمات .

ومثالُ انفرادِ الكَلِمِ « إِنْ قَامَ زَيْدٌ »(١) .

ومثالُ انفرادِ الكلامِ « زَيْدٌ قَائِمٌ »(٢) .

* * *

١ — بِالْجَرِّ ، وَالتَّنْوِينِ ، وَالنِّدَا ، وَأَلْ وَمُسْنَدٍ — لِلاِسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ(٣)

ذكر المصنف — رحمه الله تعالى ! — فى هذا البيت علاماتِ الاسمِ .

---

(١) لم يكن هذا المثال ونحوه كلاما لأنه لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه .

(٢) لم يكن هذا المثال ونحوه كلما لأنه ليس مؤلفا من ثلاث كلمات .

(٣) « بالجر » جار ومجرور متعلق بقوله « حصل » الآتى آخر البيت ، ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف خبر مقدم مبتدؤه المؤخر هو قوله « تمييز » الآتى « والتنوين ، والندا ، وأل ، ومسند » كلهن معطوفات على قوله الجر « للاسم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم إن جعلت قوله بالجر متعلقا بحصل ، فإن جعلت بالجر خبرا مقدما — وهو الوجه الثانى — كان هذا الجار والمجرور متعلقا بحصل « تمييز » مبتدأ مؤخر ، وقد عرفت أن خبره =

فمنها الجر ، وهو يشمل الجرَّ بالحرفِ والإضافةِ والتبعيةِ ، نحو « مَرَرْتُ بِغُلَامِ زَيْدٍ الْفَاضِلِ » فالغلام : مجرور بالحرف ، وزَيْدٍ : مجرور بالإضافة ، والفَاضِلِ : مجرور بالتَّبَعِية ، وهو أَشْمَلُ من قول غيره « بحرف الجر » ؛ لأن هذا لا يَتَنَاوَلُ الجَرَّ بالإضافة ، ولا الجرَّ بالتبعية . ويكون بمعنى [illegible]

ومنهما التنوين ، وهو[1] على أربعة أقسام :[1] تنوينُ التمكين ، وهو اللاحق للأسماء المُعْرَبة ، كزَيْدٍ ، ورَجُلٍ ، إلا جَمْعَ المؤنث السالم ، نحو « مُسْلِمَاتٍ » وإلا نحو « جَوَارٍ ، وغَوَاشٍ » وسيأتى حكمهما .[2] وتنوين التنكير ، وهو اللاحق للأسماء المبنية فَرْقًا بين مَعْرِفتها ونكرتها ، نحو : « سمعتُ بسيبويهِ وبسيبويهٍ آخَرَ » .[3] وتنوينُ المُقَابَلة ، وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، نحو : « مُسْلِمَاتٍ » فإنه فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم كَمُسْلِمِينَ .[4] وتنوين العِوَض ، وهو على ثلاثة أقسام : عِوَض عن جملة ، وهو الذى يلحق « إذْ » عِوَضًا عن جملة تكونُ بعدها ، كقوله تعالى : (وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ) أى : حين إذ بَلَغَتِ الرُّوحُ الْحُلْقُومَ ؛ فحذف « بلغت الروح الحلقوم » وأتى بالتنوين عوضًا عنه ؛ وقسم يكون عوضًا عن اسم ، وهو اللاحق لـ « كلّ » عوضًا عما تضاف إليه ، نحو : « كلٌّ قَائِمٌ » أى : « كلُّ إنْسَانٍ قَائِمٌ » فحذف « إنسان » وأتى بالتنوين عوضًا عنه[1] ،

= واحد من اثنين وحصل بفعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تمييز ، والجملة فى محل رفع نعت لتمييز ، وتقدير البيت : التمييز الحاصل بالجر والتنوين والندا وأل والإسناد كائن للاسم ، أو التمييز الحاصل للاسم عن أخويه الفعل والحرف كائن بالجر والتنوين والنداء وأل والإسناد : أى كائن بكل واحد من هذه الخمسة .

(١) فى نسخة « وهو أقسام » بدون ذكر العدد ، والمراد - على ذكر العدد - أن المختص بالاسم أربعة أقسام .

(٢) ومنه قول الله تعالى : (قل كل يعمل على شاكلته) وقوله جل شأنه : (كل له قانتون) وقوله تباركت كلماته : (كلا نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك) ، ومثل =

وقسم يكون عوضاً عن حرف، وهو اللاحق لـ « جَوَارٍ ، وغَوَاشٍ » ونحوهما رفعاً وجرًّا ، نحو : « هؤلاء جَوَارٍ ، ومررت بِجَوَارٍ » فحذفت الياء وأتى بالتنوين عوضاً عنها .

وتنوينُ الترنم[1] ، وهو الذى يلحق القوافى المُطْلَقَةَ بحرف عِلَّةٍ ، كقوله :

١ — أَقِلِّى اللَّـــوْمَ — عَاذِلَ — وَالْعِتَابَنْ
وَقُولِى — إِنْ أَصَبْتُ — : لَقَدْ أَصَابَنْ

= كل فى هذا الموضوع كلمة «بعض» ومن شواهد حذف المفرد الذى من حق «بعض» أن يضاف إليه والإتيان بالتنوين عوضا عنه قول رؤبة بن العجاج فى مطلع أرجوزة طويلة يمدح فيها تميما :

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالدُّيُونُ تُقْضَى فَمَطَلَتْ بَعْضاً وَأَدَّتْ بَعْضَا

يريد : فمطلت بعض الدين وأدت بعضه الآخر

(١) هذا النوع خامس ، ولا يختص بالاسم ، وقد ذكره وما بعده استطردا .

١ — هذا بيت من الطويل ، لجرير بن عطية بن الخطفى ، أحد الشعراء المجيدين ، وثالث ثلاثة أُلقيت إليهم مقادة الشعراء فى عصر بنى أمية ، وأولهم الفرزدق ، وثانيهم الأخطل .

اللغة : « أقلى » أراد منه فى هذا البيت معنى اتركى ، والعرب تستعمل القلة فى معنى النفى بتة ، يقولون : قل أن يفعل فلان كذا ، وهم يريدون أنه لا يفعله أصلا « اللوم » العذل والتعنيف « عاذل » اسم فاعل مؤنث بالتاء المحذوفة للترخيم ، وأصله عاذلة ، من العذل وهو اللوم فى تسخط ، و « العتاب » التقريع على فعل شىء أو تركه .

المعنى : اتركى أيتها العاذلة هذا اللوم والتعنيف ؛ فإنى لن أستمع لما تطلبين : من الكف عما آتى من الأمور ، والفعل لما أذر منها ، وخير لك أن تعترفى بصواب ما أفعل .

الإعراب : « أقلى » فعل أمر — من الإقلال — مسند للياء التى لمخاطبة الواحدة مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع «اللوم» مفعول به لأقلى « عاذل » منادى مرخم حذفت منه ياء النداء ، مبنى على ضم الحرف المحذوف فى محل نصب ، وأصله يا عاذلة « والعتابا » الواو عاطفة ، العتابا : معطوف على اللوم «وقولى» فعل أمر ، والياء فاعله « إن » حرف شرط « أصبت » فعل ماض فعل الشرط ، وتاء =

فجيء بالتنوين بَدَلاً من الألف لأجل الترنم ، وكقوله :

٢ — أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِنْ

= المتكلم أو المخاطبة فاعله . وهذا اللفظ يروى بضم التاء على أنها للتكلم ، وبكسرها على أنها للمخاطبة ، لقد أصابا ، جملة فى محل نصب مقول القول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : إن أصبت فقولى لقد أصابا ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين القول ومقوله .

الشاهد فيه : قوله : « والعتابن ، وأصابن » حيث دخلهما ، فى الإنشاد ، تنوين الترنم ، وآخرهما حرف العلة ، وهو هنا ألف الإطلاق ، والقافية التى آخرها حرف علة تسمى مطلقة .

٢ — هذا البيت للنابغة الذبيانى ، أحد فحول شعراء الجاهلية ، وثالث شعراء الطبقة الأولى منهم ، والحكم فى سوق عكاظ ، من قصيدة له يصف فيها المتجردة زوج النعمان ابن المنذر ، ومطلعها :

مِنْ آلِ مَيَّةَ رَائِحٌ أَوْ مُغْتَدِى عَجْلَانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مُزَوَّدِ ؟

اللغة : « رائح » اسم فاعل من راح يروح رواحا ، إذا سار فى وقت العشى ، « مغتدى » اسم فاعل من اغتدى الرجل يغتدى ، إذا سار فى وقت الغداة ، وهى من الصبح إلى طلوع الشمس ، وأراد بالزاد فى قوله « عجلان ذا زاد » ما كان من تسليم ميـة عليه أوردها تحيته « أزف » دنا وقرب ، وبابه طرب ، ويروى « أفد » وهو بوزنه ومعناه ، « الترحل » الارتحال « تزل » — مضموم الزاى — مضارع زال ، وأصله تزول ، فحذفت الواو — عند الجزم — للتخلص من التقاء الساكنين .

المعنى : يقول فى البيت الذى هو المطلع : أتمضى أيها العاشق مفارقا أحبابك اليوم مع العشى أو غداً مع الغداة ؟ وهل يكون ذلك منك وأنت عجلان ، تزودت منهم أو لم تتزود ، ثم يقول فى البيت الشاهد : لقد قرب موعد الرحيل ، إلا أن الركاب لم تغادر مكان أحبابنا بما عليها من الرحال ، وكأنها قد زالت لقرب موعد الفراق .

الإعراب : « أزف » فعل ماض ، « الترحل » فاعل ، « غير » نصب على الاستثناء ، « أن » حرف توكيد ونصب ، « ركابنا » ركاب : اسم أن ، والضمير المتصل مضاف إليه ، « لما » حرف نفى وجزم ، « تزل » فعل مضارع مجزوم بلما ، « برحالنا » برحال : جار ومجرور =

والتنوين الغَالِي — وأثبتَه الأخفشُ — وهو الذى يَلْحَق القَوَافِيَ المُقَيَّدَة ، كقوله :

٣ — * وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِى المُخْتَرَقْنْ *

= متعلق بنزول ، ورحال مضاف و « نا » مضاف إليه ، « كأن » حرف تشبيه ونصب . واسمها ضمير شأن محذوف ، وخبرها جملة محذوفة تقديرها « وكأن قد زالت » لحذف الفعل وفاعله المستتر فيه ، وأبقى الحرف الذى هو قد .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان للنحاة ؛ أولهما دخول التنوين الذى للترنم على الحرف ، وهو قد ؛ فذلك يدل على أن تنوين الترنم لا يختص بالاسم ؛ لأن الشىء إذا اختص بشىء لم يجىء مع غيره ، والثانى فى تخفيف « كأن » التى للتشبيه ، ومجىء اسمها ضمير الشأن ، والفصل بينها وبين خبرها بقد ، لأن الكلام إثبات . ولو كان الكلام نفياً لكان الفصل بلم ، كما فى قوله تعالى : (كأن لم يغنوا فيها) ومثل هذا البيت فى الاستشهاد على ذلك قول الشاعر :

لاَ يَهُولَنَّكَ اصْطِلاَءُ لَظَى الحَرْ ـبِ ؛ فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

وسيأتى شرح ذلك فى باب إن وأخواتها .

٣ — هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، أحد الرجاز المشهورين ، وأمضغهم للشيح والقيصوم ، والذى أخذ عنه العلماء أكثر غريب اللغة ، وكان فى عصر بنى أمية ، وبعده :

* مُشْتَبِهِ الأَعْلاَمِ لَمَّاعِ الخَفَقْنْ *

اللغة : « القاتم » كالأقتم : الذى تعلوه القتمة ، وهى لون فيه غبرة وحمرة ، و « أعماق » جمع عمق — بفتح العين ، وتضم — وهو : ما بعد من أطراف الصحراء . و « الخاوى » الخالى ، و « المخترق » مهب الرياح ، وهو اسم مكان من قولهم : خرق المفازة واخترقها ، إذا قطعها ومر فيها ، و « الأعلام » علامات كانوا يضعونها فى الطريق للاهتداء بها ، واحدها علم بفتح العين واللام جميعا ، و « الخفق » اضطراب السراب ، وهو الذى تراه نصف النهار كأنه ماء ، وأصله بسكون الفاء ، فحركها بالفتح ضرورة .

المعنى : كثير من الأمكنة التى لا يهتدى أحد إلى السير فيها لشدة التباسها وخفائها قد أعملت فيها ناقتى وسرت فيها ، يريد أنه شجاع شديد الاحتمال ، أو أنه عظيم الخبرة بمسالك الصحراء .

وظاهر كلام المصنف أن التنوين كُلَّهُ من خواصِّ الاسم ، وليس كذلك ، بل الذى يختصُّ به الاسمُ إنما هو تنوينُ التمكينِ ، والتنكيرِ ، والمقابلةِ ، والعِوَضِ ، وأما تنوين الترنم والغالى فيكونان فى الاسم والفعل والحرف[1] .

ومن خواص الاسم : النداء ، نحو « يا زَيْدُ » ، والألف واللام ، نحو « الرَّجُل » والإسناد إليه ، نحو « زَيْدٌ قَائِمٌ » . والباء حالةَ الجر أو شبهاً [illegible]

فمعنى البيت : حَصَلَ للاسم تميزٌ عن الفعل والحرف : بالجر ، والتنوين ، والنداء ، والألف واللام ، والإسناد إليه : أى الإخبار عنه .

واستعمل المصنف « أل » مكان الألف واللام ، وقد وقع ذلك فى عبارة بعض المتقدمين — وهو الخليل — واستعمل المصنف « مُسْنَد » مكان « الإسناد له » .

* * *

= الإعراب : « وقاتم » الواو واو رب ، قاتم : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وقاتم مضاف و « الأعماق » مضاف إليه « خاوى » صفة لقاتم ، وخاوى مضاف و « المخترق » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف ، وخبر المبتدأ جملة من فعل ماض وفاعل فى محل رفع ، وذلك فى قوله بعد أبيات :

* تَنَشَّطَتْهُ كُلُّ مِغْلاَةِ الْوَهَقْ *

الشاهد فيه : قوله « المخترقن » و « الخفقن » حيث أدخل عليهما التنوين مع اقتران كل واحد منهما بأل ، ولو كان هذا التنوين مما يختص بالاسم لم يلحق الاسم المقترن بأل ، وإذا كان آخر الكلمة التى فى آخر البيت حرفاً صحيحاً ساكناً كما هنا تسمى القافية حينئذ « قافية مقيدة » .

(١) هذا الاعتراض لا يرد على الناظم ؛ لأن تسمية نون الترنم والنون التى تلحق القوافى المطلقة تنويناً إنما هى تسمية مجازية ، وليست من الحقيقة التى وضع لها لفظ التنوين ؛ فأنت لو أطلقت لفظ التنوين على المعنى الحقيقى الذى وضع له لم يشملهما ، والأصل أن يحمل اللفظ على معناه الحقيقى ، ولذلك ترى أنه لا غبار على كلام الناظم .

١١- بتا فَعَلْتَ وَأَتَتْ ، وَيَا افْعَلِي ، وَنُونِ أَقْبِلَنَّ — فِعْلٌ يَنْجَلِي (١)

ثم ذكر المصنف أن الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء « فَعَلْتُ » والمراد بها تاء الفاعل ، وهى المضمومة للمتكلم ، نحو « فعلتُ » والمفتوحة للمخاطب ، نحو « تَبَارَكْتَ » والمكسورة للمخاطبة ، نحو « فعلتِ » .

ويمتاز أيضاً بتاء « أَتَتْ » والمراد بها تاء التأنيث الساكنة ، نحو « نِعْمَتْ » و « بِئْسَتْ » فاحترزنا بالساكنة عن اللاحقة للأسماء ؛ فإنها تكون متحركة بحركة الإعراب ، نحو « هذه مسلمةٌ ، ورأيتُ مسلمةً ، ومررت بمسلمةٍ » ومن اللاحقة للحرف ، نحو « لاَتَ ، وربَّتَ ، وثُمَّتَ (٢) » وأما تسكينها مع ربَّ وثُمَّ فقليل ، نحو « رُبَّتْ ، وثُمَّتْ » .

---

(١) « بتا » جار ومجرور متعلق بينجلى الواقع هو وفاعله الضمير المستتر فيه فى محل رفع خبراً عن المبتدأ ، فإن قلت : يلزم تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ وهو لا يجوز ، قلت : إن ضرورة الشعر هى التى ألجأته إلى ذلك ، وإن المعمول لكونه جاراً ومجروراً يحتمل فيه ذلك التقدم الذى لا يسوغ فى غيره ، وتا مضاف و « فعلت » قصد لفظه : مضاف إليه ، وأتت ، الواو حرف عطف ، أتت : قصد لفظه أيضاً : معطوف على فعلت ، ويا ، معطوف على تاء ، ويا مضاف و « افعلى » مضاف إليه ، وهو مقصود لفظه أيضاً ، ونون ، الواو حرف عطف ، نون : معطوف على تاء ، وهو مضاف و « أقبلن » قصد لفظه : مضاف إليه « فعل » مبتدأ « ينجلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) أما دخول التاء على « لا » فأشهر من أن يستدل عليه ، بل قد استعملت «لات» حرف نفى بكثرة ، وورد استعماله فى فصيح الكلام ، ومن ذلك قوله تعالى : (ولات حين مناص) وأما دخولها على رب فنى نحو قول الشاعر :

وَرُبَّتَ سَائِلٍ عَنِّى حَفِيٍّ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا

ونحو قول الآخر :

مَاوِيَّ يَا رُبَّتَمَا غَارَةٍ شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بِالْمِيسَمِ =

ويمتاز أيضاً بياء « أفعلي » والمراد بها ياء الفاعلة ، وتلحق فعلَ الأمرِ ، نحو « اضْرِبِي » والفعلَ المضارعَ ، نحو « تَضْرِبِينَ » ولا تلحق الماضيَ .

وإنما قال المصنف « يا افعلي » ، ولم يقل « ياء الضمير » لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم ، وهي لا تختصُّ بالفعل ، بل تكون فيه نحو « أَكْرَمَنِي » وفي الاسم نحو « غُلَامِي » وفي الحرف نحو « إِنِّي » ، بخلاف ياء « أفعلي » فإن المراد بها ياء الفاعلة على ما تقدَّم ، وهي لا تكون إلا في الفعل .

ومما يميز الفعلَ نُونُ « أَقْبِلَنَّ » والمرادُ بها نُونُ التوكيد : خفيفةً كانت ، أو ثقيلةً ؛ فالخفيفة نحو قوله تعالى : (لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ) والثقيلة نحو قوله تعالى : (لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ) .

فمعنى البيت : ينجلي الفعلُ بتاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة[1] ، وياء الفاعلة ، ونُونِ التوكيد .

* * *

١٧ـ سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ[2]

= وأما دخولها على ثم ففي نحو قول الشاعر :

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي

(١) بقبول تاء التأنيث وتاء الفاعل أبطل الجمهور مذهب القائل بأن ليس حرف ومذهب القائل بأن عسى حرف ، وبقبول تاء التأنيث وحدها أبطلوا مذهب القائل بأن نعم وبئس اسمان

(٢) « سواهما » سوى : خبر مقدم مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « الحرف » مبتدأ مؤخر ، ويجوز العكس ، لكن الأولى ما قدمناه « كهل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير « وذلك كهل » « وفي ، ولم » معطوفان على هل « فعل » مبتدأ « مضارع » نعت له « يلي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل مضارع ، والجملة خبر المبتدأ « لم » مفعول به ليلي ، وقد قصد لفظه « كيشم » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كيشم ، وتقدير البيت كله : الحرف سوى الاسم والفعل ، وذلك كهل وفي ولم ، والفعل المضارع يلي لم ، وذلك كائن =

١٣ – وَمَاضِيَ الْأَفْعَالِ بِالتَّامِزْ ، وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الْأَمْرِ ، إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ (١)

يشير إلى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخُلُوِّه عن علاماتِ الأسماء ، وعلاماتِ الأفعال ، ثم مَثَّلَ بـ «هل وفى ولم» مُنَبِّهًا على أن الحرف ينقسم إلى قسمين : مختص ، وغير مختص ، فأشار بهل إلى غير المختص ، وهو الذى يدخل على الأسماء والأفعالِ . نحو « هَـلْ زَيْدٌ قَائِمٌ » و « هَـلْ قَامَ زَيْدٌ » ، وأشار بفى ولَمْ إلى المختص ، وهو قسمان : مختص بالأسماء كفى ، نحو « زيد فى الدار » ، ومختص بالأفعال كَلَمْ ، نحو « لَمْ يَقُمْ زيد » .

ثم شرع فى تبيين أن الفعل ينقسم إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ ؛ فجعل علامة

= كيشم ، ويشم فعل مضارع ماضيه قولك : شممت الطيب ونحوه — من باب فرح — إذا نشقته ، وفيه لغة أخرى من باب نصر ينصر حكاها الفراء .

(١) « وماضى » الواو للاستئناف ، ماضى : مفعول به مقدم لقوله مز الآتى ، وماضى مضاف و « الأفعال » مضاف إليه « بالتا » جار ومجرور متعلق بمز « مز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وسم » الواو عاطفة أو للاستئناف ، سم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بالنون » جار ومجرور متعلق بسم « فعل » مفعول به لسم ، وفعل مضاف و « الأمر » مضاف إليه « إن » حرف شرط « أمر » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقديره : إن فهم أمر « فهم » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على أمر ، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه المذكور ، وتقديره « إن فهم أمر فسم بالنون إلخ » . وتقدير البيت : ميز الماضى من الأفعال بقبول التاء التى ذكرنا أنها من علامات كون الكلمة فعلا ، وعلم فعل الأمر بقبول النون إن فهم منه الطلب .

ومز : أمر من ماز الشىء يميزه ميزاً — مثل باع يبيع بيعاً — إذا بيزه ، وسم : أمر من وسم الشىء يسمه وسما — مثل وصفا يصفه وصفاً — إذا جعل له علامة يعرفه بها ، والأمر فى قوله «إن أمر فهم» هو الأمر اللغوى ، ومعناه الطلب الجازم على وجه الاستعلاء .

المضارع صحة دخول « لم » عليه ، كقولك فى يَشَمُ : « لَمْ يَشَمْ » وفى يضرب : « لَمْ يَضْرِبْ » ، وإليه أشار بقوله : « فعل مضارع يَلِى لم كيَشَم » .

ثم أشار إلى ما يميز الفعلَ الماضىَ بقوله : « وماضِىَ الأفعال بالتَّامِزْ » أى : مَيِّزْ ماضىَ الأفعالِ بالتاء ، والمراد بها تاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة ، وكل منهما لا يدخل إلا على ماضى اللفظ ، نحو « تَبَارَكْتَ يَاذَا الجلال والإكرامِ » و « نِعْمِتِ المَرْأَةُ هِنْدٌ » و « بِئْسَتِ المرأةُ دَعْدٌ » .

ثم ذكر فى بقية البيت أن علامة فعل الأمر : قبولُ نون التوكيد ، والدلالة على الأمر بصيغته ، نحو « اضْرِبَنْ ، واخْرُجَنَّ » .

فإن دَلَّتِ الكلمة على الأمر ولم تقبل نُونَ التوكيد فهى اسْمُ فِعْلٍ[1] ، وإلى ذلك أشار بقوله :

١٤ـ وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلْ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوَ صَهْ وَحَيَهَلْ[2]

---

(١) وكذا إذا دلت الكلمة على معنى الفعل المضارع ولم تقبل علامته — وهى لم — فإنها تكون اسم فعل مضارع ، نحو أوه وأف ، بمعنى أتوجع وأتضجر ، وإن دلت الكلمة على معنى الفعل الماضى وامتنع قبولها علامته امتناعاً راجعاً إلى ذات الكلمة فإنها تكون اسم فعل ماض ، نحو هيهات وشتان ، بمعنى بعد وافترق ، فإن كان امتناع قبول الكلمة الدالة على الماضى لا يرجع إلى ذات الكلمة ، كما فى فعل التعجب نحو : « ما أحسن السماء » وكما فى « حبذا الاجتهاد » فإن ذلك لا يمنع من كون الكلمة فعلا .

(٢) « والأمر » الواو عاطفة أو للاستئناف ، الأمر : مبتدأ « إن » حرف شرط « لم » حرف نفى وجزم « يك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، وأصله يكن « للنون » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك مقدماً « محل » اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمحل « هو اسم » مبتدأ وخبر ، والجملة منهما فى محل جزم جواب الشرط ، وإنما لم يجىء بالفاء للضرورة ، والجملة من الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ ، أو تجعل جملة « هو اسم » فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله =

فصَهْ وحَيَّهَلْ : اسمان وإن دَلاَّ على الأمر ؛ لعدم قبولهما نونَ التوكيد ؛ فلا تقول : صَهَنَّ ولا حَيَّهَلَنَّ ، وإن كانت صَهْ بمعنى اسكت ، وحَيَّهَل بمعنى أَقْبِلْ ؛ فالفارق[1] بينهما قبولُ نون التوكيد وَعَدَمُه ، نحو « اسْكُتَنَّ ، وَأَقْبِلَنَّ » ، ولا يجوز ذلك فى « صه ، وحيهل » .

* * *

= الأمر فى أول البيت ، وتكون جملة جواب الشرط محذوفة دلت عليها جملة المبتدأ وخبره ، والتقدير على هذا : والدال على الأمر هو اسم إن لم يكن فيه محل للنون فهو اسم ، وحذف جواب الشرط عند ما لا يكون فعل الشرط ماضيا ضرورة أيضاً ؛ فالبيت لا يخلو من الضرورة « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك نحو ، ونحو مضاف و « صه » مضاف إليه ، وقد قصد لفظه « وحيهل » معطوف على صه .

(١) أربع فوائد — الأولى : أسماء الأفعال على ثلاثة أنواع ؛ النوع الأول : ما هو واجب التنكير ، وذلك نحو ويها وواها ، والنوع الثانى : ما هو واجب التعريف ، وذلك نحو نزال وتراك وبابهما ، والثالث : ما هو جائز التنكير والتعريف ، وذلك نحو : صه ومه ؛ فما نون وجوباً أو جوازاً فهو نكرة ، وما لم ينون فهو معرفة .

والفائدة الثانية : توافق أسماء الأفعال الأفعال فى ثلاثة أمور ؛ أولها : الدلالة على المعنى ، وثانيها : أن كل واحد من أسماء الأفعال يوافق الفعل الذى يكون بمعناه فى التعدى واللزوم غالباً ، وثالثها : أنه يوافق الفعل الذى بمعناه فى إظهار الفاعل وإضماره ؛ ومن غير الغالب فى التعدى نحو « آمين » فإنه لم يحفظ فى كلام العرب تعديه لمفعول ، مع أنه بمعنى استجب وهو فعل متعد ، وكذا « إيه » فإنه لازم مع أن الفعل الذى بمعناه — وهو زدنى — متعد ، وتخالفها فى سبعة أمور ؛ الأول : أنه لا يبرز معها ضمير ، بل تقول « صه » بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث ، بخلاف « اسكت » فإنك تقول : اسكتى ، واسكتا ، واسكتوا ، واسكتن ، والثانى أنها لا يتقدم معمولها عليها ؛ فلا تقول : « زيداً عليك » كما تقول : « محمداً الزم » والثالث أنه يجوز توكيد الفعل توكيداً لفظياً باسم الفعل ؛ تقول : انزل نزال ، وتقول : اسكت صه ، كما تقول : انزل انزل ؛ واسكت اسكت ، ولا يجوز توكيد اسم الفعل بالفعل ، والرابع أن الفعل إذا دل على الطلب جاز نصب =

. . . . . .

= المضارع فى جوابه ، فتقول : انزل فأحدثك ، ولا يجوز نصب المضارع فى جواب اسم الفعل ولو كان دالا على الطلب كصه ونزال ، والخامس : أن أسماء الأفعال لا تعمل مضمرة ، بحيث تحذف ويبقى معمولها ، ولا متأخرة عن معمولها ؛ بل متى وجدت معمولا تقدم على اسم فعل تعين عليك تقدير فعل عامل فيه ؛ فنحو قول الشاعر :

يَأَيُّهَا المَائِحُ دَلْوِى دُونَكَا إِنِّى رَأَيتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا

يقدر : خذ دلوى ، ولا يجوز أن يكون قوله : « دلوى » معمولا لدونكا الموجود ، ولا لآخر مثله محذوف ، على الأصح . والسادس : أن أسماء الأفعال غير متصرفة ؛ فلا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان بخلاف الأفعال . والسابع : أنها لا تقبل علامات الأفعال كالنواصب والجوازم ونون التوكيد وياء المخاطبة وتاء الفاعل ، وهو ما ذكره الشارح فى هذا الموضع ؛ فاحفظ هذا كله ، وكن منه على ثبت ، والله يتولاك .

الفائدة الثالثة : اختلف النحاة فى أسماء الأفعال ؛ فقال جمهور البصريين : هى أسماء قامت مقام الأفعال فى العمل ، ولا تتصرف تصرف الأفعال بحيث تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان ، ولا تصرف الأسماء بحيث يسند إليها إسناداً معنوياً فتقع مبتدأ وفاعلا ؛ وبهذا فارقت الصفات كأسماء الفاعلين والمفعولين ، وقال جمهور الكوفيين : إنها أفعال ؛ لأنها تدل على الحدث والزمان ، كل ما فى الباب أنها جامدة لا تتصرف ؛ فهى كليس وعسى ونحوهما ، وقال أبو جعفر بن صابر : هى نوع خاص من أنواع الكلمة ؛ فليست أفعالا وليست أسماء ؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ولا تصرف الأسماء ، ولأنها لا تقبل علامة الأسماء ولا علامة الأفعال ، وأعطاها أبو جعفر اسماً خاصاً بها حيث سماها «خالفة» .

والفائدة الرابعة : ما ذكره الناظم ـ من أن الفعل ثلاثة أقسام : ماض ومضارع وأمر ـ هو مذهب البصريين من النحاة ، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل قسمان : ماض ، ومضارع ، وأما مانسميه فعل الأمر فهو عندهم من المضارع ومقتطع منه ، فأصل « اضرب » عندهم « لتضرب » بلام الأمر ، فحذفت اللام ، ثم حذف حرف المضارعة ، ثم جيء بهمزة الوصل توصلا إلى النطق بالضاد الساكنة ، وهو تكلف لادا عى له .

الْمُعْرَبُ وَالْمَبْنِيُّ(١)

١٥ — وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي(٢)

يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين : أحدهما المعرب ، وهو : مَا سَلِمَ من شَبَهِ الحروف ، والثانى المبنى ، وهو : ما أَشْبَهَ الحروف ، وهو المعنىُّ بقوله : « لِشَبَهٍ من الحروف مُدْنِي » أى : لشبه مُقَرِّبٍ من الحروف ؛ فعلةُ البناء منحصرةٌ — عند المصنف رحمه الله تعالى ! — فى شبه الحَرْف ، ثم نَوَّعَ المصنِّفُ وُجُوه الشبه فى البيتين الذين بعد هذا البيت ، وهذا قريب من مذهب أبى على الفارسى حيث جعل البناء منحصراً فى شَبَهِ الحَرْفِ أو ما تضمن معناه ، وقد نص سيبويه — رحمه الله ! — على أن علة البناء كُلَّها ترجع إلى شبه الحرف ،

---

(١) أى : هذا باب المعرب والمبنى ، وإعرابه ظاهر .

(٢) « والاسم » الواو للاستئناف ، الاسم : مبتدأ أول « منه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « معرب » مبتدأ مؤخر ، والجملة منه ومن خبره خبر المبتدأ الأول ، « ومبنى » مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير « ومنه مبنى » ولا يجوز أن تعطف قوله مبنى على معرب ؛ لأنه يستلزم أن يكون المعنى أن بعض الاسم معرب ومبنى فى آن واحد ، أو يستلزم أن بعض الاسم معرب ومبنى وبعضه الآخر ليس بمعرب ولا مبنى ، وهو قول ضعيف أباه جمهور المحققين من النحاة « لشبه » جار ومجرور متعلق بمبنى ، أو متعلق بخبر محذوف مع مبتدئه والتقدير : « وبناؤه ثابت لشبه » « من الحروف » جار ومجرور متعلق بشبه أو بمدنى « مدنى » نعت لشبه ، وتقدير البيت : والاسم بعضه معرب وبعضه الآخر مبنى ؛ وبناء ذلك المبنى ثابت لشبه مدن له من الحرف ، ومدنى : اسم فاعل فعله أدنى ؛ تقول : أدنيت الشىء من الشىء ، إذا قربته منه ، والياء فيه هنا ياء زائدة للاشباع ، وليست لام الكلمة ؛ لأن ياء المنقوص المنكر غير المنصوب تحذف وجوباً .

وتضمن هذا البيت على هذا الإعراب والتفسير قضيتين : الأولى أن الاسم منحصر فى قسمين المعرب والمبنى ، والثانية أن سبب بناء المبنى منه منحصر فى شبه الحرف لا يتجاوزه .

وممن ذكره ابن أبي الربيع[1] .

* * *

(١) اعلم أنهم اختلفوا فى سبب بناء بعض الأسماء : أهو شيء واحد يوجد فى كل مبنى منها ، أو أشياء متعددة يوجد واحد منها فى بعض أنواع المبنيات وبعض آخر فى نوع آخر ، وهكذا؟

فذهب جماعة إلى أن السبب متعدد ، وأن من الأسباب مشابهة الاسم فى المعنى للفعل المبنى ، ومثاله - عند هؤلاء - من الاسم « نزال وهيهات » فإنهما لما أشبها « انزل وبعد » فى المعنى بنيا ، وهذا السبب غير صحيح ، لأنه لو صح للزم بناء نحو « سقيالك » و « ضربا زيدا » فإنهما بمعنى فعل الأمر وهو مبنى . وأيضاً يلزمه إعراب نحو « أف » و « أوه » ونحوهما من الأسماء التى تدل على معنى الفعل المضارع المعرب ، ولم يقل بذلك أحد ، وإنما العلة التى من أجلها بنى « نزال » و « شتان » و « أوه » وغيرها من أسماء الأفعال هى شبهها الحرف فى كونها عاملة فى غيرها غير معمولة لشيء ، ألا ترى أنك إذا قلت نزال كان اسم فعل مبنيا على الكسر لامحل له من الإعراب ، وكان له فاعل هو ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهذا الفاعل هو المعمول لاسم الفعل ، ولا يكون اسم الفعل أبدا متأثرا بعامل يعمل فيه ، لافى لفظه ولا فى محله .

وقال قوم منهم ابن الحاجب : إن من أسباب البناء عدم التركيب ، وعليه تكون الأسماء قبل تركيبها فى الجمل مبنية ، وهو ظاهر الفساد ، والصواب أن الأسماء قبل تركيبها فى الجمل ليست معربة ولا مبنية ، لأن الإعراب والبناء حكمان من أحكام التراكيب ، ألا ترى أنهم يعرفون الإعراب بأنه : أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل ، أو يعرفونه بأنه : تغير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها ، والبناء ضده ، فما لم يكن تركيب لايجوز الحكم بإعراب الكلمة ولا ببنائها .

وقال آخرون : إن من أسباب البناء أن يجتمع فى الاسم ثلاثة أسباب من موانع الصرف ، وعللوه بأن السببين يمنعان من صرف الاسم ، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب بالمرة ، ومثلوا لذلك بـ « حذام ، وقطام ، ونحوهما ، وادعوا أن سبب بناء هذا الباب اجتماع العلمية ، والتأنيث ، والعدل عن حاذمة وقاطمة ، وهو فاسد ، فإنا وجدنا من الأسماء ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف ، وهو مع ذلك معرب ، ومثاله « آذربيجان » فإن فيه العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب وزيادة الألف والنون ، =

١٦ – كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي أَسْمَيْ جِئْتَنَا وَالْمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا(١)

١٧ – وَكِنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ ، وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا(٢)

ذكر فى هذين البيتين وُجُوهَ شبه الاسم بالحرف فى أربعة مواضع : الإضمار

(فالأول) شَبَهُهُ له فى الْوَضْعِ ، كأن يكون الْاِسْمُ موضوعاً على حرف

= وليس بناء حذام ونحوه لما ذكروه ، بل لمضارعته فى الهيئة نزال ونحوه ، مما بنى لشبهه بالحرف فى نيابته عن الفعل وعدم تأثره بالعامل .

وقال قوم منهم الذين ذكرهم الشارح : إنه لاعلة للبناء إلا مشابهة الحرف ، وهو رأى الحذاق من النحويين ، كل ما فى الأمر أن شبه الحرف على أنواع .

(١) « كالشبه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كالشبه « الوضعى » نعت للشبه « فى اسمى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للوضعى ، واسمى مضاف و « جئتنا » قصد لفظه : مضاف إليه « والمعنوى » معطوف على الوضعى « فى متى ، وفى هنا » جاران ومجروران متعلقان بمحذوف نعت للمعنوى ، وتقدير البيت : والشبه المدنى من الحروف مثل الشبه الوضعى الكائن فى الاسمين الموجودين فى قولك « جئتنا » وهما تاء المخاطب و « نا » ومثل الشبه المعنوى الكائن فى « متى » الاستفهامية والشرطية وفى « هنا » الإشارية .

(٢) « وكنيابة » الواو عاطفة ، والجار والمجرور معطوف على كالشبه « عن الفعل » جار ومجرور متعلق بنيابة « بلا تأثر » الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور بالباء ، وظهر إعرابه على مابعده بطريق العارية ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لنيابة ، ولا مضاف ، وتأثر : مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية التى يقتضيها ماقبله « وكافتقار » الواو حرف عطف ، والجار والمجرور معطوف على كنيابة « أصلا » فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على افتقار ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل جر نعت لافتقار ، وتقدير البيت : ومثل النيابة عن الفعل فى العمل مع أنه لايتأثر بالعامل ، ومثل الافتقار المتأصل ، والافتقار المتأصل : هو الافتقار اللازم له الذى لا يفارقه فى حالة من حالاته .

[وَاحِدٍ] ، كالتاء فى ضَرَبْتُ ، أو على حرفين كـ « نا » فى « أَكْرَمَنَا » ، وإلى ذلك أشار بقوله : « فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا » فالتاء فى جئتنا اسم ؛ لأنه فاعل ، وهو مبنى ؛ لأنه أَشْبَهَ الحرفَ فى الوضع فى كونه على حرفٍ واحدٍ ، وكذلك « نا » اسمٌ ؛ لأنها مفعول ، وهو مبنى ؛ لشبهه بالحرف فى الوضع فى كونه على حرفين[1] .

(والثانى) شَبَه الاسم له فى المعْنَى ، وهو قسمان : أحدهما ما أشبه حرفاً موجوداً ، والثانى ما أشبه حرفاً غيرَ موجودٍ ؛ فمثالُ الأول « مَتَى » فإنها مبنية لشبهها

(١) الأصل فى وضع الحرف أن يكون على حرف هجاء واحد كباء الجر ولامه وكافه وفاء العطف وواوه وألف الاستفهام وما شاكل ذلك ، أو على حرفى هجاء ثانيهما لين كلا وما النافيتين ، والأصل فى وضع الاسم أن يكون على ثلاثه أحرف فصاعداً كما لا يحصى من الأسماء ، فما زاد من حروف المعانى على حرفين من حروف الهجاء مثل إن وليت وإلا وثم ولعل ولكن فهو خارج عن الأصل فى نوعه ، وما نقص من الأسماء عن ثلاثة الأحرف كتاء الفاعل ونا وأكثر الضمائر فهو خارج عن الأصل فى نوعه ، وما خرج من الحروف عن الأصل فى نوعه قد أشبه الأسماء ، وما خرج من الأسماء عن الأصل فى نوعه أشبه الحروف ، وكلا الشبهين راجع إلى الوضع ، وكان ذلك يقتضى أن يأخذ المشبه حكم المشبه به فى الموضعين ، إلا أنهم أعطوا الاسم الذى يشبه الحرف حكم الحرف وهو البناء ، ولم يعطوا الحرف الذى أشبه الاسم حكم الاسم وهو الإعراب ، لسببين ، أولهما : أن الحرف حين أشبه الاسم قد أشبهه فى شىء لا يخصه وحده ، فإن الأصل فى وضع الفعل أيضاً أن يكون على ثلاثة أحرف ، بخلاف الاسم الذى قد أشبه الحرف ؛ فإنه قد أشبهه فى شىء يخصه ولا يتجاوزه إلى نوع آخر من أنواع الكلمة ، والسبب الثانى : أن الحرف لا يحتاج فى حالة ما إلى الإعراب ؛ لأن الإعراب إنما يحتاج إليه من أنواع الكلمة ما يقع فى مواقع متعددة من التراكيب بحيث لا يتميز بعضها عن بعض بغير الإعراب ، والحرف لا يقع فى هذه المواقع المتعددة ، فلم يكن ثمة ما يدعو إلى أن يأخذ حكم الاسم حين يشبهه ، ومعنى هذا الكلام أن فى مشابهة الحرف للاسم قد وجد المقتضى ولكن لم ينتف المانع ؛ فالمقتضى هو شبه الاسم ، والمانع هو عدم توارد المعانى المختلفة عليه . وشرط تأثير المقتضى أن ينتفى المانع .

الحَرْفَ ، فى المعنى ؛ فإنها تستعمل للاستفهام ، نحو « مَتَى تَقُومُ ؟ » وللشرط ، نحو « مَتَى تَقُمْ أَقُمْ » وفى الحالتين هى مُشْبِهة لِحَرفٍ موجودٍ ؛ لأنها فى الاستفهام كالهمزة ، وفى الشرط كإنْ ، ومثالُ الثانى « هُنَا » فإنها مبنية لشبهها حرفاً كان ينبغى أن يُوضَعَ فلم يُوضَعْ . وذلك لأن الإشارة مَعْنًى من المعانى ؛ فحقها أن يوضع لها حرف يدلُّ عليها ، كما وضعوا للنفى « ما » وللنهى « لا » وللتمنِّى «لَيْتَ» وللترجِّى « لَعَلَّ» ونحو ذلك ؛ فبنيت أسماء الإشارة لشبهها فى المعنى حرفاً مُقَدَّراً(١) .

(والثالث) شبهُهُ له فى النِّيابَةِ عن الفعل وعدم التأثر بالعامل ، وذلك كأسماء الأفعال ، نحو «دَرَاكِ زَيْداً» فَدَرَاكِ : مبنىٌّ ؛ لشبهه بالحرف فى كونه يَعْمل ولا يَعْمَلُ فيه غيرُه(٢) كما أن الحرف كذلك .

---

(١) نقل ابن فلاح عن أبى على الفارسى أن أسماء الإشارة مبنية لأنها من حيث المعنى أشبهت حرفا موجوداً ، وهو أل العهدية ؛ فإنها تشير إلى معهود بين المتكلم والمخاطب ، ولما كانت الإشارة فى هنا ونحوها حسية وفى أل العهدية ذهنية لم يرتض المحققون ذلك ، وذهبوا إلى ما ذكره الشارح من أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها فى المعنى حرفاً مقدراً .

ونظير « هنا » فيما ذكرناه « لدى » فإنها دالة على الملاصقة والقرب زيادة على الظرفية ، والملاصقة والقرب من المعانى التى لم تضع العرب لها حرفاً . وأيضاً « ما » التعجبية ، فإنها دالة على التعجب ، ولم تضع العرب للتعجب حرفاً ، فيكون بناء كل واحد من هذين الاسمين لشبهه فى المعنى حرفاً مقدراً ، فافهم ذلك .

(٢) اسم الفعل ما دام مقصوداً معناه لا يدخل عليه عامل أصلا ، فضلا عن أن يعمل فيه ، وعبارة الشارح كغيره توهم أن العوامل قد تدخل عليه ولكنها لا تؤثر فيه ، فكان الأولى به أن يقول « ولا يدخل عليه عامل أصلا » بدلا من قوله « ولا يعمل فيه غيره » وقولنا « ما دام مقصوداً منه معناه » نريد به الإشارة إلى أن اسم الفعل إذا لم يقصد به معناه — بأن يقصد لفظه مثلا — فإن العامل قد يدخل عليه ، وذلك كما فى قول زهير ابن أبى سلمى المزنى :

واحترز بقوله : « بلا تأثر » عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل ، نحو « ضَرْباً زَيْداً » فإنه نائب مَنَابَ « اُضْرِبْ » وليس بمبنى ؛ لتأثُّره بالعامل ، فإنه منصوب بالفعل المحذوف ، بخلاف « دَرَاكِ » فإنه وإن كان نائباً عن « أدْرِكْ » فليس متأثراً بالعامل .

وحاصلُ ما ذكره المصنف أن المصدَرَ الموضوعَ مَوْضِعَ الفعلِ وأسماء الأفعال اشتَرَكا فى النيابة مَنَابَ الفعل ، لكن المصدر متأثر بالعامل ؛ فأعرب لعدم مشابهته الحرفَ ، وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل ؛ فبنيت لمشابهتها الحرفَ فى أنها نائبة عن الفعل وغيرُ متأثرة به .

وهذا الذى ذكره المصنف مبنىٌّ على أن أسماء الأفعال لا محل لهـا من الإعرابَ ، والمسألة خلافية [1] ، وسنذكر ذلك فى باب أسماء الأفعال .

= وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ

فنزال فى هـذا البيت مقصود بها اللفظ ، ولذلك وقعت نائب فاعل ، فهى مرفوعة بضمة مقدرة على آخرها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلى، ومثله قول زيد الخيل :

وَقَدْ عَلِمَتْ سَلاَمَةُ أَنَّ سَيْفِي كَرِيهٌ كُلَّمَا دُعِيَتْ نَزَالِ

ونظيرهما قول جرية الفقعسى :

عَرَضْنَا نَزَالِ فَـلَمْ يَنْزِلُوا وَكَانَتْ نَزَالِ عَلَيْهِمْ أَطَمّْ

(١) إذا قلت «هيهات زيد» مثلا — فللعلماء فى إعرابه ثلاثة آراء : الأول — وهو مذهب الأخفش ، وهو الصحيح الذى رجحه جمهور علماء النحو — أن هيهات اسم فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وزيد : فاعل مرفوع بالضمة ، وهذا الرأى هو الذى عليه قول الناظم إن سبب البناء فى أسماء الأفعال كونها نائبة عن الفعل وغير متأثرة بعامل لا ملفوظ به ولا مقدر ، والثانى — وهو رأى سيبويه — أن هيهات مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع ، فهو متأثر بعامل معنوى وهو الابتداء ، وزيد : فاعل سد مسد الخبر ، =

(والرابع) شَبَهُ الحرف فى الافتقار اللازم ، وإليه أشار بقوله : « وَكَافْتِقَارٍ أَصْلاَ » وذلك كالأسماء الموصولة ، نحو « الذى» فإنها مفتقرة فى سائر أحوالها إلى الصِّلَةِ ؛ فأشبهت الحرفَ فى ملازمة الافتقار ، فبنيت[1] .

وحَاصِلُ البيتين أن البناء يكون فى ستة أبواب : المضمرات ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الأفعال ، والأسماء الموصولة .

* * *

= والثالث — وهو رأى المازنى — أن هيهات مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه ، وزيد : فاعل به ، وكأنك قلت : بعد بعداً زيد ، فهو متأثر بعامل لفظى محذوف من الكلام، ولا يجرى كلام الناظم على واحد من هذين القولين ، الثانى والثالث ، وعلة بناء اسم الفعل على هذين القولين تضمن أغلب ألفاظه — وهى الألفاظ الدالة على الأمر منه — معنى لام الأمر، وسائره محمول عليه ، لنعنى أن اسم الفعل — على هذين الرأيين — أشبه الحرف شبهاً معنوياً ، لا نيابياً .

(١) زاد ابن مالك فى شرح الكافية الكبرى نوعاً خامساً سماه الشبه الإهمالى ، وفسره بأن يشبه الاسم الحرف فى كونه لا عاملا ولا معمولا . ومثل له بأوائل السور نحو « ألم ، ق ، ص » وهذا جار على القول بأن فواتح السور لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها من المتشابه الذى لا يدرك معناه ، وقيل : إنها فى محل رفع على أنها مبتدأ خبره محذوف ، أو خبر مبتدؤه محذوف ، أو فى محل نصب بفعل مقدر كاقرأ ونحوه ، أو فى محل جر بواو القسم المحذوفة ، وجعل بعضهم من هذا النوع الأسماء قبل التركيب ، وأسماء الهجاء المسرودة ، وأسماء العدد المسرودة ، وزاد ابن مالك أيضاً نوعاً سادساً سماه الشبه اللفظى ، وهو : أن يكون لفظ الاسم كلفظ حرف من حروف المعانى ، وذلك مثل « حاشا » الاسمية ؛ فإنها أشبهت « حاشا » الحرفية فى اللفظ .

واعلم أنه قد يجتمع فى اسم واحد مبنى شبهان فأكثر ، ومن ذلك المضمرات ؛ فإن فيها الشبه المعنوى ، إذ التكلم والخطاب والغيبة من المعانى التى تتأدى بالحروف ، وفيها الشبه الافتقارى ؛ لأن كل ضمير يفتقر افتقاراً متأصلا إلى ما يفسره ، وفيها الشبه الوضعى ، فإن أغلب الضمائر وضع على حرف أو حرفين ، وما زاد فى وضعه على ذلك فمحمول عليه ، طرداً للباب على وتيرة واحدة ، وقد نص على ذلك ابن مالك فى متن التسهيل .

١٨ـ وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسُمَا[1]

يريد أن المعرب خِلَافُ الْمَبْنِيِّ ، وقد تقدَّمَ أن المبنى ما أَشْبَهَ الْحَرف ؛ فالمعرب ما لم يُشْبِهِ الْحَرْفَ ، وينقسم إلى صحيح — وهو : ما ليس آخره حرفَ عِلَّةٍ كَأَرْضٍ ، وإلى معتل — وهو : ما آخره حرف علة كَسَمَاً — وُسْمًا : لغةٌ فى الاسم ، وفيه ست لغات : اسم — بضم الهمزة وكسرها ، وُسِمٌ — بضم السين وكسرها ، وُسِمًا — بضم السين وكسرها أيضاً .

وينقسم المعرب أيضاً إلى متمكن أَمْكَنَ — وهو المنصرف — كزَيْدٍ وعَمْرو ، وإلى متمكن غير أمكن — وهو غير المنصرف — نحو : أحمدَ ومساجدَ ومصابيحَ ؛

---

(١) « ومعرب » مبتدأ ، ومعرب مضاف و « الأسماء » مضاف إليه « ما » اسم موصول فى محل رفع خبر المبتدأ « قد سلما » قد : حرف تحقيق ، وسلم : فعل ماض ، وفاعلة ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما . والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والألف فى « سلما » للإطلاق « من شبه » جار ومجرور متعلق بقوله سلم ، وشبه مضاف و « الحرف » مضاف إليه « كأرض » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كأرض « وسما » الواو حرف عطف ، سما : معطوف على أرض ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر ، وهو ـ بضم السين مقصورا ـ إحدى اللغات فى اسم كما سيذكره الشارح ، ونظيره فى الوزن هدى وعلا وتقى وضحا .

وههنا سؤال ، وهو أن الناظم فى ترجمة هذا الباب بدأ بالمعرب وثنى بالمبنى فقال : « المعرب والمبنى » وحين أراد التقسيم بدأ بالمعرب أيضاً فقال « والاسم منه معرب ومبنى » ولكنه حين بدأ فى التفصيل وتعريف كل واحد منهما بدأ بالمبنى وأخر المعرب ، فما وجهه ؟

والجواب عن ذلك أنه بدأ فى الترجمة والتقسيم بالمعرب لكونه أشرف من المبنى بسبب كونه هو الأصل فى الأسماء ، وبدأ فى التعريف بالمبنى لكونه منحصراً ، والمعرب غير منحصر ، ألا ترى أن خلاصة الكلام فى أسباب البناء قد أنتجت أن المبنى من الأسماء ستة أبواب ليس غير ؟ ! .

فغير المتمكن هو المبنى ، والمتمكن : هو المعرب ، وهو قسمان : متمكن أمكن ، ومتمكن غير أمكن[١] .

* * *

١٩ - وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا : إِنْ عَرِيَا[٢]

٢٠ - مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ ، وَمِنْ نُونِ إِنَاثٍ : كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ[٣]

---

(١) والمتمكن الأمكن هو الذى يدخله التنوين ، إذا خلا من أل ومن الإضافة ، ويجر بالكسرة ، ويسمى المنصرف ، والمتمكن غير الأمكن هو الذى لا ينون ، ولا يجر بالكسرة إلا إذا اقترن بأل أو أضيف ، ويسمى الاسم الذى لا ينصرف .

(٢) « وفعل » مبتدأ ، وفعل مضاف و « أمر » مضاف إليه « ومضى » يقرأ بالجر على أنه معطوف على أمر ، ويقرأ بالرفع على أنه معطوف على فعل « بنيا » فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف التى فيه للتثنية . و « نائب فاعل ، وذلك إذا عطفت « مضى » على « فعل » فإن عطفته على « أمر » فالألف الإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل « أعربوا » فعل وفاعل « مضارعا » مفعول به « إن » حرف شرط « عريا » فعل ماض مبنى على الفتح فى محل جزم فعل الشرط ، وألفه للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه السابق من الكلام ، أى : إن عرى الفعل المضارع من النون أعرب ، وعرى من باب رضى بمعنى خلا ، ويأتى من باب قعد بمعنى آخر ، تقول : عراه يعروه عروا - مثل مما يسمو سموا - إذا نزل به ، ومنه قول أبى صخر الهذلى :

وَإِنِّى لَتَعْرُونِى لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

(٣) « من نون » جار ومجرور متعلق بعرى ، ونون مضاف و « توكيد » مضاف إليه ، « مباشر » صفة لنون « ومن نون » جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق ، ونون مضاف و « إناث » مضاف إليه « كيرعن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقديره : وذلك كائن كيرعن « من » اسم موصول مفعول به ليرعن ، باعتباره فعلا قبل أن يقصد لفظه مع سائر التركيب ، مبنى على السكون فى محل نصب ، فأما بعد أن قصد لفظ الجملة فكل كلمة منها كحرف من حروف زيد مثلا « فتن » ماض مبنى =

لما فَرَغَ من بيان المعرب والمبنى من الأسماء شَرَعَ فى بيان المعرب والمبنى من الأفعال ، ومَذْهَبُ البصريين أن الإعراب أَصْلٌ فى الأسماء ، فَرْعٌ فى الأفعال (١) ؛ فالأصل فى الفعل البناء عندهم ، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل فى الأسماء وفى الأفعال ، والأولُ هو الصحيحُ ، ونَقَلَ ضياء الدين بن العِلْج فى البسيط أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل فى الأفعال ، فَرْعٌ فى الأسماء .

* * *

= المجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(١) لما كان الأصل عند البصريين فى الأسماء الإعراب فإن ما كان منها معربا لا يسأل عن علة إعرابه ؛ لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علته ، وما جاء منها مبنيا يسأل عن علة بنائه ، وقد تقدم للناظم والشارح بيان علة بناء الاسم ، وأنها مشابهته للحرف ؛ ولما كان الأصل فى الأفعال عندهم أيضاً البناء فإن ما جاء منها مبنياً لا يسأل عن علة بنائه ، وإنما يسأل عن علة إعراب ما أعرب منه وهو المضارع ، وعلة إعراب الفعل المضارع عند البصريين أنه أشبه الاسم فى أن كل واحد منهما يتوارد عليه معان تركيبية لا يتضح التمييز بينها إلا بالإعراب ، فأما المعانى التى تتوارد على الاسم فمثل الفاعلية والمفعولية والإضافة فى نحو قولك : ما أحسن زيد ؛ فإنك لو رفعت زيدا لكان فاعلا وصار المراد نفى إحسانه ، ولو نصبته لكان مفعولا به وصار المراد التعجب من حسنه ، ولو جررته لكان مضافا إليه ، وصار المراد الاستفهام عن أحسن أجزائه ، وأما المعانى التى تتوارد على الفعل فمثل النهى عن الفعلين جميعاً أو عن الأول منهما وحده أو عن فعلهما متصاحبين فى نحو قولك : لا تعن بالجفاء وتمدح عمرا ، فإنك لو جزمت « تمدح » لكنت منهيا عنه استقلالا ، وصار المراد أنه لا يجوز لك أن تعنى بالجفاء ولا أن تمدح عمرا ، ولو رفعت « تمدح » لكان مستأنفا غير داخل فى حكم النهى ، وصار المراد أنك منهى عن الجفاء مأذون لك فى مدح عمرو ، ولو نصبته لكان معمولا لأن المصدرية المقدرة بعد واو المعية وصار المراد أنك منهى عن الجمع بين الجفاء ومدح عمرو ، وأنك لو فعلت أيهما منفردا جاز .

والمبنى من الأفعال ضربان :

(أحدهما) ما اتُّفِقَ على بنائه ، وهو الماضى ، وهو مبنى على الفتح[١] نحو « ضَرَبَ وَانْطَلَقَ » ما لم يتصل به واوُ جمعٍ فيضم ، أو ضميرُ رفعٍ متحرك فيسكن.

(والثانى) ما اخْتُلِفَ فى بنائه والراجحُ أنه مبنى ، وهو فعل الأمر نحو « اضْرِبْ » وهو مبنى عند البصريين ، ومُعْرَب عند الكوفيين[٢] .

والمعرب من الأفعال هو المضارع ، ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نونُ التوكيدِ أو نُونُ الإناثِ ؛ فمثال نون التوكيد المباشرة « هَلْ تَضْرِبَنَّ » والفعلُ معها مبنى على الفتح ، ولا فَرْقَ فى ذلك بين الخفيفة والثقيلة[٣] فإن لم تتصل به لم يُبْنَ ، وذلك كما إذا

---

(١) بنى الفعل الماضى لأن البناء هو الأصل ، وإنما كان بناؤه على حركة - مع أن الأصل فى البناء السكون - لأنه أشبه الفعل المضارع المعرب فى وقوعه خبرا وصفة وصلة وحالا ، والأصل فى الإعراب أن يكون بالحركات ، وإنما كانت الحركة فى الفعل الماضى خصوص الفتحة لأنها أخف الحركات فقصدوا أن تتعادل خفتها مع ثقل الفعل بسبب كون معناه مركبا ، لئلا يجتمع ثقيلان فى شىء واحد ، وتركيب معناه هو دلالته على الحدث والزمان .

(٢) عندهم أن نحو « اضرب » مجزوم بلام الأمر مقدرة ، وأصله لتضرب ، فحذفت اللام تخفيفا ، فصار « تضرب » ثم حذف حرف المضارعة قصدا للفرق بين هذا وبين المضارع غير المجزوم عند الوقف عليه ، فاحتيج بعد حذف حرف المضارعة إلى همزة الوصل توصلا للنطق بالساكن - وهو الضاد - فصار « اضرب » وفى هـذا من التكلف ما ليس يخفى .

(٣) لافرق فى اتصال نون التوكيد بالفعل المضارع ومباشرتها له بين أن تكون ملفوظا بها كما فى مثال الشارح ، وأن تكون مقدرة كما فى قول الشاعر ، وهو الأضبط بن قريع .

لاَ تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْماً والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

فإن أصل قوله لاتهين لاتهينن بنونين أولاهما لام الكلمة والثانية نون التوكيد الخفيفة ، فحذفت نون التوكيد الخفيفة ، وبقى الفعل بعد حذفها مبنيا على الفتح فى محل جزم بلام النهى ، ولو لم تكن نون التوكيد مقدرة فى هذا الفعل لوجب عليه أن يقول لاتهن ، بحذف الياء =

فَصَلَ بينه وبينها ألفُ اثنين نحو « هَلْ تَضْرِبانِّ » ، وأصله : هل تَضْرِبانِنَّ ، فاجتمعت ثلاثُ نونات ؛ فحذفت الأولى — وهى نون الرفع — كراهةَ توالى الأمثال ؛ فصار « هل تَضرِبانِّ[1] » .

وكذلك يعرب الفعلُ المضارع إذا فَصَلَ بينه وبين نون التوكيد واوُ جمعٍ أو ياء مخاطبة ، نحو « هل تَضْرِبُنَّ يا زيدون » و « هل تَضْرِبِنَّ يا هند » وأصل « تَضرِبُنَّ » تضربونَنَّ ، فحذفت النون الأولى لتوالى الأمثال ، كما سبق ، فصار تضربُونَّ ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار تَضْرِبُنَّ ، وكذلك « تَضْرِبِنَّ » أصلُهُ تضربينَنَّ ؛ ففعل به ما فعل بتضربونَنَّ .

وهذا هو المراد بقوله : « وأعربوا مضارعاً إن عريا من نون توكيد مباشر» فشَرَطَ فى إعرابه أن يَعْرَى من ذلك ، ومفهومُه أنه إذا لم يَعْرَ منه يكون مبنياً .

فعُلِم أن مذهبه أن الفعل المضارع لا يُبنى إلا إذا باشرته نون التوكيدِ ، نحو « هَلْ تضربَنَّ يا زَيْدُ » فإن لم تباشره أعرب ، وهذا هو مذهب الجمهور .

وذهب الأخفش إلى أنه مبنىٌّ مع نون التوكيد ، سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل ، ونقل عن بعضهم أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد .

ومثال ما اتصلت به نون الإناث « الهنداتُ يَضْرِبْنَ » والفعلُ معها مبنىٌّ على السكون ، ونقل المصنف — رحمه الله تعالى ! — فى بعض كتبه أنه لا خلاف فى

= التى هى عين الفعل تخلصا من التقاء الساكنين - وهما الياء وآخر الفعل - ثم يكسر آخر الفعل تخلصا من التقاء ساكنين آخرين هما آخر الفعل ولام التعريف التى فى أول « الفقير » لأن ألف الوصل لايعتد بها ، إذ هى غير منطوق بها ، فلما وجدناه لم يحذف الياء علمنا أنه قد حذف نون التوكيد وهو ينويها .

(١) أى : بعد أن حرك نون التوكيد بالكسر بعد أن كانت مفتوحة ، فرقا بينها وبين نون التوكيد التى تتصل بالفعل المسند للواحد ، فى اللفظ ، فإن ألف الاثنين تظهر فى النطق كحركة مشبعة ، فلو لم تكسر النون فى المثنى التبس المسند للاثنين فى اللفظ بالمسند إلى المفرد .

بناء الفعل المضارع مع نون الإناث ، وليس كذلك ، بل الخلاف موجود ، وممن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور فى شرح الإيضاح[1] .

* * *

٢١ـ وكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا[2]

٢٢ـ وَمِنْهُ ذو فَتْحٍ ، وَذُو كَسْرٍ ، وَضَمْ كَأَيْنَ أَمْسِ حَيْثُ ، والسَّاكِنُ كَمْ[3]

الحروفُ كلها مبنية ؛ إذ لا يعتورها ما تفتقر فى دلالتها عليه إلى إعرابٍ ، نحو : « أَخَذْتُ منَ الدَّرَاهِمِ » فالتبعيض مستفاد من لفظ « من » بدون الإعراب .

والأصلُ فى البناء أن يكون على السكون ؛ لأنه أخَفُّ من الحركة ، ولا يُحَرَّكُ المبنىُّ إلا لسبب كالتخلّص من التقاء الساكنين ، وقد تكون الحركة فتحة ، كأَيْنَ وقَامَ وإنَّ ، وقد تكون كسرة ، كأَمْسِ وَجَيْرِ ، وقد تكون ضمة ، كحَيْثُ ، وهو اسم ، و« مُنْذُ » وهو حرف [إذا جررت به] وأما السكون فنحو « كَمْ » ، واضْرِبْ ، وَأَجَلْ » .

(١) ممن قال بإعرابه السهيلى وابن درستويه وابن طلحة . ورأيهم أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره شبهه بالماضى فى صيرورة النون جزءاً منه ، فتقول فى نحو (والوالدات يرضعن) : يرضعن فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها شبه يرضعن بأرضعن فى أن النون قد صارت فيه جزءا منه .

(٢) « كل » مبتدأ ، وكل مضاف و « حرف » مضاف إليه « مستحق » خبر المبتدأ « للبنا » جار ومجرور متعلق بمستحق « والأصل » مبتدأ « فى المبنى » جار ومجرر متعلق بالأصل « أن » مصدرية « يسكنا » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، والألف للإطلاق . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره « هو يعود إلى المبنى . وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر المبتدأ ، والتقدير : والأصل فى المبنى تسكينه ، والمراد كونه ساكنا .

(٣) « ومنه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ذو » مبتدأ مؤخر . مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وذو مضاف و « فتح » مضاف إليه « وذو » معطوف على ذو السابق « كسر » مضاف إليه « وضم » معطوف على كسر بتقدير مضاف : أى وذو ضم « كأين » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « أمس . حيث » معطوفان على أين بحرف عطف محذوف « والساكن » الواو عاطفة أو للاستئناف ، الساكن : مبتدأ « كم » خبر المبتدأ ، ويجوز العكس .

وعُلم مما مثلنا به أن البناء على الكسر والضم لا يكون فى الفعل ، بل فى الاسم والحرف ، وأن البناء على الفتح أو السكون : يكون فى الاسم ، والفعل ، والحرف[1] .

* * *

٣ ـ والرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إِعْرَابَا لِاسْمٍ وَفِعْلٍ ، نَحْوُ : لَنْ أَهَابَا[2]

٤ ـ وَالِاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ ، كَمَا قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا[3]

---

(١) ذكر الناظم والشارح أن من المبنيات ما يكون بناؤه على السكون ، ومنه ما يكون بناؤه على حركة من الحركات الثلاث . واعلم أنه ينوب عن السكون فى البناء الحذف، والحذف يقع فى موضعين : الأول الأمر المعتل الآخر ، نحو : اغز وارم واسع ، والثانى : الأمر المسند إلى ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة ، نحو اكتبا واكتبوا واكتبي ، وأنه ينوب عن الفتح فى البناء شيآن : أولهما الكسر ، وذلك فى جمع المؤنث السالم إذا وقع اسما للا النافية للجنس ، نحو لا مسلمات ، وثانيهما الياء ، وذلك فى جمع المذكر السالم والمثنى إذا وقع أحدهما اسما للا النافية للجنس أيضاً ، نحو : لا مسلمين ، وأنه ينوب عن الضم فى البناء شيآن : أحدهما الألف ، وذلك فى المثنى إذا وقع منادى نحو : يا زيدان ، وثانيهما الواو ، وذلك فى جمع المذكر السالم إذا وقع منادى أيضاً ، نحو : يا زيدون .

(٢) « والرفع » مفعول به أول لاجعلن مقدم عليه « والنصب » معطوف عليه « اجعلن » اجعل : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إعراباً » مفعول ثان لاجعلن « لاسم » جار ومجرور متعلق بإعراباً « وفعل » معطوف على اسم « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك نحو « لن » حرف نفى ونصب واستقبال « أهابا » فعل مضارع منصوب بلن ، والألف للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا . ونحو مضاف وجملة الفعل والفاعل فى قوة مفرد مضاف إليه ، أو المضاف إليه قول محذوف وهذه الجملة مقوله ، والتقدير : نحو قولك لن أهابا .

(٣) « والاسم » مبتدأ « قد » حرف تحقيق « خصص » فعل ماض ، مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ =

أي أن ذكر الله لعبده يسر العبد

٢٥ - فارْفَعْ بِضَمٍّ، وانْصِبَنْ فَتْحًا، وجُرْ ... كسراً، كَذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يُسُرْ(١)

٢٦ - وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ، وغَيْرُ مَاذُكِرْ ... يَنُوبُ، نَحْوُ: جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ(٢)

= « بالجر » جار ومجرور متعلق بخصص « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية « قد » حرف تحقيق « خصص » فعل ماض مبنى للمجهول « الفعل » نائب فاعله ، وما مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف : أى ككون الفعل مخصصاً « بأن » الباء حرف جر ، وأن حرف مصدرى ونصب « ينجزما » فعل مضارع منصوب بأن ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل ، وأن ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالباء : أى بالانجزام ، والجار والمجرور متعلق بخصص .

(١) « فارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بضم » جار ومجرور متعلق بارفع « وانصبن » الواو عاطفة ، انصب : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وهو معطوف على ارفع « فتحا » منصوب على نزع الخافض أى بفتح « وجر » الواو عاطفة ، جر : فعل أمر معطوف على ارفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « كسرا » مثل قوله فتحا منصوب على نزع الخافض « كذكر الله عبده يسر » الكاف حرف جر ومجروره محذوف ، والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كقولك ، وذكر : مبتدأ ، وذكر مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله ، وعبد : مفعول به لذكر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعبد مضاف والضمير مضاف إليه ، ويسر : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذكر ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو ذكر .

(٢) « واجزم » الواو عاطفة ، اجزم : فعل أمر معطوف على ارفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بتسكين » جار ومجرور متعلق باجزم « وغير » الواو للاستئناف ، غير : مبتدأ ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « ذكر » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « ينوب » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك نحو « جا » فعل ماض قصر للضرورة « أخو » فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة ، وأخو مضاف و « بنى » مضاف إليه =

أنواع الإعراب أربعة : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ؛ فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال نحو « زيدٌ يَقُومُ ، وإنَّ زيداً لن يَقُومَ » وأما الجر فيختص بالأسماء ؛ نحو «بزيدٍ» وأما الجزم فيختص بالأفعال ، نحو « لَمْ يَضْرِبْ » .

والرفع يكون بالضمة ، والنصب يكون بالفتحة ، والجر يكون بالكسرة ، والجزم يكون بالسكون ، وما عدا ذلك يكون نائباً عنه ، كما نابت الواو عن الضمة فى « أَخُو » والياء عن الكسرة فى « بَنِي » من قوله : « جا أخوبنى نمر » وسيذكر بعد هذا مَوَاضِعَ النيابة .

* * *

٧٢ - وَٱرْفَعْ بِوَاوٍ ، وَٱنْصِبَنَّ بِالْأَلِفْ ،
وَٱجْرُرْ بِيَاءٍ — مَا مِنَ الْأَسْمَا أُصِفْ[1]

شَرَعَ فى بيان ما يُعْرَبُ بالنيابة عَمَّا سبق ذكره ، والمراد بالأسماء التى سيصفها

= مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف ، و « نمر » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، والجملة من الفعل وفاعله فى قوة مفرد مجرور بإضافة نحو إليه ، أو فى محل نصب مقول لقول محذوف يقع نحو مضافا له كما سبق .

(١) « وارفع » الواو للاستئناف ، ارفع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بواو » متعلق بارفع « وانصبن » الواو عاطفة ، انصب : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهو معطوف على ارفع «بالألف» جار ومجرور متعلق بانصب «واجرر» الواو عاطفة ، اجرر: فعل أمر مبنى على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهو معطوف على ارفع « بياء » جار ومجرور متعلق باجرر « ما » اسم موصول تنازعه الأفعال الثلاثة « من الأسماء» جار ومجرور متعلق بأصف الآتى ، أو بمحذوف حال من ما الموصولة «أصف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا . والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، والعائد ضمير محذوف منصوب المحل بأصف ، أى : الذى أصفه .

الأسماء الستة ، وهى أبٌ ، وأخٌ ، وحَمٌ ، وهَنٌ ، وفُوهُ ، وذُو مالٍ ؛ فهذه ترفع بالواو نحو « جاء أبو زيدٍ » وتنصب بالألف نحو « رأيتُ أباهُ » وتجر بالياء نحو « مَرَرْتُ بأبيه » والمشهورُ أنها معربة بالحروف ؛ فالواو نائبة عن الضمة ، والألف نائبة عن الفتحة ، والياء نائبة عن الكسرة ، وهذا هو الذى أشار إليه المصنف بقوله : « وارفع بواو — إلى آخر البيت » ، والصحيحُ أنها معربة بحركاتٍ مُقَدّرة على الواو والألف والياء ؛ فالرفع بضمة مقدرة على الواو ، والنصب بفتحة مقدرة على الألف ، والجر بكسرة مقدرة على الياء ؛ فعلى هذا المذهبِ الصحيحِ لم يَنُبْ شىء عن شىء مما سبق ذكره[1] .

(١) فى هذه المسألة أقوال كثيرة . وأشهر هذه الأقوال ثلاثة ، الأول : أنها معربة من مكان واحد ، والواو والألف والياء هى حروف الإعراب ، وهذا رأى جمهور البصريين وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش فى أحد قوليه ، وهو الذى ذكره الناظم هنا ومال إليه ، والثانى : أنها معربة من مكان واحد أيضاً ، وإعرابها بحركات مقدرة على الواو والألف والياء ، فإذا قلت « جاء أبوك » فأبوك : فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وهذا مذهب سيبويه . وهو الذى ذكره الشارح وزعم أنه الصحيح ، ورجحه الناظم فى كتابه التسهيل ، ونسبه جماعة من المتأخرين إلى جمهور البصريين ، والصحيح أن مذهب هؤلاء هو الذى قدمنا ذكره ، قال أتباع سيبويه : إن الأصل فى الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة فمتى أمكن هذا الأصل لم يجز العدول عنه إلى الفروع ، وقد أمكن أن نجعل الإعراب بحركات مقدرة ، فيجب المصير إليه ، والقول الثالث : قول جمهور الكوفيين ، وحاصله أنها معربة من مكانين ، قالوا : إن الحركات تكون إعراباً لهذه الأسماء فى حال إفرادها : أى قطعها عن الإضافة ، فتقول : هذا أب لك ، وقد رأيت أخاً لك ، ومررت بحم ، فإذا قلت فى حال الإضافة « هـــذا أبوك » فالضمة باقية على ما كانت عليه فى حال الإفراد ، فوجب أن تكون علامة إعراب ، لأن الحركة التى تكون علامة إعراب للمفرد فى حالة إفراده هى بعينها التى تكون علامة لإعرابه فى حال إضافته ، ألا ترى أنك تقول « هذا غلام » فإذا قلت « هذا غلامك » لم يتغير الحال ؟ فكذا هنا . وكذا الواو والألف والياء مع هذه الحركات فى حال إضافة الأسماء الستة تجرى مجرى الحركات فى كونها إعراباً ، بدليل أنها تتغير فى حال الرفع=

٨٢ – مِنْ ذَاكَ « ذُو » : إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا وَالْفَمُ ، حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا (١)

أى : من الأسماء التى تُرْفَع بالواو ، وتُنْصَب بالألف ، وتجرُّ بالياء — ذُو ، وفَمٌ ، ولكن يشترط فى « ذو » أن تكون بمعنى صاحب ، نحو « جاءنى ذُو مالٍ » أى : صاحبُ مالٍ ، وهو المراد بقوله : « إن صُحْبَةً أبَانَا » أى : إن أفْهَمَ صُحبةً ، واحترز بذلك عن « ذو » الطائية ؛ فإنها لا تُفهِمُ صحبة ، بل هى بمعنى الذى ؛ فلا تكون مثل « ذى » بمعنى صاحب ، بل تكون مبنيةً ، وآخرُها الواو رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، نحو « جاءنى ذُو قَامَ ، وَرَأَيْتُ ذُو قَامَ ، وَمَرَرْتُ بِذُو قَامَ » ؛ ومنه قولُه :

٤ — فَإِمَّـــا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتَهُمْ
فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عِنْـــدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

= والنصب والجر ، فدل ذلك على أن الضمة والواو جميعاً علامة الرفع ، والفتحة والألف جميعاً علامه النصب ، والكسرة والياء جميعاً علامة الجر ، وإنما ألجأ العرب إلى ذلك قلة حروف هذه الأسماء ، فرفدوها — فى حال الإضافة التى هى من خصائص الاسم — بحروف زائدة ، تكثيراً لحروفها . رفدوها

(١) « من ذاك » من ذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب « ذو » مبتدأ مؤخر « إن » حرف شرط « صحبة » مفعول به مقدم لأبان « أبانا » أبان : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذو ، وألفه للاطلاق وهو فعل شرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، والجواب محذوف ، والتقدير : إن أبان ذو صحبة فارفعه بالواو « والفم » معطوف على ذو « حيث » ظرف مكان « الميم » مبتدأ « منه » جار ومجرور متعلق ببان الآتى « بانا » فعل ماض بمعنى انفصل ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الميم ، وألفه للاطلاق ، وجملته فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله الميم ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر بإضافة « حيث » إليها .

٤ — هذا بيت من الطويل ، وهو من كلام منظور بن سحيم الفقعسى ؛ وقد =

. . . . . .

= استشهد به ابن هشام فى أوضح المسالك (ش ٧) فى مبحث الأسماء الستة، وفى باب الموصول كما فعل الشارح هنا ، واستشهد به الأشمونى (ش ١٥٥) مرتين أيضاً . وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَلَسْتُ بِهَاجٍ فِي الْقِرَى أَهْلَ مَنْزِلٍ ... عَلَى زَادِهِمْ أَبْكِي وَأَبْكِي الْبَوَاكِيَا
فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ ... فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ . . . البيت
وَإِمَّا كِرَامٌ مُعْسِرُونَ عَذَرْتُهُمْ ... وَإِمَّا لِئَامٌ فَادَّخَرْتُ حَيَائِيَا
وَعِرْضِيَ أَبْقَى مَا ادَّخَرْتُ ذَخِيرَةً ... وَبَطْنِيَ أَطْوِيهِ كَطَيِّ رِدَائِيَا

اللغة : « هاج » اسم فاعل من الهجاء ، وهو الذم والقدح ، تقول : هجاه يهجوه هجوا وهجاء « القرى » ــ بكسر القاف مقصوراً ــ إكرام الضيف، و « فى » هنا دالة على السببية والتعليل ، مثلها فى قوله صلى الله عليه وسلم : « دخلت امرأة النار فى هرة » أى بسبب هرة ومن أجل ما صنعته معها ، يريد أنه لن يهجو أحداً ولن يذمه ويقدح فيه بسبب القرى على أية حال ، وذلك لأن الناس على ثلاثة أنواع : النوع الأول كرام موسرون ، والنوع الثانى كرام معسرون غير واجدين ما يقدمونه لضيفاتهم، والنوع الثالث لئام بهم شح وبخل ودناءة ، وقد ذكر هؤلاء الأنواع الثلاثة ، وذكر مع كل واحد حاله بالنسبة له «كرام» جمع كريم ، وأراد الطيب العنصر الشريف الآباء ، وقابلهم باللئام « موسرون » ذوو ميسرة وغنى ، وعندهم ما يقدمونه للضيفان « معسرون » ذوو عسرة وضيق لا يجدون ما يقدمونه مع كرم نفوسهم وطيب عنصرهم .

الإعراب : « إما » حرف شرط وتفصيل ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كرام » فاعل بفعل محذوف يفسره السياق ؛ وتقدير الكلام : إما لقيتى كرام ، ونحو ذلك ، مرفوع بذلك الفعل المحذوف ، وعلامه رفعه الضمة الظاهرة « موسرون » نعت لكرام ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد «لقيتهم» لقى : فعل ماض، مبنى على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، والتاء ضمير المتكلم فاعل لقى ، مبنى على الضم فى محل رفع ، وضمير الغائبين العائد إلى كرام مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب . وجملة الفعل الماضى وفاعله =

. . . . . .

= ومفعوله لا محل لها من الإعراب تفسيرية « فحسبي » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، حسب : اسم بمعنى كاف خبر مقدم ، وحسب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على الفتح فى محل جر « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له « ذو » اسم موصول بمعنى الذى مبنى على السكون فى محل جر بمن ، وإن رويت « ذى » فهو مجرور بمن ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ، والجار والمجرور متعلق بحسب « عندهم » عند : ظرف متعلق بمحذوف يقع صلة الموصول الذى هو ذو بمعنى الذى ، وعند مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « ما » اسم موصول بمعنى الذى مبتدأ مؤخر ، مبنى على السكون فى محل رفع « كفانيا » كفى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الذى هو ما ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب ، والألف للاطلاق ، وجملة كفى وفاعله ومفعوله لا محل صلة ما .

الشاهد فيه : قوله « فحسبي من ذو عندهم » فإن « ذو » فى هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذى ، وقد رويت هذه الكلمة بروايتين ؛ فمن العلماء من روى « فحسبي من ذى عندهم » بالياء واستدل بهذه الرواية على أن « ذا » الموصولة تعامل معاملة « ذى » التى بمعنى صاحب والتى هى من الأسماء الستة ، فترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء كما فى هذه العبارة على هذه الرواية ، ومعنى ذلك أنها معربة وتتغير آخرها بتغير التراكيب . ومن العلماء من روى « فحسبي من ذو عندهم » بالواو ، واستدل بها على أن « ذو » التى هى اسم موصول مبنية ، وأنها تجىء بالواو فى حالة الرفع وفى حالة النصب وفى حالة الجر جميعاً ، وهذا الوجه هو الراجح عند النحاة ، وسيذكر الشارح هذا البيت مرة أخرى فى باب الموصول ، وينبه على الروايتين جميعاً ، وعلى أن رواية الواو تدل على البناء ، ورواية الياء تدل على الإعراب ، لكن على رواية الياء يكون الإعراب فيها بالحروف نيابة عن الحركات على الراجح ، وعلى رواية الواو تكون الكلمة فيها مبنية على السكون ، فاعرف ذلك ولا تنسه .

قال ابن منظور فى لسان العرب : « وأما قول الشاعر :

* فإنَّ بَيْتَ تَمِيمٍ ذُو سَمِعْتَ بِهِ *

=

وكذلك يُشْتَرَطُ فى إعراب الفم بهذه الأحْرُفِ زَوَالُ الميم منه ، نحو « هٰذَا فُوهُ ، ورَأَيْتُ فاهُ ، ونَظَرْتُ إلى فِيهِ » ؛ وإليه أشار بقوله : « والفَمُ حَيْثُ المِيمُ مِنْهُ بَانَا » أى : انفصلت منه الميم ، أى زالت منه ؛ فإن لم تَزُلْ منه أعرب بالحركات ، نحو « هـذَا فَمٌ ، وَرَأَيْتُ فَماً ، ونَظَرْتُ إلى فَمٍ » .

* * *

٢٩- أبٌ ، أخٌ ، حَمٌ — كَذَاكَ ، وَهَنُ وَالنَّقْصُ فى هٰذَا الأخِيرِ أَحْسَنُ(١)

٣٠- وَفى أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْـــدُرُ وَقْصُرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ(٢)

يعنى أن « أباً ، وأخاً ، وَحَماً » تَجْرِى مَجْرَى « ذو ، وفم » اللذَيْنِ سبق ذكرهما ؛

= فإن « ذو » هنا بمعنى الذى ، ولا يكون فى الرفع والنصب والجر إلا على لفظ واحد ، وليست بالصفة التى تعرب نحو قولك : مررت برجل ذى مال ، وهو ذو مال ، ورأيت رجلا ذا مال ، وتقول : رأيت ذو جاءك ، وذو جاءاك ، وذو جاءوك ، وذو جاءتك ، وذو جئنك ، بلفظ واحد للذكر والمؤنث ، ومن أمثال العرب : أتى عليه ذو أتى على الناس ، أى الذى أتى عليهم ، قال أبو منصور : وهى لغة طيء ، وذو بمعنى الذى ، اهـ .

وفى البيت الذى أنشده فى صدر كلامه شاهد كالذى معنا على أن « ذو » التى بمعنى الذى تكون بالواو ولو كان موضعها جراً أو نصباً ؛ فإن قول الشاعر « ذو سمعت به » تمت البيت تميم المنصوب على أنه اسم إن ، ولو كانت « ذو » معربة لقال : فإن بيت تميم ذا سمعت به ، فلما جاء بها بالواو فى حال النصب علمنا أنه يراها مبنية ، وبناؤها كما علمت على السكون .

(١) « أب » مبتدأ « أخ حم » معطوفان على أب مع حذف حرف العطف « كذاك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر تنازعه كل من أب وما عطف عليه « وهن » الواو عاطفة ، هن : مبتدأ ، وخبره محذوف ، أى : وهن كذاك « والنقص » مبتدأ « فى هذا » جار ومجرور متعلق بالنقص ، أو بأحسن « والأخير » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة أو هو نعت له « أحسن » خبر المبتدأ الذى هو النقص .

(٢) « وفى أب » جار ومجرور متعلق بيندر الآتى « وتاليه » معطوف على أب « يندر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النقص « وقصرها » الواو عاطفة ، قصر : مبتدأ ، وقصر مضاف والضمير مضاف إليه « من نقصهن » من نقص : جار ومجرور متعلق بأشهر ، ونقص مضاف والضمير مضاف إليه « أشهر » خبر المبتدأ الذى هو قصرها .

فتُرْفَع بالواو ، وتُنْصَب بالألف ، وتجرُّ بالياء ، نحو « هذا أبوه وأخُوهُ وحَمُوها ، ورأيت أباه وأخاه وحَماها ، ومررت بأبيه وأخيه وحَمِيها » وهذه هى اللغة المشهورة فى هذه الثلاثة ، وسيذكر المصنف فى هذه الثلاثة لغتين أُخْرَيَيْنِ .

وأما « هَنٌ » فالفصيحُ فيه أن يُعْرَب بالحركات الظاهرة على النون ، ولا يكون فى آخره حرفُ علةٍ ، نحو « هذَا هَنُ زَيْدٍ ، ورأيت هَنَ زَيْدٍ ، ومررت بِهَنِ زَيْدٍ[1] » وإليه أشار بقوله : « والنقصُ فى هذا الأخير أحْسَنُ » أى : النقصُ فى « هَنٍ » أحْسَنُ من الإتمام ، والإتمام جائز لكنه قليل جداً ، نحو « هَذَا هَنُوهُ ، ورأيت هَنَاهُ ، ونظرت إلى هَنِيهِ » وأنكر الفرَّاء جواز إتمامه ، وهو محجوجٌ بحكاية سيبويه الإتمامَ عن العرب ، ومن حَفِظَ حُجَّةٌ على مَنْ لم يحفظ .

وأشار المصنف بقوله : « وفى أبٍ وتالييه يندر — إلى آخر البيت » إلى اللغتيْنِ الباقيتين فى «أب» وتالييه — وهما « أخ ، وحَمٌ » — فإحدى اللغتين النَّقْصُ ، وهو حذف الواو والألف والياء ، والإعرابُ بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم ، نحو « هَذَا أَبُهُ وأَخُهُ وحَمُهَا ، ورأيْتُ أَبَهُ وأَخَهُ وحَمَهَا ، ومررتُ بأَبِهِ وأخِهِ وحَمِهَا » وعليه قولُه :

---

(١) ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : « من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ، ولا تكنوا » وتعزى بعزاء الجاهلية معناه دعا بدعائها فقال : يا لفلان ، ويا لفلان ، والغرض أنه يدعو إلى العصبية القبلية التى جهد النبى صلى الله عليه وسلم جهده فى محوها . ومعنى « أعضوه بهن أبيه » قولوا له : عض أير أبيك ، ومعنى « ولا تكنوا » قولوا له ذلك بلفظ صريح ، مبالغة فى التشنيع عليه ، ومحل الاستشهاد قوله صلوات الله عليه : « بهن أبيه » حيث جر لفظ الهن بالكسرة الظاهرة ، ومن ذلك قولهم فى المثل : « من يطل من أبيه يتطق به » يريدون من كثر إخوته اشتد بهم ظهره وقوى بهم عزه (وانظره فى مجمع الأمثال رقم ٤٠١٥ فى ٢/٣٠٠ بتحقيقنا) .

٥ — بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِى الْكَرَمْ وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

وهذه اللغةُ نادرةٌ فى « أب » وتاليه ، ولهذا قال : « وفى أب وتاليه يندر » أى : يندر النقص .

واللغة الأخرى فى « أب » وتاليه أن يكون بالألف : رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، نحو «هٰذَا أَبَاهُ وَأَخَاهُ وَحَمَاهَا ، وَرَأَيْتُ أَبَاهُ وَأَخَاهُ وَحَمَاهَا ، وَمَرَرْتُ بِأَبَاهُ وَأَخَاهُ وَحَمَاهَا» وعليه قولُ الشاعر :

---

٥ — ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، من كلمة يزعمون أنه مدح فيها عدى بن حاتم الطائى ، وقبله قوله :

أَنْتَ الْحَلِيمُ وَالأَمِيرُ الْمُنْتَقِمْ تَصْدَعُ بِالْحَقِّ وَتَنْفِى مِنْ ظُلَمْ

اللغة : « عدى » أراد به عدى بن حاتم الطائى الجواد المشهور « اقتدى » يريد أنه جعله لنفسه قدوة فسار على نهج سيرته « فما ظلم » يريد أنه لم يظلم أمه ؛ لأنه جاء على مثال أبيه الذى ينسب إليه ، وذلك لأنه لو جاء مخالفا لما عليه أبوه من السمت أو الشبه أو من الخلق والصفات لنسبه الناس إلى غيره ، فكان فى ذلك ظلم لأمه واتهام لها (انظر مجمع الأمثال رقم ٤٠٢٠ فى ٢/٣٠٠ بتحقيقنا) .

الإعراب : « بأبه » الجار والمجرور متعلق باقتدى ، وأب مضاف والضمير مضاف إليه « اقتدى عدى » فعل ماض وفاعله « فى الكرم » جار ومجرور بالكسرة الظاهرة متعلق باقتدى أيضاً ، وسكن المجرور للوقف « ومن » اسم شرط مبتدأ « يشابه » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « أبه » مفعول به ليشابه ، ومضاف إليه « فما » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، وما : نافية « ظلم » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ الذى اسم الشرط ، وهذا أحد ثلاثة أقوال ، وهو الذى نرجحه من بينها ، وإن رجح كثير من النحاة غيره .

الشاهد فيه : قوله « بأبه — يشابه أبه » حيث جر الأول بالكسرة الظاهرة ، ونصب الثانى بالفتحة الظاهرة . وهذا يدل على أن قوما من العرب يعربون هذا الاسم بالحركات الظاهرة على أواخره ولا يجتلبون لها حروف العلة لتكون علامة إعراب .

٦ — إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

٦ — نسب العينى والسيد المرتضى فى شرح القاموس هذا البيت لأبى النجم العجلى ، ونسبه الجوهرى لرؤبة بن العجاج ، وذكر العينى أن أبا زيد نسبه فى نوادره لبعض أهل اليمن وقد بحثت النوادر فلم أجد فيها هذا البيت ، ولكنى وجدت أبازيد أنشد فيها عن أبى الغول لبعض أهل اليمن :

أَيَّ قَلُوصٍ رَاكِبٍ تَرَاهَا طَارُوا عَلَيْهُنَّ فَشُلْ عَلَاهَا
وَاشْدُدْ بِمَتْنَى حَقَبٍ حَقْوَاهَا نَاجِيَةً وَنَاجِيًا أَبَاهَا

وفى هذه الأبيات شاهد للمسألة التى معنا ، وقافيتها هى قافية بيت الشاهد ، ومن هنا وقع السهو للعينى ، فأما الشاهد فى هذه الأبيات ففى قوله : « وناجيا أباها » فإن « أباها » فاعل بقوله : « ناجياً » وهذا الفاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهذه لغة القصر ، ولو جاء به على لغة التمام لقال : « وناجياً أبوها » .

الإعراب . « إن » حرف توكيد ونصب « أباها » أبا : اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف . ويحتمل أن يكون منصوبا بالألف نيابة عن الفتحة كما هو المشهور ، وأبا مضاف والضمير مضاف إليه « وأبا » معطوف على اسم إن ، وأبا مضاف وأبا من « أباها » مضاف إليه ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « بلغا » فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله . والجملة فى محل رفع خبر إن « فى المجد » جار ومجرور متعلق بالفعل قبله وهو بلغ « غايتاها » مفعول به لبلغ على لغة من يلزم المثنى الألف ، أى منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وغايتا مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه ، وهذا الضمير عائد على المجد ، وإنما جاء به مؤنثاً ومن حقه التذكير لأنه اعتبر المجد صفة أو رتبة أو منزلة ، والمراد بالغايتين المبدأ والنهاية ، أو نهاية مجد النسب ونهاية مجد الحسب ، وهذا الأخير أحسن .

الشاهد فيه : الذى يتعين الاستشهاد به فى هذا البيت لما ذكر الشارح هو قوله : « أباها » الثالثة لأن الأولى والثانية يحتملان الإجراء على اللغة المشهورة الصحيحة كما رأيت فى الإعراب ، فيكون معربا بالألف ، أما الثالثة فهى فى موضع الجر بإضافة ما قبلها إليها ، ومع ذلك =

فعلامة الرفع والنصب والجرِّ حركةٌ مُقَدَّرَةٌ على الألف كما تُقَدَّرُ فى المقصور ، وهذه اللغة أشْهَرُ من النقص .

وحاصِلُ ما ذكرهُ أنَّ فى « أب ، وأخ ، وحم » ثلاثَ لُغَاتٍ : أشهرها أن تكون بالواو والألف والياء ، والثانية أن تكون بالالف مطلقاً[1] ، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة ، وهذا نادر ، وأن فى « هَنٍ » لغتين ؛ إحداهما النقص ، وهو الأشْهَرُ ، والثانية الإتْمَامُ ، وهو قليل .

* * *

وَشَرْطُ ذَا الإعْرَابِ : أَنْ يُضَفْنَ لاَ لِيَا ، كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلاَ[2]

= جاء بها بالألف ، والأرجح إجراء الأولين كالثالثة ؛ لأنه يبعد جداً أن يجىء الشاعر بكلمة واحدة فى بيت واحد على لغتين مختلفتين .

(١) هذه لغة قوم بأعيانهم من العرب ، واشتهرت نسبتها إلى بنى الحارث وخثعم وزبيد ، وكلهم ممن يلزمون المثنى الألف فى أحواله كلها ، وقد تكلم بها فى الموضعين النبى صلى الله عليه وسلم ، وذلك فى قوله : « ما صنع أبا جهل ؟ » ، وقوله : « لا وتران فى ليلة » وعلى هذه اللغة قال الإمام أبو حنيفة رضى الله عنه : « لا قود فى مثقل ولو ضربه بأبا قبيس » وأبو قبيس : جبل معروف .

(٢) « وشرط » الواو للاستئناف ، شرط : مبتدأ ، وشرط مضاف و « ذا » مضاف إليه « الإعراب » بدل أو عطف بيان أو نعت لذا « أن » حرف مصدرى ونصب « يضفن » فعل مضارع مبنى للمجهول وهو مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة فى محل نصب بأن ، وأن ومدخولها فى تأويل مصدر خبر المبتدأ ، أى: شرط إعرابهن بالحروف كونهن مضافات ، و « لا » حرف عطف « لليا » معطوف على محذوف ، والتقدير : لكل اسم لا لليا ، « كجا » الكاف حرف جر ، ومجروره محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كقولك ، وجا : أصله جاء : فعل ماض « أخو » فاعل جاء مرفوع بالواو ، وأخو مضاف وأبى من « أبيك » مضاف إليه مجرور بالياء ، وأبى مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « ذا » حال منصوب بالألف نيابة عن الفتحة ، وهو مضاف ، و « اعتلا » =

ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالحُرُوفِ شروطاً أربعة :

(أحدها) أن تكون مضافة ، واحترز بذلك من ألا تضاف ؛ فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة ، نحو « هٰذَا أَبٌ ، وَرَأَيْتُ أَباً ، ومَرَرْتُ بأَبٍ » .

(الثانى) أن تضاف إلى غير ياء المتكلم ، نحو : « هٰذَا أَبُو زَيْدٍ وَأَخُوهُ وَحَمُوهُ » ؛ فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مُقَدَّرَة ، نحو : « هٰذَا أبى ، ورأيتُ أَبِي ، ومررتُ بأَبِي » ، ولم تعرب بهذه الحُرُوف ، وسيأتى ذكر ما تعرب به حينئذ .

(الثالث) أن تكون مُكَبَّرَة ، واحترز بذلك من أن تكون مُصَغَّرَةً ؛ فإنها حينئذٍ تعربُ بالحركات الظاهرة ، نحو : « هذا أُبَيُّ زَيْدٍ وَذُوَيُّ مالٍ ، ورأيت أُبَيَّ زيدٍ وذُوَيَّ مالٍ ، ومررت بأبيِّ زيدٍ وذُوَيِّ مالٍ » .

(الرابع) أن تكون مفردة ، واحترز بذلك من أن تكون مجموعة أو مُثَنَّاةً ؛ فإن كانت مجموعَةً أعربت بالحركات الظاهرة[1] ، نحو : « هؤلاء آباءُ الزَّيدِينَ ،

= مضاف إليه . وأصله اعتلاء فقصره للاضطرار ، وتقدير البيت : وشرط هذا الإعراب (الذى هو كونها بالواو رفعاً وبالالف نصباً وبالياء جرا) فى كل كلمة من هذه الكلمات كونها مضافة إلى اسم أى اسم من الأسماء لا لياء المتكلم ، ومثال ذلك قولك : جاء أخو أبيك ذا اعتلاء ، فأخو : مثال للمرفوع بالواو وهو مضاف لما بعده ، وأبيك : مثال للمجرور بالياء ، وهو مضاف لضمير المخاطب ، وذا مثال للمنصوب بالألف ، وهو مضاف إلى « اعتلاء » ، وكل واحد من المضاف إليهن اسم غير ياء المتكلم كما ترى .

(١) المراد جمع التكسير كما مثل ، فأما جمع المذكر السالم فإنها لا تجمع عليه إلا شذوذاً ، وهى — حينئذ — تعرب إعراب جمع المذكر السالم شذوذاً : بالواو رفعاً ، وبالياء المكسور ما قبلها نصباً وجرا ، ولم يجمعوا منها جمع المذكر إلا الأب وذو .

فأما الأب فقد ورد جمعه فى قول زياد بن واصل السلمى :

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْـــوَاتَنَا بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بالأَبِينَا =

ورأيت آباءَهُمْ ، ومررت بآبائِهِمْ » ، وإن كانت مُثَنَّاة أعربت إعْرَابَ المثنى ؛ بالألف رفعاً ، وبالياء جراً ونصباً ، نحو : « هذان أبَوَا زيدٍ ، ورأيت أبَوَيْهِ ، ومررتُ بأبَوَيْهِ » .

ولم يذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى ! ـ من هذه الأربعة سوى الشرطين الأوَّلَيْنِ ، ثم أشار إليهما بقوله : « وشَرْطُ ذا الإعراب أن يُضَفْنَ لا للیا » أى : شَرْطُ إعراب هذه الأسماء بالحروف أن تُضَاف إلى غير ياء المتكلم ؛ فعلم من هذا أنه لا بد من إضافتها ، وأنه لا بد أن تكون [إضافتها] إلى غير ياء المتكلم .

ويمكن أن يفهم الشرطان الآخران من كلامه ، وذلك أن الضمير فى قوله : « يُضَفْنَ » راجعٌ إلى الأسماء التى سَبَقَ ذكرها ، وهو لم يذكرها إلا مفردة مكبرة ؛ فكأنه قال : « وشرط ذا الإعراب أن يضاف أبٌ وإخوتُه المذكورة إلى غير ياء المتكلم » .

واعلم أن « ذُو » لا تستعمل إلا مضافة ، ولا تضاف إلى مُضْمَرٍ ، بل إلى اسم جنسٍ ظاهرٍ غير صِفَة ، نحو : « جاءنى ذُو مالٍ » ؛ فلا يجوز « جاءنى ذُو قائم »(١)

* * *

= وأما « ذو » فقد ورد جمعه مضافا مرتين : إحداهما إلى اسم الجنس ، والأخرى إلى الضمير شذوذا ، وذلك فى قول كعب بن زهير بن أبى سلمى المزنى :

صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهِفَاتٍ أَبَارَ ذَوِى أُرُومَتِهَا ذَوُوهَا

فى « ذووها » شذوذ من ناحيتين : إضافته إلى الضمير ، وجمعه جمع المذكر السالم .

(١) اعلم أن الأصل فى وضع « ذو » التى بمعنى صاحب أن يتوصل بها إلى نعت ما قبلها بما بعدها ، وذلك يستدعى شيئين ؛ أحدهما : أن يكون ما بعدها مما لا يمتنع أن يوصف به ، والثانى أن يكون ما بعدها مما لا يصلح أن يقع صفة من غير حاجة إلى توسط شىء ، ومن أجل ذلك لازمت الإضافة إلى أسماء الأجناس المعنوية كالعلم والمال والفضل والجاه =

بالألفِ ارْفَعِ المُثَنَّى ، وكِلاَ إذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلاَ(١)

= فتقول : محمد ذو علم ، وخالد ذو مال ، وبكر ذو فضل ، وعلى ذو جاه ، وما أشبه ذلك لأن هذه الأشياء لا يوصف بها إلا بواسطة شيء ، ألا ترى أنك لا تقول « محمد فضل » إلا بواسطة تأويل المصدر بالمشتق ، أو بواسطة تقدير مضاف ، أو بواسطة قصد المبالغة

فأما الأسماء التي يمتنع أن تكون نعتاً — وذلك الضمير والعلم — فلا يضاف « ذو » ولا مثناه ولا جمعه إلى شيء منها ، وشذ قول كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني الذي سبق إنشاده :

صَبَحْنَا الخُزَرْجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أيَارَ ذَوِي أُرُومَتِهَا ذَوُوهَا

كما شذ قول الآخر :

إنَّمَا يعرفُ ذَا الفَضْـــلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ

وشذ كذلك ما أنشده الأصمعي قال : أنشدني أعرابي من بني تميم ثم من بني حنظلة لنفسه:

أهْنَأُ المعـــرُوفِ مَا لَمْ تُبْتَذَلْ فِيهِ الوُجُـــوهُ

إنَّمـــا يَصْطَنِعُ المَعْـــرُوفَ فى النـــاسِ ذَوُوهُ

وإن كان الاسم أو ما يقوم مقامه مما يصح أن يكون نعتاً بغير حاجة إلى شيء — وذلك الاسم المشتق والجملة — لم يصح إضافة « ذو » إليه ، وندر نحو قولهم : اذهب بذي تسلم ، والمعنى : اذهب بطريق ذي سلامة .

فتخلص أن « ذو » لا تضاف إلى واحد من أربعة أشياء : العلم ، والضمير ، والمشتق والجملة ، وأنها تضاف إلى اسم الجنس الجامد ، سواء أكان مصدراً أم لم يكن .

(١) « بالألف » جار ومجرور متعلق بارفع التالي « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، « المثنى » مفعول به لارفع ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف « وكلا » معطوف على المثنى « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « بمضمر » جار ومجرور متعلق بوصل الآتي « مضافا » حال من الضمير المستتر في وصل « وصلا » فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف ، والتقدير : إذا وصل كلا بالضمير حال كون كلا مضافاً إلى ذلك الضمير فارفعه بالألف .

كِلْتَا كَذَاكَ ، اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ(١)
وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفْ جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ(٢)

ذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى ! ـ أن مما تنوبُ فيه الحروفُ عن الحركات الأسماء الستةُ ، وقد تقدم الكلام عليها ، ثم ذكر المثنى ، وهو مما يعرب بالحروف .

وحدُّهُ : « لفظ دالٌّ على اثنين ، بزيادة فى آخره ، صالح للتجريد ، وعَطْفِ مِثْلِهِ عليه » فيدخُلُ فى قولنا : « لفظ دال على اثنين » المثنى نحو : « الزيدان » والألفاظُ الموضوعة لاثنين نحو : « شَفْع » ، وخرج بقولنا(٣) « بزيادَةٍ » نحو :

(١) « كلتا » مبتدأ ، « كذاك » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والكاف حرف خطاب ، « اثنان » مبتدأ ، « واثنتان » معطوف عليه ، « كابنين » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير الذى هو ألف الاثنين فى قوله يجريان الآتى ، « وابنتين » معطوف على ابنين ، « يجريان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعل . والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه .

(٢) « وتخلف » فعل مضارع ، « اليا » فاعله ، « فى جميعها » الجار والمجرور متعلق بتخلف ، وجميع مضاف والضمير مضاف إليه ، « الألف » مفعول به لتخلف ، « جراً » مفعول لأجله ، « ونصبا » معطوف عليه ، « بعد » ظرف متعلق بتخلف ، وبعد مضاف و « فتح » مضاف إليه ، « قد » حرف تحقيق ، « ألف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فتح ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل جر نعت لفتح .

(٣) وخرج بقوله « دال على اثنين » الاسم الذى تكون فى آخره زيادة المثنى وهو مع ذلك لا يدل على اثنين ، وإنما يدل على واحد أو على ثلاثة فصاعداً . فأما ما يدل على الواحد مع هذه الزيادة فمثاله من الصفات : رجلان ، وشبعان ، وجوعان ، وسكران ، وندمان ، ومثاله من الأعلام : عثمان ، وعفان ، وحسان ، وما أشبه ذلك ، وأما ما يدل على الثلاثة فصاعداً فمثاله : صنوان ، وغلمان ، وصردان ، ورغفان ، وجرذان ، وإعراب هذين النوعين بحركات ظاهرة على النون ، والألف ملازمة لها فى كل حال ؛ لأنها نون الصيغة ، وليست النون القائمة مقام التنوين .

« شَفْع » ، وخرج بقولنا « صالح للتجريد » نحو : « اثنان » فإنه لا يَصْلُحُ لإسقاط الزيادة منه ؛ فلا تقول « أَنْ » وخرج بقولنا : « وعَطْفِ مثله عليه » ما صَلَحَ للتجريد وعطف غيره عليه ، كالْقَمَرَيْنِ ؛ فإنه صالح للتجريد ، فتقول : قمر ، ولكن يُعْطَف عليه مُغَايره لامثله ، نحو : قمر وشمس ، وهو المقصود بقولهم : « الْقَمَرَيْنِ »(١).

وأشار المصنف بقوله : « بالألف ارفع المثنى وكلا » إلى أن المثنى يُرْفَع بالألف ، وكذلك شِبْهُ المثنى ، وهو : كلُّ ما لا يَصْدُق عليه حدُّ المثنى ، وأشار إليه المصنفُ بقوله : « وكِلاَ » ؛ فما لايصدق عليه حدُّ المثنى مما دل على اثنين بزيادة أو شبهها ، فهو مُلْحَق بالمثنى ؛ فكلا وكلتا واثنان واثنتان مُلْحَقة بالمثنى ؛ لأنها لا يَصْدُقُ عليها حدُّ المثنى ، ولكن لا يُلْحَق كلا وكلتا بالمثنى إلا إذا أضيفا إلى مُضْمَرٍ . نحو : « جاءنى كِلاَهُمَا ، ورأيت كِلَيْهِمَا ، ومررت بِكِلَيْهِمَا ، وجاءتنى كِلْتَاهُمَا ، ورأيت كِلْتَيْهِمَا ، ومررت بِكِلْتَيْهِمَا » فإن أضيفا إلى ظاهرٍ كانا بالألف رفعاً ونصباً وجراً ، نحو : « جاءنى كِلاَ الرجلين وكِلْتا المرأتين ، ورأيت كِلاَ الرجلين وكِلْتا المرأتين ، ومررت بكلا الرجلين وكِلْتا المرأتين » ؛ فلهذا قال المصنف : « وكلا إذا بمضمر مضافاً وُصِلا »(٢) .

---

(١) سر هذه المسألة أنه يشترط فى المثنى أن يتفق لفظ المفردين ومعناهما فإن اختلف اللفظان فى الحروف أو فى الحركات أو فى المعنى لم تمكن تثنيتهما من المثنى على التحقيق ، فمثال ما اختلف المفردان فى الحروف شمس وقمر فقد قالوا فيهما القمرين ، وعمر وأبو بكر فقد قالوا فيهما العمرين ، والأب والأم فقد قالوا فيهما الأبوين ، ومثال ما اختلفا فى الحركات قوله عليه الصلاة والسلام « اللهم أعز الإسلام بأحد العمرين » يريد عمر بن الخطاب وعمرو ابن هشام المكنى أبا جهل ، ومثال ما اختلفا فيه فى المعنى قولهم « القلم أحسن اللسانين » فهذا كله ملحق بالمثنى عند الجمهور .

(٢) هذا الذى ذكره الشارح تبعاً للناظم ـــ من أن لكلا وكلتا حالتين : حالة يعاملان فيها معاملة المثنى ، وحالة يعاملان فيها معاملة المفرد المقصور، فيكونان بالألف فى الأحوال الثلاثة كالفتى والعصا ـــ هو مشهور لغة العرب ، والسر فيه ـــ على ما ذهب إليه نحاة البصرة ـــ أن كلا وكلتا لفظهما لفظ المفرد ومعناهما معنى المثنى ، فكان لهما شبهان شبه =

ثم بَيَّنَ أن اثنين واثنتين يجريان مَجْرَى ابنين وابنتين ؛ فاثنان واثنتان مُلْحَقَانِ بالمثنى [كما تقدّم] ، وابنانِ وابنتانِ مثنى حقيقة .

ثم ذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى ! ـ أن الياء تخالف الألفَ فى المثنى والملحَقِ به فى حالتى الجرِّ والنصب ، وأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً ، نحو : « رأيت الزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا ، ومررت بالزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا » واحترز بذلك عن ياء الجمع ؛ فإن ما قبلها لا يكون إلا مكسوراً ، نحو : « مررتُ بالزَّيْدِينَ » وسيأتى ذلك .

وحاصِلُ ما ذكره أن المثنى وما ألحق به يُرْفَعُ بالألف ، ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالياء ، وهذا هو المشهور ، والصحيحُ أن الإعراب فى المثنى والملحق به بحركة مقدرة على الألف رفعاً والياء نصباً وجراً .

وما ذكره المصنف من أن المثنى والملحَقَ به يكونان بالألف رفعاً والياء نصباً وجرا هو المشهور فى لغة العرب ، ومن العرب[1] من يجعل المثنى والملحَقَ به

= بالمفرد من جهة اللفظ ، وشبه بالمثنى من جهة المعنى ، فأخذا حكم المفرد تارة وحكم المثنى تارة أخرى ، حتى يكون لكل شبه حظ : فى الإعراب . وفى إعادة الضمير عليهما أيضاً .

ومن العرب من يعاملهما معاملة المقصور فى كل حال ، فيغلب جانب اللفظ ، وعليه جاء قول الشاعر :

نِعْمَ الْفَتَى عَمَدَتْ إِلَيْهِ مَطِيَّتِي فِي حِينَ جَدَّ بِنَا الْمَسِيرُ كِلَانَا

ومحل الشاهد فى قوله « كلانا » فإنه توكيد للضمير المجرور محلا بالباء فى قوله « بنا » وهو مع ذلك مضاف إلى الضمير ، وقد جاء به بالألف فى حالة الجر .

وقد جمع فى عود الضمير عليهما بين مراعاة اللفظ والمعنى الأسود بن يعفر فى قوله :

إِنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحُتُوفَ كِلَاهُمَا يُوفِي الْمَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي

فتراه قال « يوفى المخارم » بالإفراد ، ثم قال « يرقبان » بالتثنية . فأما الإعراب فى هذا البيت فإن جعلت « كلاهما » توكيدا كان كإعراب المقصور ، ولكن ذلك ليس بمتعين ، بل يجوز أن يكون « كلاهما » مبتدأ خبره جملة المضارع بعده ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن ، وعلى هذا يكون اللفظ كإعراب المثنى جاريا على اللغة الفصحى .

(١) هذه لغة كنانة وبنى الحارث بن كعب وبنى العنبر وبنى هجيم وبطون من ربيعة =

بالألف مطلقاً : رفعاً ، ونصباً ، وجراً ؛ فيقول : « جاء الزيدان كلاهما ، ورأيت الزيدان كلاهما ، ومررت بالزيدان كلاهما » .

* * *

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ سَالِمَ جَمْعِ « عَامِرٍ ، وَمُذْنِبِ »[1]

= بكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان وعذرة . وخرج عليه قوله تعالى : (إن هذان لساحران) وقوله صلى الله عليه وسلم : « لاوتران فى ليلة » وجاء عليها قول الشاعر :

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذْنَاهُ طَعْنَةً دَعَتْـــهُ إِلَى هَابِى التُّرَابِ عَقِيمِ

فإن من حق « هذان ، ووتران ، وأذناه » — لو جرين على اللغة المشهورة — أن تكون بالياء : فإن الأولى اسم إن ، والثانية اسم لا ، وهما منصوبان . والثالثة فى موضع المجرور بإضافة الظرف قبلها ، وفى الآية الكريمة تخريجات أخرى تجريها على المستعمل فى لغة عامة العرب : منها أن « إن » حرف بمعنى « نعم » مثلها فى قول عبيد الله بن قيس الرقيات :

بَكَرَ الْعَـــوَاذِلُ فى الصَّبُو حِ يَلُمْنَنِى وَأَلُومُهُنَّـــهْ
وَيَقُلْنَ : شَيْبٌ قَدْ عَـــلاَ كَ وَقَدْ كَبِرْتَ ، فَقُلْتُ : إِنَّهْ

يريد فقلت نعم ، والهاء على ذلك هى هاء السكت . و « هذان » فى الآية الكريمة حينئذ مبتدأ ، واللام بعده زائدة ، و « ساحران » خبر المبتدأ . ومنها أن « إن » مؤكدة ناصبة للاسم رافعة للخبر ، واسمها ضمير شأن محذوف . و « هذان ساحران » مبتدأ وخبر كما فى الوجه السابق ، والجملة فى محل رفع خبر إن . والتقدير : إنه (أى الحال والشأن) هذان لساحران .

(١) « وارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، « بواو » جار ومجرور متعلق بارفع « وبيا » جار ومجرور متعلق باجرر الآتى ، ولقوله انصب معمول مثله حذف لدلالة هذا عليه ، أى : اجرر بياء وانصب بياء واجرره فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وانصب « فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، وهو معطوف بالواو على اجرر « سالم » مفعول به تنازعه كل من ارفع واجرر وانصب =

ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف : أحدهما الأسماء الستة ، والثانى المثنى ، وقد تقدَّمَ الكلام عليهما ، ثم ذكر فى هذا البيت القسمَ الثالثَ ، وهو جمع المذكر السالم وما حُمِل عليه ، وإعرابه : بالواو رفعاً ، وبالياء نصباً وجراً .

وأشار بقوله : « عَامِرٍ ومُذْنِبِ » إلى ما يُجْمَع هذا الجمعَ ، وهو قسمان : جامد ، وصفة .

فيشترط فى الجامد : أن يكون عَلَماً ، لمذكر ، عاقل ، خالياً من تاء التأنيث ، ومن التركيب ؛ فإن لم يكن عَلَماً لم يجمع بالواو والنون ؛ فلا يقال فى « رجل » رَجُلونَ ، نعم إذا صُغِّر جاز ذلك نحو : « رُجَيْلٍ ، ورُجَيْلُونَ » لأنه وَصْفٌ[1] ، وإن كان عَلَماً لغير مذكر لم يجمع بهما ؛ فلا يقال فى « زينب » زينبون ، وكذا إن كان علماً لمذكر غير عاقل ؛ فلا يقال فى لاَحِقٍ — اسمَ فرسٍ — لاحقون ، وإن كان فيه تاء التأنيث فكذلك لا يجمع بهما ؛ فلا يقال فى « طَلْحَة » طَلْحون ، وأجاز ذلك الكوفيون[2] ، وكذلك إذا كان مركباً ؛ فلا يقال فى « سيبويه » سيبويهون ، وأجازهُ بعضهم .

= وسالم مضاف و « جمع » مضاف إليه ، وجمع مضاف ، و « عامر » مضاف إليه ، و « مذنب » معطوف على عامر .

(١) وجاء من ذلك قول الشاعر :

زَعَمَتْ تُمَاضِرُ أَنَّنِي إِمَّا أَمُتْ يَسْدُدْ أُبَيْنُوهَا الأَصَاغِرُ خَلَّتِي

محل الشاهد فى قوله « أبينوها » فإنه جمع مصغر « ابن » جمع مذكر سالما ورفعه بالواو نيابة عن الضمة ، ولولا التصغير لما جاز أن يجمعه هذا الجمع ؛ لأن ابناً اسم جامد وليس بعلم ، وإنما سوغ التصغير ذلك لأن الاسم المصغر فى قوة الوصف ، ألا ترى أن رجيلا فى قوة قولك : رجل صغير ، أو حقير ، وأن أبينا فى قوة قولك : ابن صغير ؟

(٢) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز جمع العلم المذكر المختوم بتاء التأنيث كطلحة وحمزة جمع مذكر سالما بالواو والنون أو الياء والنون بعد حذف تاء التأنيث التى فى المفرد ، ووافقهم على ذلك أبو الحسن بن كيسان ، وعلى ذلك يقولون : جاء الطلحون والحمزون ، ورأيت الطلحين والحمزين ، ولهم على ذلك ثلاثة أدلة ، الأول : أن هذا علم على =

ويشترط فى الصفة : أن تكون صفة ، لمذكر ، عاقل ، خالية من تاء التأنيث ، ليست من باب أَفْعَلَ فَعْلاَء ، ولا من باب فَعْلاَنَ فَعْلَى ، ولا مما يستوى فيه المذكرُ والمؤنثُ ؛ فخرج بقولنا « صفة لمذكر » ما كان صفة لمؤنث ؛ فلا يقال فى حائض حائضون ، وخرج بقولنا « عاقل » ما كان صفة لمذكر غير عاقلٍ ؛ فلا يقال فى سابق — صفةَ فَرَسٍ — سابقون ، وخرج بقولنا : « خالية من تاء التأنيث » ما كان صفة لمذكر عاقل ، ولكنَّ فيه تاء التأنيث ، نحو عَلاَّمة ؛ فلا يقال فيه : عَلاَّمُون ، وخرج بقولنا : « ليست من باب أَفْعَل فَعْلاَء » ما كان كذلك ، نحو : « أَحْمَرَ » فإن مؤنثه حمراء ؛ فلا يقال فيه : أحمرون ، وكذلك ما كان من باب فَعْلاَن فَعْلَى ، نحو : « سَكْرَان ، وسَكْرَى » فلا يقال : سكرانون ، وكذلك إذا استوى فى الوصف المذكرُ والمؤنثُ ، نحو : « صَبُور ، وجَرِيح » فإنه يقال : رجل صَبُور ، وامرأة صَبُور ، ورجل جَرِيح ، وامرأة جَرِيح ؛ فلا يقال فى جمع المذكر السالم : صبورون ، ولاجريحون .

وأشار المصنف — رحمه الله — إلى الجامد الجامع للشروط التى سبق ذكرها بقوله : « عامر » فإنه عَلَم لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث ومن التركيب ؛ فيقال فيه : عامرون .

= مذكر وإن كان لفظه مؤنثاً . والعبرة بالمعنى لا باللفظ ، والثانى : أن هذه التاء فى تقدير الانفصال بدليل سقوطها فى جمع المؤنث السالم فى قولهم : طلحات ، وحمزات ، والثالث : أن الإجماع منعقد على جواز جمع العلم المذكر المختوم بألف التأنيث جمع مذكر سالما ، فلو سمينا رجلا بحمراء أو حبلى جاز جمعه على حراوين وحبلين ، ولاشك أن الاسم المختوم بألف التأنيث أشد تمكنا فى التأنيث من المختوم بتاء التأنيث ، وإذا جاز جمع الاسم الأشد تمكناً فى التأنيث جمع مذكر سالما لجواز جمع الاسم الأخف تمكناً فى التأنيث هذا الجمع جائز من باب أولى .

واختلف النحاة فى جمع العلم المركب تركيبا مزجيا ، هل يجمع جمع مذكر سالما ؟ فقال الجمهور : لا ، وقال قوم : نعم ، ويجمع صدره فيقال فى جمع سيبويه سيبون ، وقال قوم : نعم ، وتجمع جملته فيقال : سيبويهون . أما المركب تركيبا إسناديا فقد أجمعوا على أنه لا يجمع بالواو والنون أو الياء والنون .

وأشار إلى الصفة المذكورة أولا بقوله : « وَمُذْنِبِ » فإنه صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث وليست من باب أَفْعَلَ فَعْلاَء ولا من باب فَعْلاَن فَعْلَى ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، فيقال فيه : مُذْنبون .

* * *

وَشِبْهِ ذَيْنِ ، وَبِهِ عِشْرُونَا وَبَابُهُ أُلْحِقَ ، وَالأَهْلُونَا(١)

أُولُو ، وَعَالَمُونَ ، عِلِّيُّونَا وَأَرَضُونَ شَذَّ ، وَالسِّنُونَا(٢)

وَبَابُهُ ، وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ذَا البَابُ ، وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ(٣)

---

(١) « وشبه » الواو حرف عطف ، شبه : معطوف على عامر ومذنب ، وشبه مضاف و « ذين » مضاف إليه مبنى على الياء فى محل جر « وبه » جار ومجرور متعلق بقوله ألحق الآتى « عشرونا » مبتدأ « وبابه » الواو عاطفة ، باب : معطوف على قوله عشرون ، وباب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى قوله عشرونا مضاف إليه « ألحق » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله عشرونا ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « والأهلون » معطوف على قوله عشرون .

(٢) « أولو » و « عالمون » و « عليون » و « أرضون » : كلهن معطوف على قوله عشرون « شذ » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المتعاطفات كلها ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها ، لأنها استئنافية ، وقيل : بل الجملة فى محل رفع خبر عن المتعاطفات ، والمتعاطفات مبتدأ ، وعلى هذا يكون قد أخبر عن الأخير منها فقط « والسنون » و « بابه » معطوفان على قوله عشرون .

(٣) « ومثل » الواو عاطفة أو للاستئناف ، مثل : نصب على الحال من الفاعل المستتر فى قوله يرد الآتى ، ومثل مضاف ، و « حين » مضاف إليه « قد » حرف تقليل « يرد » فعل مضارع « ذا » اسم إشارة فاعل يرد « الباب » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة « وهو » مبتدأ « عند » ظرف متعلق بيطرد الآتى ، وعند مضاف و « قوم » مضاف إليه « يطرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضمير المنفصل الواقع مبتدأ ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير =

أشار المصنف — رحمه الله! — بقوله: «وشبه ذين» إلى شبه عامر، وهو كل علم مستجمع للشروط السابق ذكرُها كمحمد وإبراهيم؛ فتقول: محمدون وإبراهيمون، وإلى شبه مُذْنِب، وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط، كالأفْضَلِ والضَّرَّاب ونحوهما، فتقول: الأفْضَلُونَ والضَّرَّابُونَ، وأشار بقوله: «وبه عشرون» إلى ما أُلحق بجمع المذكر السالم فى إعرابه: بالواو رفعاً، وبالياء جراً ونصباً.

وجمع المذكر السالم هو: ما سَلِمَ فيه بناء الواحد، ووُجِدَ فيه الشروط التى سبق ذكرها؛ فمَالا واحِدَ له من لفظه، أولَهُ واحدٌ غيرُ مستكملٍ للشروط؛ فليس بجمع مذكر سالم، بل هو مُلْحَق به؛ فعشرون وبابه — وهو ثلاثون إلى تسعين — مُلْحَق بجمع المذكر السالم؛ لأنه لا واحد له من لفظه؛ إذ لا يقال: عِشْرٌ، وكذلك «أَهْلُونَ» مُلْحَقٌ به؛ لأن مفرده — وهو أَهْلٌ — ليس فيه الشروط المذكورة[1]؛ لأنه اسم جنس جامد كرجل، وكذلك «أولو»؛ لأنه لا واحد له من لفظه، و«عَالَمُونَ» جمع عَالَمٍ، وعَالَمٌ كرجل اسمُ جنس جامدٌ، وَعِلِّيُّون: اسم لأعلَى الجنة، وليس فيه الشروط المذكورة؛ لكونه لما لا يعقل، وَأَرْضُون: جمعُ أرْضٍ، وأرْضٌ[2]: اسم جنس جامد مُؤَنث؛ والسنون: جمع سَنَة، والسنة: اسم جنسٍ مؤنث؛ فهذه كلها مُلْحَقة بالجمع المذكر؛ لما سبق من أنها غير مستكملة للشروط.

= البيت: وقد يرد هذا الباب (وهو باب سنين) معربا بحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء، مثل إعراب «حين»: بالضمة رفعا، والفتحة نصبا، والكسرة جراً، والإعراب بحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء يطرد فى كل جمع المذكر وما أُلحق به عند قوم من النحاة أو من العرب.

(١) وقد جمع لفظ «أهل» جمع مذكر سالماً شذوذاً، وذلك كقول الشنفرى:

وَلِي دُونَكُم أَهْلُونَ: سِيدٌ عَمَلَّسٌ، وَأَرْقَطُ زُهْلُولٌ، وَعَرْفَاءُ جَيْأَلُ

(٢) وقد جمع لفظ «أرض» جمع مذكر سالما ذلك الذى يقول:

لَقَدْ ضَجَّتِ الأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي سَدُوسٍ خَطِيبٌ فَوْقَ أَعْوَادِ مِنْبَرِ

وأشار بقوله « وَبابه » إلى باب سَنَة ، وهو : كل اسم ثلاثى ، حُذِفَتْ لامه ، وَعُوِّضَ عنها هاء التأنيث ، وَلم يكسَّرْ : كمائة ومِئِين وَمِئَةٍ وَمِئِينَ . وهذا الاستعمال شائع فى هذا ونحوه ؛ فإن كُسِّرَ كشَفَةٍ وَشِفَاه لم يستعمل كذلك إلا شذوذاً ، كظُبَة ؛ فإنهم كسَّرُوهُ على ظُبَاة وَجمعوه أيضاً بالواو رفعًا وَبالياء نصبًا وجراً ، فقالوا : ظُبُونَ ، وَظُبِينَ .

وأشار بقوله : « وَمِثْلَ حين قد يرد ذا البابُ » إلى أنَّ سِنِين[1] ونحوه قد

---

(١) اعلم أن إعراب سنين وبابه إعراب الجمع بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً هى لغة الحجاز وعلياء قيس . وأما بعض بنى تميم وبنى عامر فيجعل الإعراب بحركات على النون ويلتزم الياء فى جميع الأحوال ، وهذا هو الذى أشار إليه المصنف بقوله « ومثل حين » وقد تكلم النبى صلى الله عليه وسلم بهذه اللغة ، وذلك فى قوله يدعو على المشركين من أهل مكة : « اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف » وقد روى هذا الحديث برواية أخرى على لغة عامة العرب : « اللهم اجعلها عليهم سنين كسنى يوسف » فإما أن يكون عليه الصلاة والسلام قد تكلم باللغتين جميعاً مرة بهذه ومرة بتلك ، لأن الدعاء مقام تكرار المدعو به ، وهذا هو الظاهر ، وإما أن يكون قد تكلم بإحدى اللغتين ، ورواه الرواة بهما جميعاً ، كل منهم رواه بلغة قبيلته ؛ لأن الرواية بالمعنى جائزة عند المحدثين، وعلى هذه اللغة جاء الشاهد رقم ٧ الذى رواه الشارح ، كما جاء قول جرير :

أَرَى مَرَّ السِّنِينَ أَخَذْنَ مِنِّى كما أَخَذَ السِّرَارُ مِنَ الهِلَالِ

وقول الشاعر :

أَلَمْ تَسْئَمِ الحَجِيجَ — سَلِى مَعَدّا — سِنِينًا ما تُعَدُّ لنا حِسَابَا

وقول الآخر :

سِنِينِى كُلَّهَا لاقَيْتُ حَرْبًا أُعَدُّ مَعَ الصَّلَادِمَةِ الذكور

ومن العرب من يلزم هذا الباب الواو ، ويفتح النون فى كل أحواله ، فيكون إعرابه بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، ومنهم من يلزمه الواو ويجعل الإعراب بحركات ظاهرة على النون كإعراب زيتون ونحوه ، ومنهم من يجرى الإعراب الذى =

تلزمه الياء وَيُجْعَلُ الإعرابُ على النون ؛ فتقول : هذه سِنِينٌ ، وَرأيت سِنِيناً ، وَمررت بِسِنِينٍ ، وَإن شئت حذفت التَّنْوين ، وَهو أقَلُّ من إثباته ، وَاختلف فى اطِّراد هذا ، وَالصحيحُ أنه لا يَطرد ، وأنه مقصور على السماع ، وَمنه قولُه صلى الله عليه وسلم : « اللهم اجعلها عليهم سِنِيناً كسِنِينِ يُوسُفَ » فى إحدى الروايتين ، وَمثله قولُ الشاعر :

٧ — دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ ؛ فإنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بِنَا شِيباً وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا

= ذكرناه أولا فى جميع أنواع جمع المذكر وما ألحق به ، إجراء له مجرى المفرد ، ويتخرج على هذه اللغة قول ذى الإصبع العدوانى :

إنِّى أَبِىٌّ أَبِىٌّ ذُو مُحَافَظَةٍ وَابْنُ أَبِىٍّ أَبِىٍّ مِنْ أُبَيِّينِ

ويجوز فى هذا البيت أن تخرجه على ماخرج عليه بيت سحيم (ش٩) الآتى قريبا ، فتلخص لك من هذا أن ما ذكرناه فى سنين وبابه أربع لغات ، وأن ماذكرناه فى الجمع عامة لغتان .

٧ — البيت للصمة بن عبد الله ، أحد شعراء عصر الدولة الأموية ، وكان الصمة قد هوى ابنة عم له اسمها ريا ، فخطبها ، فرضى عمه أن يزوجها له على أن يمهرها خمسين من الإبل ، فذكر ذلك لأبيه ، فساق عنه تسعة وأربعين ، فأبى عمه إلا أن يكملها له خمسين وأبى أبوه أن يكملها ، ولج العناد بينهما ، فلم ير الصمة بداً من فراقهما جميعاً ، فرحل إلى الشام ؛ فكان وهو بالشام يحن إلى نجد أحيانا ويذمه أحيانا أخرى ، وهذا البيت من قصيدة له فى ذلك .

اللغة : « دعانى » أى اتركانى ، ويروى فى مكانه « ذراني » ، وهما بمعنى واحد ، « نجد » بلاد بعينها ، أعلاها تهامة واليمن وأسفلها العراق والشام ، و « الشيب » — بكسر الشين — جمع أشيب ، وهو الذى وخط الشيب شعر رأسه ، و « المرد » — بضم فسكون — جمع أمرد ، وهو من لم ينبت بوجهه شعر .

الإعراب : « دعانى » دعا : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وألف الاثنين فاعل والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، مبنى على الفتح فى محل نصب « من نجد » جار ومجرور متعلق بدعانى « فإن » الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « سنينه » سنين : اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة — وهو محل الشاهد — وسنين مضاف والضمير العائد إلى نجد =

[الشاهد فيه إجراء السنين مُجْرَى الحين ، فى الإعراب بالحركات ، وإلزام النون مع الإضافة] .

* * *

وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ فَافْتَحْ ، وَقُلْ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ(١)

مضاف إليه ، وجملة « لعبن » من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر إن « بنا » جار ومجرور متعلق بلعبن « شيبا » حال من الضمير المجرور المحل بالباء فى بنا ، وجملة « شيبنا » من الفعل وفاعله ومفعوله معطوفة بالواو على جملة لعبن « مردا » حال من المفعول به فى قوله شيبنا .

الشاهد فيه : قوله « فإن سنيه » حيث نصبه بالفتحة الظاهرة ، بدليل بقاء النون مع الإضافة إلى الضمير ، لجعل هذه النون الزائدة على بنية الكلمة كالنون التى من أصل الكلمة فى نحو مسكين وغسلين ، ألا ترى أنك تقول : هذا مسكين ، ولقد رأيت رجلا مسكينا ، ووقعت عينى على رجل مسكين ، وتقول : هذا الرجل مسكينكم ، فتكون حركات الإعراب على النون سواء أضيفت الكلمة أم لم تضف ، لأن مثلها مثل الميم فى غلام والباء فى كتاب ، ولو أن الشاعر اعتبر هذه النون زائدة مع الياء للدلالة على أن الكلمة جمع مذكر سالم لوجب عليه هنا أن ينصبه بالياء ويحذف النون فيقول « فإن سنيه » ومثل هذا البيت قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف » والأبيات التى أنشدناها (فى ص ٦٤) وتقدم لنا ذكر ذلك .

(١) « ونون » مفعول مقدم لا فتح ، ونون مضاف و « مجموع » مضاف إليه « وما » الواو عاطفة . ما : اسم موصول معطوف على مجموع ، مبنى على السكون فى محل جر « به » جار ومجرور متعلق بالتحق الآتى « التحق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « فافتح » الفاء زائدة لتزيين اللفظ ، وافتح : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وقل » فعل ماض « من » اسم موصول فى محل رفع فاعل بقل « بكسره » الجار والمجرور متعلق بنطق ، وكسر مضاف والضمير العائد على النون مضاف إليه « نطق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، =

وَنُونُ مَا ثُنِّيَ وَالْمُلْحَقِ بِهْ بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ ، فَانْتَبِهْ(١)

حَقُّ نونِ الجمعِ وَما أُلحق به الفتحُ ، وقد تُكْسَر شُذوذاً ، ومنه قوله :

٨ — عَرَفْنَا جَعْفَراً وَبَنِي أَبِيهِ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ

= وتقدير البيت : افتح نون الاسم المجموع والذى التحق به ، وقل من العرب من نطق بهذه النون مكسورة : أى فى حالتى النصب والجر ، أما فى حالة الرفع فلم يسمع كسر هذه النون من أحد منهم .

(١) « ونون » الواو عاطفة ، نون : مبتدأ ، ونون مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « ثنى » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما « والملحق » معطوف على ما « به » جار ومجرور متعلق بالملحق « بعكس » جار ومجرور متعلق باستعملوه ، وعكس مضاف وذا من « ذاك » مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « استعملوه » فعل ماض ، والواو فاعل ، والهاء مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو « نون » فى أول البيت « فانتبه » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، يريد أن لغة جمهور العرب جارية على أن ينطقوا بنون المثنى مكسورة ، وقليل منهم من ينطق بها مفتوحة .

٨ — هذا البيت لجرير بن عطية بن الخطفى ، من أبيات خاطب بها فضالة العرنى ، وقبله قوله :

عَرِينٌ مِنْ عُرَيْنَةَ ، لَيْسَ مِنَّا ، بَرِئْتُ إِلَى عُرَيْنَةَ مِنْ عَرِينِ

المفردات : « جعفر » اسم رجل من ولد ثعلبة بن يربوع « وبنى أبيه » إخوته ، وهم عرين وكليب وعبيد « زعانف » جمع زعنفة ـ بكسر الزاى والنون بينهما عين مهملة ساكنة ـ وهم الأتباع ، وفى القاموس « الزعنفة ـ بالكسر والفتح ـ القصير والقصيرة ، وجمعه زعانف ، وهى أجنحة السمك ، وكل جماعة ليس أصلهم واحدا » ه . والزعانف أيضاً : أهداب الثوب التى ننوس منه ، أى تتحرك ، ويقال للئام الناس ورذالهم : الزعانف .

الإعراب : « عرفنا » فعل وفاعل « جعفرا » مفعوله « وبنى » معطوف على جعفر وبنى مضاف وأبى من « أبيه » مضاف إليه ، وأبى مضاف وضمير الغائب العائد إلى جعفر مضاف إليه « وأنكرنا » الواو حرف عطف ، أنكرنا : فعل وفاعل « زعانف » =

وقوله :

٩ — أَكُلَّ الدَّهْرِ حِلٌّ وَارْتِحَالٌ أَمَا يُبْقِي عَلَيَّ وَلاَ يَقِينِي ؟ !
وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ ؟

وليس كسرُها لغةً ، خلافاً لمن زعم ذلك .

= مفعول به « آخرين » صفة له منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وجملة أنكرنا ومعمولاته معطوفة على جملة عرفنا ومعمولاته .

الشاهد فيه : كسر نون الجمع فى قوله « آخرين » بدليل أن القصيدة مكسورة حرف القافية ، وقد روينا لك البيت السابق على بيت الشاهد ليتضح لك ذلك ، وأول الكلمة قوله :

أَتُوعِدُنِي وَرَاءَ بَنِي رِيَاحٍ ؟ كَذَبْتَ ؛ لَتَقْصُرَنَّ يَدَاكَ دُونِي

٩ — هذان البيتان لسحيم بن وثيل الرياحى ، من قصيدة له يمدح بها نفسه ويعرض فيها بالأبيرد الرياحى ابن عمه ، وقبلهما :

عَذَرْتُ الْبُزْلَ إِنْ هِيَ خَاطَرَتْنِي فَمَا بَالِي وَبَالُ أَبْنَيْ لَبُونِ ؟

وبعدهما قوله :

أَخُو خَمْسِينَ مُجْتَمِعٌ أَشُدِّي وَنَجَّذَنِي مُدَاوَرَةُ الشُّؤُونِ

المفردات : « يبتغى » معناه يطلب ، ويروى فى مكانه « يدرى » بتشديد الدال المهملة ، وهو مضارع ادراه ، إذا ختله وخدعه

المعنى : يقول : كيف يطلب الشعراء خديعتى ويطمعون فى ختلى وقد بلغت سن التجربة والاختبار التى تمكننى من تقدير الأمور وردكيد الأعداء إلى نحورهم ؟ يريد أنه لا تجوز عليه الحيلة ، ولا يمكن لعدوه أن يخدعه .

الإعراب : « أكل » الهمزة للاستفهام ، وكل : ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وكل مضاف و « الدهر » مضاف إليه « حل » مبتدأ مؤخر « وارتحال » معطوف عليه « أما » أصل الهمزة للاستفهام ، وما نافية ، وأما هنا حرف استفتاح « يبق » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الدهر « على » جار ومجرور متعلق بيبق « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفى « يقينى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « وماذا » ما : اسم استفهام مبتدأ ، وذا : اسم موصول بمعنى الذى فى محل رفع خبر =

وَحَقُّ نون المثنى وَالْمُلْحَق به الكَسْرُ ، وَفَتْحُهَا لغة ، ومنه قوله :

١٠ — عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فما هِيَ إلاَّ لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ

= « تبتغى » فعل مضارع «الشعراء» فاعله « منى » جار ومجرور متعلق بتبتغى ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بتبتغى ، وهو محذوف : أى تبتغيه « وقد » الواو حالية ، قد : حرف تحقيق « جاوزت » فعل وفاعل « حد » مفعول به لجاوز ، وحد مضاف و « الأربعين » مضاف إليه ، مجرور بالياء المكسور ما قبلها تحقيقا المفتوح ما بعدها تقديراً ، وقيل : مجرور بالكسرة الظاهرة ؛ لأنه عومل معاملة حين فى جعل الإعراب على النون ، وسنوضح ذلك فى بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله « الأربعين » حيث وردت الرواية فيه بكسر النون كما رأيت فى أبيات القصيدة ؛ فمن العلماء من خرجه على أنه معرب بالحركات الظاهرة على النون على أنه عومل معاملة المفرد من نحو حين ومسكين وغسلين وبقطين ، ومنهم من خرجه على أنه جمع مذكر سالم معرب بالياء نيابة عن الكسرة ، ولكنه كسر النون ، وعليه الشارح هنا .

ونظيره بيت ذى الإصبع العدوانى الذى رويناه لك (ص ٦٥) وقول الفرزدق :

مَا سَدَّ حَيٌّ وَلاَ مَيْتٌ مَسَدَّهُمَا إلا الخلائفُ مِنْ بعدِ النَّبِيِّينِ

١٠ — البيت لحميد بن ثور الهلالى الصحابى ، أحد الشعراء المجيدين ، وكان لا يقاربه شاعر فى وصف القطاة ، وهو من أبيات قصيدة له يصف فيها القطاة ، وأول الأبيات التى يصف فيها القطاة قوله :

كما انْقَبَضَتْ كَدْرَاءُ تَسْقِى فِرَاخَهَا بِشَمْطَةَ رِفِّهَا وَالمِيَاهُ شُعُوبُ
غَدَتْ لم تُصَعِّدْ فى السماء ، وَتحتَها إذَا نَظَرَتْ أَهْوِيَّةٌ ولهُوبُ
فجَاءَتْ وَمَاجَاءَ القَطَا ، ثُمَّ قَلَّصَتْ بمفحصها ، وَالوارداتُ تَنُوبَ

اللغة : « الأحوذيان » مثنى أحوذى ، وهو الخفيف السريع ، وأراد به هنا جناح القطاة ، يصفها بالسرعة والخفة ، و « استقلت » ارتفعت وطارت فى الهواء ، و « العشية » ما بين الزوال إلى المغرب ، و «هى» ضمير غائبة يعود إلى القطاة على تقدير مضافين ، وأصل الكلام : فما زمان رؤيتها إلا لمحة وتغيب .
=

وظاهرُ كلام المصنف — رحمهُ الله تعالى ! — أن فتح النون فى التثنية كـكسر نون الجمع فى القِلَّة ، وليس كذلك ، بل كَسْرُها فى الجمع شاذٌّ وفتحُها فى التثنية لغة ، كما قَدَّمْنَاه ، وهل يختص الفَتْحُ بالياء أو يكون فيها وفى الألف ؟ قولان ؛ وظاهر كلام المصنف الثانى[1] .

= المعنى : يريد أن هذه القطاة قد طارت بجناحين سريعين ، فليس يقع نظرك عليها حين تهم بالطيران إلا لحظة يسيرة ثم تغيب عن ناظريك فلا تعود تراها . يقصد أنها شديدة السرعة .

الإعراب : « على أحوذيين » جار ومجرور متعلق باستقلت « استقلت » استقل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على القطاة التى تقدم وصفها « عشية » ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق باستقلت « فما » الفاء عاطفة ، ما : نافية « هى » مبتدأ بتقدير مضافين . والأصل : فما زمان مشاهدتها إلا لمحة وتغيب بعدها « إلا » أداة استثناء ملغاة لا عمل لها « لمحة » خبر المبتدأ « وتغيب » الواو عاطفة ، وتغيب فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على القطاة . والجملة من الفعل والفاعل معطوفة على جملة المبتدأ والخبر .

الشاهد فيه : فتح نون المثنى من قوله « أحوذيين » وهى لغة ، وليست بضرورة ؛ لأن كسرها يأتى معه الوزن ولا يفوت به غرض .

(١) اعلم أنهم اتفقوا على زيادة نون بعد ألف المثنى وياته وبعد واو الجمع وياته ؛ واختلف النحاة فى تعليل هذه الزيادة على سبعة أوجه . الأول — وعليه ابن مالك — أنها زيدت دفعاً لتوهم الإضافة فى « رأيت بنين كرماء » إذ لو قلت « رأيت بنى كرماء » لم يدر السامع الكرام هم البنون أم الآباء ؟ فلما جاءت النون علمنا أنك إن قلت « بنى كرماء » فقد أردت وصف الآباء بالكرم ، وأن بنى مضاف وكرماء مضاف إليه ، وإن قلت « بنين كرماء » فقد أردت وصف الأبناء أنفسهم بالكرم ، وأن كرماء نعت لبنين ، وبعداً عن توهم الإفراد فى « هذين » ونحو « الخوزلان » و « المهتدين » ؛ إذ لولا النون لا لتبست الصفة بالمضاف إليه على ما علمت أولا ولا لتبس المفرد بالمثنى أو بالجمع ؛ الثانى أنها زيدت عوضاً عن الحركة فى الاسم المفرد ، وعليه الزجاج ، والثالث : أن زيادتها عوض عن التنوين فى الاسم المفرد ، وعليه ابن كيسان ، وهو الذى يجرى على ألسنة المعربين ، والرابع : أنها عوض عن الحركة والتنوين معاً ، وعليه ابن ولاد والجزولى ، —

ومن الفتح مع الألف قول الشاعر :

١١ — أَعْرِفُ مِنْهَا الجِيدَ وَالعَيْنَانَا وَمَنْخِرَيْنِ أشبها ظَبْيَانَا

= والخامس : أنها عوض عن الحركة والتنوين فيما كان التنوين والحركة فى مفرده كمحمد وعلى ، وعن الحركة فقط فيما لا تنوين فى مفرده كزينب وفاطمة ، وعن التنوين فقط فيما لا حركة فى مفرده كالقاضى والفتى ، وليست عوضاً عن شىء منهما فيما لا حركة ولا تنوين فى مفرده كالحبلى ، وعليه ابن جنى ، والسادس : أنها زيدت فرقا بين نصب المفرد ورفع المثنى ، إذ لو حذفت النون من قولك « عليان » لاشكل عليك أمره ، فلم تدر أهو مفرد منصوب أم مثنى مرفوع ، وعلى هذا الفراء ، والسابع : أنها نفس التنوين حرك للتخلص من التقاء الساكنين .

ثم المشهور الكثير أن هذه النون مكسورة فى المثنى مفتوحة فى الجمع ، فأما مجرد حركتها فيهما فلأجل التخلص من التقاء الساكنين ، وأما المخالفة بينهما فلتميز كل واحد من الآخر ، وأما فتحها فى الجمع فلأن الجمع ثقيل لدلالته على العدد الكثير والمثنى خفيف ، ففصدت المعادلة بينهما ، لئلا يجتمع ثقيلان فى كلمة ، وورد العكس فى الموضعين وهو فتحها مع المثنى وكسرها مع الجمع ، ضرورة لا لغة ، ثم قيل : ذلك خاص بحالة الياء فيهما ، وقيل : لا ، بل مع الألف والواو أيضاً .

وذكر الشيبانى وابن جنى أن من العرب من يضم النون فى المثنى ، وعلى هذا ينشدون قول الشاعر :

يَا أَبَتَا أَرَّقَنِي القِـــذَّانُ فَالنَّوْمُ لا تَطْعَمُـــهُ العَيْنَانُ

وهذا إنما يجىء مع الألف ، لا مع الياء . والقذان : البراغيث ، واحدها قذذ بوزن صرد.

وسمع تشديد نون المثنى فى تثنية اسم الإشارة والموصول فقط ، وقد قرىء بالتشديد فى قوله تعالى : (فذانك برهانان) وقوله : (واللذان يأتيانها) وقوله : (إحدى ابنتى هاتين) وقوله سبحانه : (ربنا أرنا اللذين) .

١١ — البيت لرجل من ضبة كما قال المفضل ، وزعم العينى أنه لا يعرف قائله ، وقيل : هو لرؤبة . والصحيح الأول ، وهو من رجز أوله :

إِنَّ لِسَلْمَى عِنْـــدَنَا دِيوَانا يُخْزِى فُلَانًا وَابْنَهُ فُلَانَا

كَانَتْ عَجُوزاً عُمِّرَتْ زَمَانَا وَهْىَ تَرَى سَبِّتَهَا إِحْسَانَا =

وقد قيل : إنه مصنوع[1] ؛ فلا يُحْتَجُّ به

* * *

=اللغة : « الجيد » العنق « منخرين » مثنى منخر ، بزنة مسجد ، وأصله مكان النخير ، وهو الصوت المنبعث من الأنف ، ويستعمل فى الأنف نفسه لأنه مكانه ، واستعماله فى الصوت من باب تسمية الحال فى شيء باسم محله ، كإطلاق لفظ القرية وإرادة سكانها « ظبيان » اسم رجل ، وقيل : مثنى ظبي ، وليس بشيء ، قال أبو زيد « ظبيان : اسم رجل ، أراد أشبها منخرى ظبيان » ، فحذف ، كما قال الله عز وجل : (واسأل القرية) يريد أهل القرية ، اهـ ، وتأويل أبى زيد فى القرية على أنه مجاز بالحذف ، وهو غير التأويل الذى ذكرناه آنفا .

الإعراب : « أعرف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « منها » جار ومجرور متعلق بأعرف « الجيد » مفعول به لأعرف « والعينانا » معطوف على الجيد منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ومنخرين » معطوف على الجيد أيضاً ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى « أشبها » أشبه : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل « ظبيانا » مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة على أنه مفرد كما هو الصحيح فأما على أنه مثنى فهو منصوب بفتحة مقدرة على الألف كما فى قوله « والعينانا » السابق ، وذلك على لغة من يلزم المثنى الألف ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب صفة لمنخرين .

الشاهد فيه : قوله « والعينانا » حيث فتح نون المثنى ، وقال جماعة منهم الهروى : الشاهد فيه فى موضعين : أحدهما ما ذكرنا ، وثانيهما قوله « ظبيانا » ، ويتأتى ذلك على أنه تثنية ظبي ، وهو فاسد من جهة المعنى ، والصواب أنه مفرد ، وهو اسم رجل كما قدمنا لك عن أبى زيد ، وعليه لا شاهد فيه ، وزعم بعضهم أن نون « منخرين » مفتوحة ، وأن فيها شاهداً أيضاً ، فهو نظير قول حميد بن ثور « على أحوذيين » الذى تقدم (ش رقم ١٠) .

(١) حكى ذلك ابن هشام رحمه الله ، وشبهة هذا القيل أن الراجز قد جاء بالمثنى بالألف فى حالة النصب ، وذلك فى قوله « والعينانا » وفى قوله « ظبيانا » عند الهروى وجماعة ، ثم جاء به بالياء فى قوله « منخرين » فجمع بين لغتين من لغات العرب فى بيت واحد ، وذلك قلما يتفق لعربى ، ويرد هذا الكلام شيئان ؛ أولهما : أن أبا زيد رحمه الله قد روى هذه الأبيات ، ونسبها لرجل من ضبة ، وأبو زيد ثقة ثبت حتى إن سيبويه رحمه الله كان يعبر=

وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا[1]

لما فَرَغَ من الكلام على الذى تَنُوب فيه الحروفُ عن الحركات شَرَعَ فى ذكر ما نابت فيه حركةٌ عن حركةٍ ، وهو قسمان ؛ أحدهما : جمعُ المؤنثِ السالمُ ، نحو : مُسْلِمَاتٍ ، وقيدنا بـ « السالم » احترازاً عن جمع التكسير ، وهو : ما لم يَسْلم فيه بِنَاءُ واحدِهِ ، نحو : هُنُود ، وأشار إليه المصنف — رحمه الله تعالى ! — بقوله : « وما بِتَا وألفٍ قَدْ جُمِعَا » أى جمع بالألف والتاء المزيدتين ، فخرج نحو : قُضَاة[2] ؛ فإنَّ ألفه غيرُ زائدةٍ ، بل هى منقلبة عن أصْلٍ وهو الياء ؛ لأن أصله

= عنه فى كتابه بقوله « حدثنى الثقة » أو « أخبرنى الثقة » ونحو ذلك ، وثانيهما : أن الرواية عند أبى زيد فى نوادره :

* ومَنْخِرَانِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا *

بالألف فى « منخرين » أيضاً ؛ فلا يتم ما ذكروه من الشبهة لادعاء أن الشاهد مصنوع ، فافهم ذلك وتدبره .

(١) « وما » الواو للاستئناف ، ما : اسم موصول مبتدأ « بتا » جار ومجرور متعلق بجمع الآتى « وألف » الواو حرف عطف ، ألف : معطوف على تا « قد » حرف تحقيق « جمعا » جمع : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « يكسر » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الواقع مبتدأ ، والجملة من الفعل المضارع ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « فى الجر » جار ومجرور متعلق بيكسر « وفى النصب » الواو حرف عطف ، فى النصب : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول « معا » ظرف متعلق بمحذوف حال .

(٢) مثل قضاة فى ذلك : بناة ، وهداة ، ورماة ، ونظيرها : غزاة ، ودعاة ، وكساة ، فإن الألف فيها منقلبة عن أصل ، لكن الأصل فى غزاة ودعاة وكساة واو ، لا ياء كما هو أصل ألف بناة وهداة ورماة .

قُضَيَةٌ ، ونحو أبيات[1] فإنَّ تاءهُ أصلية ، والمراد [منه] ما كانت الألف والتاء سبباً فى دَلالَته على الجمع ، نحو : « هِنْدَاتٍ » ؛ فاحترز بذلك عن نحو : « قُضَاةٍ ، وأبْيَاتٍ » ؛ فإن كل واحد منهما جمعٌ مُلْتَبِسٌ بالألف والتاء ، وليس مما نحن فيه ؛ لأن دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء ، وإنما هو بالصِّيغَةِ ؛ فاندفع بهذا التقرير الاعتراضُ على المصنف بمثل : « قُضَاةٍ ، وأبْيَاتٍ » وعلم أنه لا حاجة إلى أن يقول : بألف وتاء مزيدتين ؛ فالباء فى قوله : « بتا » متعلقة بقوله : « جُمِع » .

وحكم هذا الجمع أن يُرْفَعَ بالضمة ، وينصب ويجر بالكسرة ، نحو : « جاءنى هِنْدَاتٌ ، ورَأَيْتُ هِنْدَاتٍ ، ومَرَرْتُ بِهِنْدَاتٍ » فنابت فيه الكسرةُ عن الفتحة ، وزعم بعضهم أنه مبنىٌّ فى حالة النصب ، وهو فاسد ؛ إذ لاموجب لبنائه[2] .

* * *

(١) ومثل أبيات فى ذلك : أموات ، وأصوات ، وأثبات . وأحوات جمع حوت . وأسحات جمع سحت بمعنى حرام .

(٢) اختلف النحويون فى جمع المؤنث السالم إذا دخل عليه عامل يقتضى نصبه ؛ فقيل : هو مبنى على الكسر فى محل نصب مثل هؤلاء وحذام ونحوهما ، وقيل : هو معرب ، ثم قيل : ينصب بالفتحة الظاهرة مطلقاً : أى سواء أكان مفرده صحيح الآخر نحو زينبات وطلحات فى جمع زينب وطلحة . أم كان معتلا نحو لغات وثبات فى جمع لغة وثبة . وقيل: بل ينصب بالفتحة إذا كان مفرده معتلا . وبالكسرة إذا كان مفرده صحيحاً . وقيل : ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة مطلقاً ؛ حملا لنصبه على جره . كما حمل نصب جمع المذكر السالم - الذى هو أصل جمع المؤنث - على جره ، فجعلا بالياء ، وهذا الأخير هو أشهر الأقوال وأصحها عندهم ، وهو الذى جرى عليه الناظم هنا .

ثم اعلم أن الجمع بالألف والتاء ينقاس فى خمسة أشياء ، أولها ما كان مقترنا بالتاء سواء أكان علم مؤنث كفاطمة أم علم مذكر كطلحة أم غير علم كزفرة ، وثانيها ما كان آخره ألف التأنيث الممدودة كصحراء أو المقصورة كحبلى . وثالثها ما كان علما لمؤنث كزينب ودعد ، ورابعها مصغر ما لا يعقل كدريهم ، وخامسها وصف ما لا يعقل كأيام معدودات وجبال راسيات .

كَذَا أُولاتُ ، وَالَّذِى اسْمًا قَدْ جُعِلْ — كَأَذْرِعَاتٍ — فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلْ[1]

أشار بقوله : « كذا أولات » إلى أن « أولات » تجرى مَجْرَى جمع المؤنث السالم فى أنها تنصب بالكَسْرَة ، وليست بجمع مؤنث سالم ، بل هى مُلْحَقة به ، وذلك لأنها لا مفرد لها من لفظها .

ثم أشار بقوله : « والذى اسما قد جعل » إلى أن ما سُمِّىَ به من هـذا الجمع والملحقِ به ، نحو : « أَذْرِعَاتٍ » يُنْصَبُ بالكسرة كما كان قبل التسمية به ، ولا يحذف منه التنوين ، نحو : « هذه أَذْرِعَاتٌ ، ورَأَيْتُ أَذْرِعَاتٍ ، ومَرَرْتُ بِأَذْرِعَاتٍ » هذا هو المذهب الصحيح ، وفيه مذهبان آخران ؛ أحدهما : أنه يرفع بالضمة ، وينصب ويجر بالكسرة ، ويُزَال منه التنوينُ ، نحو : « هـذه أذرعاتُ ، ورأيت أَذْرِعَاتِ ، ومررتُ بأذرعاتِ » والثانى : أنه يرفع بالضمة ،

---

(١) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أولات » مبتدأ مؤخر « والذى » الواو للاستئناف ، الذى : اسم موصول مبتدأ أول « اسما » مفعول ثان لجعل الآتى « قد » حرف تحقيق « جعل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ـ وهو المفعول الأول ـ ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « كأذرعات » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كأذرعات « فيه » جار ومجرور متعلق بقبل الآتى « ذا » مبتدأ ثان « أيضا » مفعول مطلق حذف عامله «قبل» فعل ماض ، مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذا ، والجملة خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهو الذى ، أى : وقد قبل هذا الإعراب فى الجمع الذى جعل اسما كأذرعات ، والتقدير الإعرابى للبيت : وأولات كذلك : أى كالجمع بالألف والتاء ، والجمع الذى جعل اسما ـ أى سمى به بحيث صار علما ، ومثاله اذرعات ـ هذا الإعراب قد قبل فيه أيضا ، وأذرعات فى الأصل : جمع أذرعة الذى هو جمع ذراع ، كما قالوا : رجالات وبيوتات وجمالات ، وقد سمى بأذرعات بلد فى الشام كما ستسمع فى الشاهد رقم ١٢ .

وينصب ويجر بالفتحة ، ويحذف منه التنوين ، نحو : « هذه أذرعاتُ ، ورأيت أذرعاتَ ، ومررت بأذرعاتَ » ، ويروى قوله :

١٢ — تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ ، وَأَهْلُهَا بِيَثْرِبَ ، أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

---

١٢ — البيت لامرىء القيس بن حجر الكندى ، من قصيدة مطلعها :

أَلاَ عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِى الْعُصُرِ الْخَالِي

اللغة : « تنورتها » نظرت إليها من بعيد ، وأصل التنور : النظر إلى النار من بعيد ، سواء أراد قصدها أم لم يرد ، و « أذرعات » بلد فى أطراف الشام ، و « يثرب » اسم قديم لمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم « أدنى » أقرب « عال » عظيم الارتفاع والامتداد .

الإعراب : « تنورتها » فعل وفاعل ومفعول به « من » حرف جر « أذرعات » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، إذا قرأته بالجر منونا أو من غير تنوين ، فإن قرأته بالفتح قلت : وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بتنور « وأهلها » الواو للحال ، وأهل : مبتدأ ، وأهل مضاف والضمير مضاف إليه « بيثرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال « أدنى » مبتدأ ، وأدنى مضاف ودار من « دارها » مضاف إليه ، ودار مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « نظر » خبر المبتدأ « عال » نعت لنظر .

الشاهد فيه : قوله « أذرعات » فإن أصله جمع ، كما بينا فى تقدير بيت الناظم ، ثم نقل فصار اسم بلد ، فهو فى اللفظ جمع ، وفى المعنى مفرد ، ويروى فى هذا البيت بالأوجه الثلاثة التى ذكرها الشارح : فأما من رواه بالجر والتنوين فإنما لاحظ حاله قبل التسمية به ، من أنه جمع بالألف والتاء المزيدتين ، والذين يلاحظون ذلك يستندون إلى أن التنوين فى جمع المؤنث السالم تنوين المقابلة ، إذ هو فى مقابلة النون التى فى جمع المذكر السالم ، وعلى هذا لا يحذف التنوين ولو وجد فى الكلمة ما يقتضى منع صرفها ؛ لأن التنوين الذى يحذف عند منع الصرف هو تنوين التمكين ، وهذا عندهم كما قلنا تنوين المقابلة ، وأما من رواه بالكسر من غير تنوين — وهم جماعة منهم المبرد والزجاج — فقد لاحظوا فيه أمرين : أولها أنه جمع بحسب أصله ، وثانيهما : أنه علم على مؤنث ، فأعطوه من كل جهة شبها ؛ فمن جهة كونه=

بكسر التاء منونة كالمذهب الأول ، وبكسرها بلا تنوين كالمذهب الثانى ، وبفتحها بلا تنوين كالمذهب الثالث .

* * *

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفْ مَالَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ «أَلْ» رَدِفْ(١)

أشار بهذا البيت إلى القسم الثانى مما ناب فيه حركةٌ عن حركةٍ ، وهو الاسم الذى لا ينصرف ، وحكمه أنه يرفع بالضمة ، نحو : « جَاءَ أَحْمَدُ » وينصب بالفتحة ، نحو : « رأيت أَحْمَدَ » ويجر بالفتحة أيضاً ، نحو : « مررت بأَحْمَدَ » ، فنابت الفتحة عن الكسرة . هذا إذا لم يُضَفْ أو يقع بعد الألف واللام ؛ فإن أضيف جُرَّ بالكسرة ، نحو : « مررت بأَحْمَدِكُمْ » وكذا إذا دخله الألفُ واللامُ ،

= جمعا نصبوه بالكسرة نيابة عن الفتحة ، ومن جهة كونه علم مؤنث حذفوا تنوينه ، وأما الذين رووه بالفتح من غير تنوين - وهم جماعة منهم سيبويه وابن جنى - فقد لاحظوا حالته الحاضرة فقط ، وهى أنه علم على مؤنث ، فقد اجتمع فيه العلمية والتأنيث ، وكل اسم يجتمع فيه العلمية مع التأنيث يكون ممنوعا من الصرف فيجر بالفتحة نيابة عن الكسرة .

(١) « وجر » الواو للاستئناف ، جر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، « بالفتحة » جار ومجرور متعلق بجر ، « ما » اسم موصول مفعول به لجر ، مبنى على السكون فى محل نصب ، « لا » نافية ، « ينصرف » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، « ما » مصدرية ظرفية ، « لم » حرف نفى وجزم وقلب ، « يضف » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة صله ما المصدرية ، « أو » عاطفة ، « يك » معطوف على يضف ، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، وهو متصرف من كان الناقصة ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، « بعد » ظرف متعلق بمحذوف خبر يك ، وبعد مضاف و « أل » مضاف إليه مقصور لفظه ، « ردف » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب . =

نحو : «مررت بالأحمدِ[1] » ؛ فإنه يجر بالكسرة[2] .

* * *

الأفعال المضارعة المعربة

وَاجْعَلْ لِنَحْوِ « يَفْعَلاَنِ » النُّونَا رَفْعاً ، وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا[3]

=وسكن للوقف ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل نصب حال من الاسم الموصول وهو ما : أى اجرر بالفتحة الاسم الذى لا ينصرف مدة عدم إضافته وكونه غير واقع بعد أل .

(١) قد دخلت أل على العلم إما للمح الأصل وإما لكثرة شياعه بسبب تعدد المسمى بالاسم الواحد وإن تعدد الوضع ، وقد أضيف العلم لذلك السبب أيضاً ؛

فمن أمثلة دخول أل على العلم قول الراجز :

باعدَ أمَّ العَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

ومثل هذا قول جرير بن عطية :

أواصِلٌ أَنْتَ أَمَّ العَمْرِو أَمْ تَدَعُ أَمْ تَقْطَعُ الحَبْلَ مِنْهُمْ مِثْلَمَا قطعُوا

ومن أمثلة إضافة العلم قول الشاعر :

عَـلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النِّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِى الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ

(٢) سواء أكانت « أل » معرفة ، نحو « الصلاة فى المساجد أفضل منها فى المنازل » وأ موصولة كالأعمى والأصم ، واليقظان ، أو زائدة كقول ابن ميادة يمدح الوليد بن يزيد :

رَأَيْتُ الوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الْخِلاَفَةِ كَاهِلُهْ

فإن الاسم مع كل واحدة منها يجر بالكسرة .

(٣) « واجعل » الواو للاستئناف ، اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، « لنحو » جار ومجرور متعلق باجعل ، ونحو مضاف ، و « يفعلان » قصد لفظه مضاف إليه « النونا » مفعول به لا جعل « رفعاً » مفعول لأجله ، أو منصوب على نزع الخافض « وتدعين » الواو عاطفة ، وتدعين معطوف على يفعلان ، وقد قصد لفظه أيضاً « وتسألونا » الواو عاطفة ، تسألون : معطوف على يفعلان ، وقد قصد لفظه أيضاً ، وأراد من « نحو يفعلان » كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين ، ومن « نحو تدعين » كل فعل مضارع اتصلت به ياء المؤنثة المخاطبة ، ومن نحو « تسألون » كل فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة .

وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ(١)

لما فَرَغَ من الكلام على ما يُعْرَب من الأسماء بالنيابة شَرَعَ فى ذكر ما يعرب من الأفعال بالنيابة ، وذلك الأمثلةُ الخمسةُ ؛ فأشار بقوله : « يفعلان » إلى كل فعل مضارع اشتمل على ألف اثنين : سواء كان فى أوله الياء ، نحو : « يَضْرِبَانِ » أو التاء ، نحو : « تَضْرِبَانِ » وأشار بقوله : « وَتَدْعِينَ » إلى كل فعل اتصل به ياء مخاطبة ، نحو : « أَنْتِ تَضْرِبِينَ » وأشار بقوله : « وَتَسْأَلُونَ » إلى كل فعل اتصل به واوُ الجمع ، نحو : « أَنْتُمْ تَضْرِبُونَ » سواء كان فى أوّلِهِ التاء كما مُثِّلَ ، أو الياء ، نحو : « الزَّيْدُونَ يَضْرِبُونَ » .

فهذه الأمثلة الخمسة — وهى : يَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلَانِ ، وَيَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلِينَ — تُرْفَعُ بثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذفها ؛ فنابت النونُ فيه عن الحركة التى هى الضمة ، نحو : « الزَّيْدَانِ يَفْعَلَانِ » فيفعلان : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثُبُوتُ النونِ ، وتنصب وتجزم بحذفها ، نحو : « الزَّيْدَانِ لَنْ

---

(١) « وحذفها » الواو للاستئناف ، حذف : مبتدأ ، وحذف مضاف ، وها : مضاف إليه ، للجزم ، جار ومجرور متعلق بسمة الآتى ، والنصب ، معطوف على الجزم ، سمه ، خبر المبتدأ ، والسمة — بكسر السين المهملة — العلامة ، وفعلها وسم يسم سمة على مثال وعد يعد عدة ووصف يصف صفة ووسق يسق مقة ، كلم ، الكاف حرف جر ، والمجرور بها محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير . وذلك كائن كقولك ، ولم : حرف نفى وجزم وقلب ، تكونى ، فعل مضارع متصرف من كان الناقصة مجزوم بلم . وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة اسم تكون ، مبنى على السكون فى محل رفع ، لترومى ، اللام لام الجحود ، وترومى فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد لام الجحود ، وعلامة نصبه حذف النون ، والياء فاعل ، مظلمه ، مفعول به لترومى ؛ والمظلمة — بفتح اللام — الظلم ، وأن المصدرية المضمرة مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بلام الجحود ، واللام ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر تكونى ، وجملة تكون واسمها وخبرها فى محل نصب مقول القول الذى قدرناه .

يَقُومَا ، وَلَمْ يَخْرُجَا » فعلامة النصب والجزم سُقُوطُ النونِ من « يقوما ، ويخرجا » ومنه قوله تعالى : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّار) .

* * *

وَسَمِّ مُعْتَلاًّ مِنَ الأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقِي مَكَارِمَا(١)
فَالأَوَّلُ الإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا جَمِيعُهُ ، وَهْوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا(٢)

(١) « وسم » الواو للاستئناف ، سم : فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « معتلا » مفعول ثان لسم مقدم على المفعول الأول « من الأسماء » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما « ما » اسم موصول مفعول أول لسم ، مبنى على السكون فى محل نصب « كالمصطفى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « والمرتقى » معطوف على المصطفى « مكارما » مفعول به المرتقى ، والمعنى : سم ما كان آخره ألفا كالمصطفى ، أو ما كان آخره ياء كالمرتقى — حال كونه من الأسماء ، لا من الأفعال — معتلا .

(٢) « فالأول » مبتدأ أول « الإعراب » مبتدأ ثان « فيه » جار ومجرور متعلق بقدر الآتى « قدرا » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الإعراب ، والألف للإطلاق « جميعه » جميع : توكيد لنائب الفاعل المستتر ، وجميع مضاف والهاء مضاف إليه ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ويجوز أن يكون « جميعه » هو نائب الفاعل لقدر ، وعلى ذلك لا يكون فى « قدر » ضمير مستتر ، كما يجوز أن يكون « جميعه » توكيدا للإعراب ويكون فى « قدر » ضمير مستتر عائد إلى الإعراب أيضاً « هو الذى » مبتدأ وخبر « قد » حرف تحقيق « قصرا » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الذى ، والألف للاطلاق ، والجملة لا محل لها صلة الذى ، والمعنى : فالأول — وهو ما آخره ألف من الأسماء كالمصطفى — الإعراب جميعه : أى الرفع والنصب والجر « قدر على آخره الذى هو الألف، وهذا النوع هو الذى قد قصرا : أى سمى مقصوراً ، من القصر بمعنى الحبس ، وإنما سمى بذلك لأنه قد حبس ومنع من جنس الحركة .

وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ ، وَنَصْبُهُ ظَهَرْ وَرَفْعُهُ يُنْوَى ، كَذَا أَيضاً يُجَرّ(١)

شَرَعَ فى ذكر إعراب المعتلِّ من الأسماء والأفعال ، فذكَرَ أن ما كان مثل : « الْمُصْطَفَى ، وَالْمُرْتَقِى » يسمى معتلا ، وأشار « بالْمُصْطَفَى» إلى ما فى آخِرِهِ ألفٌ لازمة قبلها فتحة ، مثل « عَصَا ، وَرَحَى » ، وأشار « بالْمُرْتَقِى » إلى ما فى آخره ياء مكسور ما قبلها ، نحو : « الْقَاضِى ، والدَّاعِى » .

ثم أشار إلى أن ما فى آخره ألفٌ مفتوحٌ ماقبلها يُقَدَّرُ فيه جميعُ حركاتِ الإعرابِ : الرفعُ ، والنصبُ ، والجرُّ ، وأنه يسمى المقصور ؛ فالمقصور هو : الاسم المعرب الذى فى آخره ألفٌ لازمةٌ ، فاحترز بـ « الاسم » من الفعل ، نحو : يَرْضَى ، وبـ « الْمُعْرَبِ » من المبنى ، نحو : إذَا ، وبـ « الألف » من المنقوص ، نحو : الْقَاضِى كما سيأتى ، وبـ « اللازمة » من المثنَّى فى حالة الرفع ، نحو : الزَّيْدَانِ ؛ فإن ألفه لا تلزمه ؛ إذ تقلب ياء فى الجر والنصب ، نحو : [رأيتُ] الزَّيْدَيْنِ .

وأشار بقوله : « والثانِ منقوص » إلى الْمُرْتَقِى ؛ فالمنقوصُ هو : الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة قبلها كسرة ، نحو : الْمُرْتَقِى ؛ فاحترز بـ « الاسم » عن الفعل نحو : يَرْمِى ، وبـ « المعرب » عن المبنى ، نحو : الَّذِى ، وبقولنا « قبلها كسرة » عن

---

(١) « والثاني منقوص » مبتدأ وخبر « ونصبه » الواو عاطفة ، نصب : مبتدأ ، ونصب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد على الثانى مضاف إليه « ظهر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على نصب ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو نصب «ورفعه» الواو عاطفة ، ورفع : مبتدأ ، ورفع مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه « ينوى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على رفع ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو رفع « كذا » جار ومجرور متعلق بيجر « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « يجر » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنقوص .

التى قبلها سكون ، نحو : ظَبْيٌ وَرَمْيٌ ؛ فهذا معتلٌ جارٍ مَجْرَى الصحيح : فى رفعه بالضمة ، ونصبه بالفتحة ، وجره بالكسرة .

وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب(١) ، نحو : « رَأَيْتُ الْقَاضِيَ » ، وقال الله تعالى : (يَاقَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ) ويُقَدَّرُ فيه الرفعُ والجَرُّ لثقلهما على الياء(٢)

(١) من العرب من يعامل المنقوص فى حالة النصب معاملته إياه فى حالتى الرفع والجر ؛ فيقدر فيه الفتحة على الياء أيضا ، إجراء للنصب مجرى الرفع والجر ، وقد جاء من ذلك قول مجنون ليلى :

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ ... وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

وقول بشر بن أبى خازم ، وهو عربى جاهلى :

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِي ... وَلَيْسَ لِنَأْيِهَا إِذْ طَالَ شَافِي

فأنت ترى المجنون قال « أن واش » فسكن الياء ثم حذفها مع أنه منصوب ، لكونه اسم أن ، وترى بشراً قال « كافى » مع أنه حال من النأى أو مفعول مطلق .

وقد اختلف النحاة فى ذلك ، فقال المبرد : هو ضرورة ، ولكنها من أحسن ضرورات الشعر ، والأصح جوازه فى سعة الكلام ؛ فقد قرىء (من أوسط ما تطعمون أهاليكم) بسكون الياء .

(٢) من العرب من يعامل المنقوص فى حالتى الرفع والجر كما يعامله فى حالة النصب ، فيظهر الضمة والكسرة على الياء كما يظهر الفتحة عليها ، وقد ورد من ذلك قول جرير ابن عطية :

فَيَوْمًا يُوَافِينَ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍ ... وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غُولاً تَغَوَّلُ

وقول الآخر :

لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِي مَتَى أَنْتَ جَائِيٌ ... وَلَكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ الدَّهْرِ عَاجِلُ

وقول الشماخ بن ضرار الغطفانى :

كَأَنَّهَا وَقَدْ بَدَا عُوَارِضُ ... وَفَاضَ مِنْ أَيْدِيهِنَّ فَائِضُ

وقول جرير أيضاً :

وَعِرْقُ الْفَرَزْدَقِ شَرُّ الْعُرُوقِ ... خَبِيثُ الثَّرَى كَابِيُ الأَزْنُدِ =

نحو « جَاءَ الْقَاضِي ، ومَرَرْتُ بِالْقَاضِي » ؛ فعلامة الرفع ضمةٌ مُقَدَّره على الياء ، وعلامة الجر كسرة مقدرةٌ على الياء .

وعُلِمَ مِمَّا ذكر أن الاسم لا يكون فى آخره واو قبلها ضمة ، نعم إن كان مبنيًّا وُجد ذلك فيه ، نحو : هُوَ ، ولم يوجد ذلك فى المعرب إلاَّ فى الأسماء الستة فى حالة الرفع نحو : « جَاءَ أَبُوهُ » وأجاز ذلك الكوفيون فى موضعين آخرين ؛ أحدهما : ما سُمِّيَ به من الفعل ، نحو : يَدْعُو ، ويَغْزُو ، والثانى : ما كان أعجميًّا ، نحو سَمَنْدُو ، وقَمَنْدُو .

* * *

ـ وأَىُّ فِعْـــلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ أَوْ وَاوٌ ، أَوْ يَاءٌ ، فَمُعْتَلاً عُرِفْ[1]

= ولا خلاف بين أحد من النحاة فى أن هذا ضرورة لا تجوز فى حالة السعة ، والفرق بين هذا والذى قبله أن فيما مضى حمل حالة واحدة على حالتين ؛ ففيه حمل النصب على حالتى الرفع والجر ، فأعطينا الأقل ـ وهو النصب ـ حكم الأكثر ، ولهذا جوزه بعض العلماء فى سعة الكلام ، وورد فى قراءة جعفر الصادق رضى الله عنه : (من أوسط ما تطعمون أهاليكم) أما هذا ففيه حمل حالتين ـــ وهما حالة الرفع وحالة الجر ـــ على حالة واحدة وهى حالة النصب ، وليس من شأن الأكثر أن يحمل على الأقل ، ومن أجل هذا اتفقت كلمة النحاة على أنه ضرورة يغتفر منها ما وقع فعلا فى الشعر ، ولا ينقاس عليها .

(١) « أى » اسم شرط مبتدأ ، وأى مضاف و « فعل » مضاف إليه « آخر » مبتدأ « منه » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لآخر ، وهو الذى سوغ الابتداء به « ألف » خبر المبتدأ الذى هو آخر ، والجملة مفسرة لضمير مستتر فى كان محذوفا بعد أى الشرطية : أى فهذه الجملة فى محل نصب خبر كان المحذوفة مع اسمها وكان هى فعل الشرط وقيل : آخر اسم لكان المحذوفة ، وألف خبرها ، وإنما وقف عليه بالسكون ـــ مع أن المنصوب المنون يوقف عليه بالألف ـــ على لغة ربيعة التى تقف على المنصوب المنون بالسكون ، ويبعد هذا الوجه كون قوله « أو واو أو ياء » مرفوعين ، وإن أمكن جعلهما خبرا لمبتدأ محذوف وتكون « أو » قد عطفت جملة على جملة ، لكن ذلك تكلف « أو واو أو ياء » معطوفان على ألف « فمعتلا » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، و « معتلا » =

أشار إلى أن المعتلّ من الأفعال هو ما كان فى آخره واو قبلها ضمة ، نحو : يَغْزُو ، أو ياء قبلها كسرة ، نحو : يَرْمِى ، أو ألف قبلها فتحة ، نحو : يَخْشَى .

* * *

فَالأَلِفَ ٱنْوِ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ وَٱبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِى[1]

وَالرَّفْعَ فِيهِمَا ٱنْوِ، وَٱحْذِفْ جَازِمَا ثَلَاثَهُنَّ ، تَقْضِ حُكْمًا لَازِمَا[2]

ذكرَ فى هذين البيتين كيفيةَ الإعرابِ فى الفعل المعتل ؛ فذكر أن الألف يُقدَّر فيها غيرُ الجزم — وهو الرفع والنصب — نحو : « زَيْدٌ يَخْشَى » فيخشى : مَرْفُوعٌ

= حال من الضمير المستتر فى عرف مقدم عليه « عرف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل ، وخبر « أى » هو مجموع جملة الشرط والجواب على الذى نختاره فى أخبار أسماء الشرط الواقعة مبتدأ ، والتقدير : أى فعل مضارع كان هو — أى الحال والشأن — آخره ألف أو واو أو ياء فقد عرف هذا الفعل بأنه معتل ، يريد أن المعتل من الأفعال المعربة هو ما آخره حرف علة ألف أو واو أو ياء .

(١) «فالألف» مفعول لفعل يفسره ما بعده ، وهو على حذف «فى» توسعاً ، والتقدير : فنى الألف انو « انو » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فيه » جار ومجرور متعلق بانو « غير » مفعول به لانو ، وغير مضاف و « الجزم » مضاف إليه « وأبد » الواو حرف عطف ، أبد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « نصب » مفعول به لأبد ، ونصب مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « كيدعو » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة لما « يرمى » معطوف على يدعو مع إسقاط حرف العطف ، يريد أن ما كان من الأفعال المعربة آخره ألف يقدر فيه الرفع والنصب اللذان هما غير الجزم مما يلحق الأفعال من أنواع الإعراب ، وما كان من الأفعال المعربة آخره واو كيدعو أو ياء كيرمى يظهر فيه النصب .

(٢) « والرفع » الواو حرف عطف ، الرفع : مفعول به مقدم على عامله وهو انو الآتى « فيهما » جار ومجرور متعلق بانو « انو » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « واحذف » فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « جازما » حال من فاعل احذف المستتر فيه « ثلاثهن » ثلاث : مفعول به لا حذف بتقدير مضاف ، ومعمول جازما محذوف ، والتقدير : واحذف أواخر ثلاثهن حال كونك جازما =

وعلامة رَفْعِهِ ضمةٌ مُقَدَّرة على الألف ، و« لَنْ يَخْشَى » فيخشى : منصوب ، وعلامة النصب فتحة مقدرة على الألف ، وأما الجزمُ فيظهر ؛ لأنه يُحْذَف له الحرفُ الآخِرُ ، نحو : « لَمْ يَخْشَ » .

وأشار بقوله : « وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِي » إلى أن النصب يظهر فيما آخره واو أو ياء ، نحو : « لَنْ يَدْعُوَ ، وَلَنْ يَرْمِيَ » .

وأشار بقوله : « وَالرَّفْعَ فِيهِمَا أَنْوِ » إلى أن الرفع يُقَدَّر فى الواو والياء ، نحو : « يَدْعُو ، ويَرْمِي » فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الواو والياء .

وأشار بقوله : « وَاحْذِفْ جَازِمًا ثَلَاثَهُنَّ » إلى أن الثلاث — وهى الألف ، والواو ، والياء — تُحْذَف فى الجزم ، نحو : « لَمْ يَخْشَ ، ولَمْ يَغْزُ ، ولَمْ يَرْمِ » فعلامة الجزم حذف الألف والواو والياء .

وحاصِلُ ما ذكره : أن الرفع يُقَدَّر فى الألف والواو والياء ، وأن الجزم يظهر فى الثلاثة بحذفها ، وأن النصب يظهر فى الياء والواو ، ويُقَدَّر فى الألف[1] .

* * *

=الأفعال ، أو يكون «ثلاثهن» مفعولا لجازما ، ومعمول احذف هو المحذوف ، والتقدير: واحذف أحرف العلة حال كونك جازما ثلاثهن « تقض » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر الذى هو احذف ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها . والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « حكما » مفعول به لتقض على تضمينه معنى تؤدى « لازما » نعت لحكما .

(١) وقد ورد عن بعض العرب نصب الفعل المضارع المعتل بالواو أو بالياء بفتحة مقدرة ، ومن ذلك قول عامر بن الطفيل :

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ ... أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلَا أَبِ

ومن ذلك قول حندج بن حندج :

مَا أَقْدَرَ اللهُ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ ... مَنْ دَارُهُ الحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُولُ

كما ورد عنهم جزم الفعل المعتل بالسكون وبقاء حرف العلة ، كقول عبد يغوث :

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا